التقرير الاستراتيجي السنوي التاسع 9

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

التقرير الاستراتيجي للمنطقة العربية

2023

الجزء الخامس

الحالة العامة

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

التقرير الاستراتيجي السنوي التاسع 9

التقرير الاستراتيجي للمنطقة العربية 2023

الجزء الخامس

الحالة العامة

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association
http://www.stgcenter.org/ STG.CENTER CenterSTG

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي

التقرير الاستراتيجي السنوي (9)

تقرير عام 2023

الاصدار التاسع 2024

الطبعة الأولى

إشراف عام

أ. محمد سالم الراشد

الإشراف التنفيذي

د. أشرف الشوبري

تحرير

أ. فايز الجولاني

فريق العمل والمتابعة

بلال مصطفى دياب

الإخراج الفني

مصطفى الغول

Stgcenter.org

info@stgcenter.org

@STG.CENTER

@stg.center

@stg.center

@Stg_center

+905535152346

+902125156875

+902126213555

حقوق الطباعة والنشر والتوزيع محفوظة لجمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
الأبحاث والتقارير لا تعبر بالضرورة عن رأي مجموعة التفكير الاستراتيجي

بسم الله الرحمن الرحيم

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

من نحن؟

مؤسسة نفع عام مستقلة وغير ربحية مسجلة بتركيا، رائدة وشريك دولي في التفكير التنموي الاستراتيجي، تعمل على تطوير مستوى التعليم والتدريب و الوعي التنموي والتفكير الاستراتيجي في المنطقة العربية و الإسلامية بما يسهم في تنمية وتطوير المجتمعات العربية والاسلامية فضلا عن الإسهام في صناعة مستقبل أفضل، وتتعاون في سبيل ذلك مع جامعات ومعاهد ومراكز تعليمية وتدريبية وبحثية بجانب عدد من الاساتذة الجامعيين المفكرين والخبراء والباحثين، وتقوم بالتنسيق بينهم وتوجيه الإنتاج المعرفي بهذا الشأن ، وتنشأ المؤسسات والأوقاف والمعاهد والمدارس وبرامج تأهيل الشباب وتطرح المبادرات في مجال الدراسات العليا التنموية وعلوم المستقبل.

الرؤية:

مجموعة رائدة في التفكير الاستراتيجي في المنطقة العربية والإسلامية، وشريك دولي في التفكير الاستراتيجي.

الرسالة:

تطوير مستوى الوعي والتفكير الاستراتيجي بما يسهم في التعامل مع الأزمات والأوضاع الراهنة وكذالك الإسهام في تنمية جيل من الشباب وصناعة مستقبل أفضل، وذلك من خلال بناء القدرات وتوفير وتنسيق وتوجيه الإنتاج المعرفي ودراسات تقدير الموقف والاستشارات لمختلف الجهات الرسمية والمؤسسات والأفراد في نطاق المنطقة العربية والإقليمية

الأهداف:

- تنسيق وتشبيك ونقل الخبرات بين مراكز البحوث والتفكير
- إعداد ونشر تحليل وتقرير استراتيجي دوري لحالة المنطقة
- الإسهام في دعم القرار والتخطيط بالمنطقة
- إعداد مشروع فكري حضاري جامع لصناعة المستقبل العربي
- نشر الإنتاج الفكري والمعرفي.
- تنمية العلاقات الخارجية مع الجهات ذات الصلة.
- توفير قيادات استراتيجية
- توفير مختصين محترفين في مجال الإدارة الاستراتيجية.
- تطوير وتأهيل الشباب والطلاب.
- دعم التفكير الاستراتيجي واقتراح السياسات والمبادرات وتقدير الموقف.
- تعزيز التنسيق والتعاون وتبادل الخبرات بين مراكز الدراسات والأعضاء في المجموعة.
- بناء شراكات إقليمية ودولية مع مراكز الدراسات وخبراء وباحثين.
- دعم وإسناد مشاريع المراكز الأعضاء
- تنمية التفكير الاستراتيجي لجيل الشباب المفكرين.

تقرير الحالة العامة

استقراء للعام 2023
واستشراف للعام 2024

الفهرس

م	المحتويات	الكاتب	ص
1	المقدمة	أ. محمد سالم الراشد رئيس مجموعة التفكير الاستراتيجي	9
2	اقتصاد الشرق الأوسط لعام 2023 أداء اقتصادي مضطرب وتداعيات بارزة لطوفان الأقصى على اقتصاد المنطقة	مدير منتدى الدراسات المستقبلية أ.عبدالحافظ الصاوي	11
3	تفاعل الحركات الإسلامية المعتدلة مع المتغيرات الإقليمية والدولية	مجموعة التفكير الاستراتيجي أ. فايز الجولاني	40
4	الحركات السلفيّة المتشدّدة تنظيم الدولة الإسلامية «داعش»القاعدة هيئة تحرير الشام	مجموعة التفكير الاستراتيجي أ.فايز الجولاني	68
5	الحالة العامة	مجموعة التفكير الاستراتيجي أ. عاطف الجولاني أ. فايز الجولاني	116

مقدمة

الحمد لله رب العالمين «علم الإنسان ما لم يعلم».

مع نهاية عام 2023م واستقبال عام جديد بعده، ما زال العالم ونظامه الدولي والإقليمي يعيش حالة الاضطراب والصراع، وكأنما نذر الصدام الكوني تزداد، حيث شكّل طوفان الأقصى الذي فاض في السابع من أكتوبر من عام 2023م وكان نقطة تحول في الاستقطاب والصراع الاستراتيجي في المنطقة، إذ تحولت القضية الفلسطينية كقضية مركزية للعالم ومستقبل، وليس فقط كقضية مركزية للعالم الإسلامي.

لقد أحدث طوفان الأقصى متغيرات ومستجدات على المستوى السياسي والاستراتيجي والقانوني والإنساني.

إذ أن بنيان النظام العالمي الذي بني على مجموعة من الأنظمة والقوانين الدولية بات على وشك الانهيار، بل فعلياً سقطت كل مقومات هذا النظام القانونية والأخلاقية في وقوف الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين في الحرب اللاأخلاقية التي يمارسها الكيان الصهيوني المحتل لفلسطين مدعوماً من آلة الحرب الأمريكية وحلف الناتو، كما أثبت عجز المنظمات الدولية بل قوى دولية مثل روسيا والصين عن قدرتها في تغيير واقع الاعتداء والظلم على شعب غزة المحاصرة وسقطت كل أقنعة العالم الغربي المتحضر وفشلت كل الأنظمة العربية والإسلامية عن تغيير أو تفكيك الحصار المضروب على ما يقارب أكثر من مليوني إنسان محاصر في غزة، إن أهم متغير تم رصده خلال هذا العام هو المتغير الأخلاقي الحضاري للقيم العالمية وللنظام العالمي الذي نشأ بعد الحرب العالمية الثانية وقادته الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيون، وبالرغم من ذلك فإن مؤشرات إيجابية رصدت في المنطقة العربية، حيث استمرت المصالحات الإقليمية وأهمها الاتفاق السعودي الإيراني ومحاولات تخفيض حدة الصراع الداخلي في ليبيا واليمن وسوريا، وكذلك التوترات بين الجزائر والمغرب، مع تطور العلاقات التركية الخليجية والمصرية، أضف إلى أن حدة الاستقطاب الطائفي في المنطقة قد خفت نسبياً، إلا أن اشتعال الحرب في السودان بين الجيش وقوات الدعم السريع المدعومة من أطراف خارجية زاد من التوترات في منطقة القرن الأفريقي، بالإضافة إلى احتمالات توسع الحرب في البحر الأحمر والشرق الأوسط، باستمرار العدوان الإسرائيلي على غزة.

وقد أدى ذلك إلى ارتباك في استمرار عملية التطبيع مع الكيان الصهيوني وزاد من خطر انزلاق الولايات المتحدة قبل عام من الانتخابات في حرب في الشرق الأوسط بدعمها الكيان الصهيوني، ومن

جهة أخرى شهد عام 2023م تزايد التنافس بين السعودية والإمارات على قيادة المنظومة العربية، إلا أن قطر تفرّدت بدبلوماسيتها النامية كوسيط في مجموعة من الملفات أهمها قيادة التفاوض بين حماس والكيان الصهيوني بشأن إطلاق سراح الأسرى الصهاينة في حرب غزة، مما أوجد لها مكانة دولية مهمة، في حين شكّلت المقاومة الفلسطينية بقيادة حماس دوراً حيوياً في إعادة القضية الفلسطينية كقضية رئيسية من جديد، بل شكّلت أملاً للشعوب العربية وإعادة الدور والمكانة في مواجهة العدو الصهيوني، وبث الحيوية من جديد فيه، إلا أن تحديات التهجير في الضفة وغزة ما زال مهدداً كبيراً يلقي بظلاله على الحالة الفلسطينية والعربية، مع تزايد التحديات الأمنية، في ضوء تفكك وفشل المنظومات العربية في عمل استراتيجي موحد.

ويسرنا في جمعية التفكير الاستراتيجي أن نضع بين يدي الجمهور العربي والنخب والباحثين والمتخصصين تقريرنا الاستراتيجي التاسع والذي أنتجه مجموعة من الخبراء والباحثين أصدقاء الجمعية ومراكزها في المجموعة، وهو جهد تشاركي لتطوير أفق التفكير والوعي الاستراتيجي لقطاعات الشباب وجمهور المتخصصين والباحثين في الجامعات والمراكز البحثية في المنطقة العربية، إضافة إلى مجموعة كبيرة من الأنشطة والمشاريع والمبادرات والمخيمات والدورات التي قامت بها الجمعية لإيجاد بيئة وعي استراتيجي وازنة، في تهيئة جيل من الشباب العربي والإسلامي ليقوم بدور في تنمية البلدان والأوطان بوعي واتزان أمام فوضى المستجدات والمتغيرات الاستراتيجية العالمية والإقليمية والمحلية التي تضرب المنطقة بعواصفها.

وأخيراً أتقدم بجزيل الشكر لجميع الإخوة الباحثين الذين قاموا بإنتاج هذا التقرير وللإخوة الذين تابعوا خطة تنفيذ هذا التقرير في الجمعية، والذي يتمثّل في 5 إصدارات رئيسية (تقرير الحالة العربية (3 أجزاء) – تقرير الحالة الإقليمية والدولية – تقرير الحالة العامة).

متمنياً لجميع الباحثين والمتابعين والقراء والمؤسسات الأهلية والحكومية أن تستفيد من هذا التقرير السنوي، وأن يخيّم السلام والأمان في ربوع الأوطان والأبدان بحفظ الرحمن الكريم المنان.

محمد سالم الراشد
رئيس مجموعة التفكير الاستراتيجي

اقتصاد الشرق الأوسط
لعام 2023

أداء اقتصادي مضطرب وتداعيات بارزة
لطوفان الأقصى على اقتصاد المنطقة

أ.عبدالحافظ الصاوي
مدير منتدى الدراسات المستقبلية

أداء اقتصادي مضطرب

وتداعيات بارزة لطوفان الأقصى على اقتصاد المنطقة

- مستخلص:

في مقدمة التقرير، تمت الإشارة إلى عملية إعادة رسم خرائط المنطقة، والدور الغائب لدولها عن هذا الأمر، وكذلك عدم تحقيق حالة نجاح في المنطقة، باستثناء تجربة تركيا غير المكتملة. كما تمت الإشارة إلى حالة إيران ومعاناتها من العقوبات وتأثير ذلك على اقتصادها، والإقرار بأن عام 2024، لن يتغير الواقع الاقتصادي فيه، ما لم تتغير طرق إدارة اقتصاديات المنطقة.

ويأتي التقرير هذا العام في بنيته العلمية من حيث التناول، ليشير إلى الجزء الثابت منه، وهو ما يتعلق برصد مؤشرات الاقتصاد الكلي لدول المنطقة العربية، وكذلك لكل من إيران وتركيا. فعلى مستوى المنطقة العربية، تراجع الناتج المحلي الإجمالي من حيث القيمة ومعدلات النمو، وفي تركيا فعلى الرغم من التداعيات الاقتصادية السلبية خلال عام 2023، إلا أنها لازالت تحقق معدلات نمو إيجابية، أما إيران فكونها تعاني من أداء غير طبيعي، فإن معدلات نموها الاقتصادي لا تعبر عن أدائها الذي يعكس إمكانياتها وقدراتها الاقتصادية. وتناول المحور الأول الخاص بالمؤشرات الاقتصادية الكلية كذلك أداء دول منطقة الشرق الأوسط على صعيد عدد السكان، ومعدلات الزيادة السكانية، ومعدلات الخصوبة. أيضًا رصد التقرير حركة دول المنطقة على صعيد التجارة الخارجية، والمديونية العامة، مع التركيز على الديون الخارجية التي تعد واحدة من أبرز المشكلات الاقتصادية على صعيد دول المنطقة والعالم. كما تمت الإشارة إلى معدلات التضخم وارتفاعها بالمنطقة تأثرًا بموجة التضخم العالمية، حيث لوحظ ارتفاع معدلات التضخم في بعض الدول العربية متوسطة الدخل، وكذلك الدول الأقل نموًا، إلا أن التضخم كان أشد وتيرةً في إيران، وفي النصف الثاني من العام في تركيا.

واختتم المحور الأول مضمونه بالإشارة إلى المؤشرين المهمين، وهما البطالة والفقر، لما لهما من انعكاسات اجتماعية، وبخاصة في ظل الأوضاع التي تعاني منها المنطقة، بسبب غياب الاستقرار السياسي والأمني، وفشل خطط التنمية في المنطقة، وإن كان تركيا تلاحظ فيها تراجع معدلات البطالة، ويرجع ذلك لتبنيها نموذج تعايش النمو والتضخم، من أجل تقليل معدلات البطالة.

أمـا المحـور الثاني، فقـد ركَّز على حدث مهـم، يتعلق بدعوة ثـلاث دول عربيـة للانضمام لتجمع «بريكـس»، باعتبـاره ملمحًا مهمًا في أداء الاقتصاد العالمـي، وضمه لنماذج شرقية يمكن اعتبارها في مواجهة المشروع الأميركي الغربي، المسيطر على مقدرات الاقتصاد العالمي منذ مطلع القرن العشرين. وقـد تضمن المحـور، الإمكانيات والقدرات الاقتصادية للدول العربية الثـلاث، وكذلك التحديات التي ستواجهها نتيجة انضمامها للبريكس.

وإذا كان المحـور الأول يعبـر عن الجزء الثابت من أعمال التقرير على مدار السنوات الماضية، فإن المحوريـن الثانـي والثالث يعبران عن الجزء المتغير في التقرير، والذي عـادة ما يتناول أهم الأحداث التي وقعت خلال العام.

وكون المحور الثاني تضمن انضمام ثلاث دول عربية للبريكس، فإن المحور الثالث قد تضمن عملية «طوفان الأقصى» وتداعياتها الاقتصادية على ثلاث جبهات: الأولى شهدت التأثير على صعيد اقتصاد غزة وفلسطين، مبينًا تلك التأثيرات من خلال الأرقام الواردة عن تقارير أممية. أما الجبهة الثانية فقد شملت التداعيات على الدول العربية، وبخاصة 3 من دول الجوار لفلسطين، وهي مصر والأردن ولبنان. كمـا تمـت الإشارة إلى انعكاس ممارسات جماعة الحوثيّين على التجـارة بالبحر الأحمر. وفي الجبهة الثالثـة، رصـد التقرير أهم ما نشر عن الخسائر الاقتصادية التي تكبدتها إسرائيل نتيجة حرب الإبادة التـي شنتهـا على غزة، عقب «طوفان الأقصى»، ثم كانت الخاتمة التي تضمنت محاولة لاستشراف أداء اقتصاد منطقة الشرق الأوسط في عام 2024، عبر سيناريوهات حاكمة تتعلق بمدى تحقيق الاستقرار السياسي والأمني في المنطقة، أو استمرار الوضع القائم على ما هو عليه دون تغيير.

- مقدمة:

على الرغم من التسليم بأن المنطقة يجري إعادة رسم خرائطها، وبخاصة تلك الخرائط الجيوسياسية، والجيواقتصادية، إلا أن تلك الخرائط تُرسَم بعيدًا عن الإرادة العربية، وإن ساهمت أيدي عربية في رسم هذه الخرائط، فإنما يأتي ذلك من قبيل كونها أداة وليست عقلًا فاعلًا.

فاقتصاد المنطقة العربية في مجمله لم يحظ بحالة نجاح خلال السنوات الماضية. وإذا كنا نتحدث عن واقع اقتصاد منطقة الشرق الأوسط خلال عام 2023، فإننا معنيّين بالحديث عن اقتصاد كل من تركيا وإيران، إضافة إلى اقتصادات المنطقة العربية.

لقد كشفت نتائج أعمال عام 2023، عن تراجع الاقتصاد التركي في العديد من المؤشرات النقدية والمالية، وإن كانت التجربة التركية لازالت تحتفظ بأهم مقومات نجاحها، وهو وجود قاعدة إنتاجية قوية. وظهر خلال العام أيضًا، تغيُّر في استراتيجية تركيا الاقتصادية خارجيًا، فلم يعد التوجه شرقًا حاكمًا في استراتيجية تركيا، بل العمل على المحور الغربي في نفس الوقت الذي تسعى فيه تركيا لجوارها الشرقي، وهو ما يعني اتباع نهجًا مزدوجًا، مع علم تركيا بأنها غير مرحب بها في النطاق الغربي، ولكن على ما يبدو أن النهج المزدوج تمَّ اتباعه من أجل تخفيف حدة الأزمة الاقتصادية في البلاد.

ولا تزال إيران تعاني من العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها، ولم يتغير شيء خلال عام 2023، بشأن التوصل لاتفاق بين إيران وكل من أميركا وأوروبا، على الرغم من وجود رئيس ديمقرطي على رأس السلطة في أميركا منذ عام 2021، وهو ما يعني أن الأزمة مستمرة، وقد تزداد حدتها إذا ما وصل إلى رأس السلطة قريبًا رئيس جمهوري.

المؤشرات الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط، تعكس استمرار الأزمة الاقتصادية في المنطقة العربية، وبخاصة لدى الدول متوسطة الدخل، مثل مصر والأردن والمغرب ولبنان، وكذلك الحال لدى الدول النفطية العربية، التي تراجعت مواردها المالية خلال عام 2023، نظرًا لتراجع سعر برميل النفط في المتوسط، وهو ما يؤكد على أن المنطقة العربية في المعادلة الاقتصادية الدولية، تقع في نطاق المتغير التابع وليس المتغير المستقل، وكذلك الحال بالنسبة لتركيا وإيران.

وفي الربع الأخير من عام 2023، وقعت أحداث «طوفان الأقصى»، لتكون له دلالات وتداعيات عدة، من بينها الدلالات والتداعيات الاقتصادية، والتي كان أبرزها إظهار الاقتصاد الإسرائيل في حجمه الطبيعي، وإزالة توهمات التفوق التكنولوجي.

كما عكس «طوفان الأقصى» أن التخلف التكنولوجي العربي ليس حتميَّة تاريخية، بل هناك نموذج ناجح يمكن استلهامه، حتى مع نقص الإمكانيات ومحدودية الموارد، ليبقى المورد الأهم والأبرز في صناعة التنمية، هو الإنسان؛ فهو مَن يصنع التنمية، وهو مَن يَجني ثمارها.

ووضع «طوفان الأقصى» كافة التجارب العربية، بل وتجارب منطقة الشرق الأوسط كله، في موقف المساءلة التاريخية أمام شعوب المنطقة، بعد أن كشف حججهم الواهية في عدم النجاح تنمويًّا، وأظهر أنهم لا يمتلكون الإرادة اللازمة والضرورية للقيام بواجب نهضة الشعوب والأوطان.

ومع أن الحرب على غزة دخلت شهرها الرابع، لم تهتز شعرة في رؤوس الحكَّام تجاه قضية التطبيع مع الكيان الصهيوني، فضلًا عن حالة الخذلان في تقديم الدعم بكافة صوره للمقاومة الفلسطينية.

وفي ضوء ما مضى من الحرب على غزة، شهدت إسرائيل خسائر في مجالات عدة، من بينها الخسائر الاقتصادية، التي لم تشهد لها مثيلًا من قبل، وعلى مدار عمر الصراع العربي الإسرائيل.

ومن الواجب في تناول التقرير للتداعيات الاقتصادية لعملية «طوفان الأقصى»، أن يُعرّج على دور الشعوب في المقاطعة الاقتصادية، وكذلك تقديم المستطاع من الدعم المادي.

في ختام مقدمة التقرير، ليس من قبيل التشاؤم، القول بأن عام 2024، لن يشهد تحسنًا في منطقة الشرق الأوسط على الصعيد الاقتصادي، إذا ما تمت إدارته على منوال عام 2023، بل قد يشهد المزيد من التدهور، في ظل التداعيات الإقليمية والدولية السلبية، وكذلك استمرار حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني.

أولًا: المؤشرات الاقتصادية الكلية للمنطقة

من المفترض أن تعكس المؤشرات الاقتصادية الكلية للمنطقة العربية حالة الوضع المعيشي للسكان بها، ولكن نظرًا لطبيعة غياب التعاون أو التنسيق الاقتصادي بين دول المنطقة من جهةٍ، واستمرار حالة النزاعات المسلحة التي تعيشها بعض دول المنطقة (ليبيا، سورية، اليمن، العراق، السودان) منذ فترة من جهةٍ أخرى، فإن غالبية الأرقام تعبّر عن واقع إحصائي يعتمد فكرة المتوسطات، بينما الواقع الحقيقي لمعيشة السكان يعكس مأساة اجتماعية واقتصادية.

ولا أدل على ذلك من الحديث عن أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي العربي بحدود 7482 دولار خلال عام 2023، في حين أن هذا المتوسط في حقيقته مخالف للواقع عندما ننظر لنفس المؤشر على صعيد أعلى وأقل دولة في المنطقة؛ ففي قطر التي تمثل أعلى دولة وفق هذا المؤشر، نجد أن نصيب الفرد من الناتج المحلي 82 ألف دولار، بينما في سورية 300 دولار فقط[1].

وحيث إننا نتناول في هذا التقرير الأوضاع الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط، فإن حديثنا سوف يتناول اقتصادات المنطقة العربية، بالإضافة إلى كل من الاقتصاد التركي والإيراني. وفيما يتعلق بالاقتصاد التركي فثمة حالة من عدم الاستقرار الاقتصادي بادية في المؤشرات النقدية خلال عام 2023، من خلال ارتفاع معدلات التضخم وتراجع قيمة العملة المحلية وارتفاع سعر الفائدة. أما إيران فإن حالة معاناة فرض العقوبات الاقتصادية لازالت مستمرة هناك، ولها تداعياتها على الواقع الاقتصادي والاجتماعي.

وفي ضوء ضرورة الوقوف على الأداء الاقتصادي لدول المنطقة، سوف نعرج على المؤشرات الاقتصادية الكلية، ونعلق عليها بالتحليل كلما تطلب الأمر ذلك.

الناتج المحلي الإجمالي

بلغ الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة العربية في عام 2023 ما قيمته 3.4 تريليون دولار، وهو ما يقل عما تحقق في عام 2022 بنحو 97.3 مليار دولار، ويتوقع أن ترتفع قيمة هذا الناتج إلى 3.5 تريليون دولار.

(1) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، نشرة ضمان الاستثمار، العدد الرابع (أكتوبر – ديسمبر 2023)، ص 14

أمـا عـن معدل نمـو الناتج للمنطقة العربية في عام 2023، فيتوقـع أن يتراجع إلى 1.8 بالمئة، في حيـن كان 6 بالمئـة عام 2022م[1]، ويعود هذا التراجع إلى ما تمَّ مـن تخفيض للإنتاج من النفط، الذي يُعَـد عمـاد الناتج المحلي بالمنطقة العربية، فضلًا عن تراجـع قيمة برميل النفط في المتوسط خلال عـام 2023 بنحـو 16.5 بالمئة[2]. وثمَّة عامل أخر ساهم في تراجع قيمة الناتج ومعدل نموه أيضًا، وهو السياسات الاقتصادية التي اتبعت لمواجهة التضخم، مما أدى إلى تقييد النشاط الإنتاجي والخدمي.

وفـي تركيـا، توقع وزير ماليتها، محمـد شيمشك، أن يبلغ معدل نمو الناتـج المحلي بها 4.5 بالمئة بنهاية عام 2023م[3]. وكان معهد الإحصاء التركي قد نشر بياناته لمعدل النمو خلال الربع الأول والثاني والثالـث مـن عـام 2023 على نحو 4 بالمئة و3.9 بالمئة و5.9 بالمئة علـى التوالي. أما عن قيم الناتج خلال الفترة من يناير حتى سبتمبر 2023 في تركيا فقد بلغ 812 مليار دولار[4]، وإذا ما تحققت توقعات وزيـر المالية التركي، فإن ذلك يعنـي تجاوز الناتج المحل لتركيا التريليون دولار. ويتميز الناتج المحلي الإجمالـي لتركيا بأنه يعتمد على اقتصاد متنوع، يضـم الصناعة والزراعة والتجارة والخدمات، وتتميز الصادرات السلعية وقطاع السياحة بأداء بارز في النشاط الاقتصادي التركي.

وفـي إيران، بلغ الناتج المحلي الإجمالـي وفق أرقام قاعدة البنك الدولي 413.4 مليار دولار بنهاية 2022 [5]، وبمعـدل نحـو 3.8 بالمئـة، بينما تذهب تقديرات صندوق النقد الدولـي لأداء الناتج المحلي الإجمالـي لإيـران في عـام 2023 إلى 386.2 مليـار دولار. وحسب بيانات البنـك المركزي الإيراني، فـإن مساهمـة النفط في هذا الناتج بحدود 12 بالمئة تقريبًا، بينما يعتمد الناتج المحلي على مكونات أخـرى، حيث يُعَد الاقتصاد الإيراني متنوعًا لمساهمة قطاعات الزراعة والصناعة والتجارة والخدمات بنسب معتبرة، ولكن لابد أن يؤخذ في الحسبان أن هذه المساهمة المحدودة للنفط في الناتج المحلي الإجمالـي لإيـران، ترجع بشكل كبير إلـى العقوبات الاقتصادية المفروضة علـى البلاد من قبل أميركا وأوروبا منذ عام 2018.

(1) تذهب تقديرات قاعدة بيانات البنك الدولي إلى أن معدل نمو الناتج في المنطقة العربية 3,5٪، وليس 6٪ كما جاء في توقعات صندوق النقد الدولي، https://2u.pw/lLOwx0a
(2) المصدر السابق، ص 8.
(3) روسيا اليوم، وزير المالية التركي يكشف عن توقعاته لأداء الاقتصاد التركي في 2023، 2023/8/17.
(4) معهد الإحصاء التركي، بيانات الناتج المحلي الإجمالي، https://2u.pw/HV9ss80
(5) قاعدة بيانات البنك الدولي، مؤشر الناتج المحلي الإجمالي، https://2u.pw/FwN7sCJ

عدد السكان

حقق معدل الزيادة السكانية في المنطقة العربية 2 بالمئة خلال عام 2023، على الرغم من الحروب والنزاعات المسلحة، التي تشهدها بعض دول المنطقة، وقد قدر عدد السكان في عام 2023 بـ 456 مليون نسمة، ويتوقع أن يصل إلى 466 مليون نسمة في 2024. ويتركز نصف سكان المنطقة في أربع دول فقط، وهي مصر، والسودان، والجزائر، والعراق. وتفرض الزيادة السكانية العديد من التحديات المجتمعية والحكومية في آن واحد، لأن شريحة الشباب تمثل عصب الهرم السكاني، ويفرض هذا العمل على توفير المزيد من فرص العمل، وبخاصة للشباب، في حين أن المنطقة العربية، تُعَد من أعلى مناطق العالم من حيث ارتفاع نسبة البطالة.

وفي تركيا، وصل عدد السكان إلى ما يزيد بقليل عن 85 مليون نسمة، بينما في إيران زاد عدد السكان عن 88.5 مليون نسمة في عام 2022. أما عن معدل الزيادة السنوية للسكان في تركيا فكان بحدود 1 بالمئة، وفي إيران 0.7 بالمئة. أما عن معدل الخصوبة فقد بلغ في عام 2022 بالمنطقة العربية النسبة الأعلى مقارنة بكل من تركيا وإيران، عند 3.1 بالمئة، بينما في تركيا بلغ معدل 1.9 بالمئة، وفي إيران بلغ 1.7 بالمئة[1].

التجارة الخارجية

التجارة الخارجية في السلع والخدمات، هي أحد المظاهر المهمة لقوة الاقتصاد واشتباكه مع العالم الخارجي، وحسب التقديرات فإن التجارة الخارجية للمنطقة العربية في عام 2023 بلغت 2991 مليار دولار، متراجعة عن أداء عام 2022، والذي بلغت فيه 3172 مليار دولار.

أما عن أداء الصادرات من السلع والخدمات في عام 2023 في المنطقة العربية، فقط بلغت 1.63 تريليون دولار، بينما بلغت الواردات الخاصة بالمنطقة من السلع والخدمات 1.36 تريليون دولار، وهو ما يعني أن الميزان التجاري يعكس فائضًا بقيمة 262 مليار دولار[2].

وتبقى المشكلة المزمنة في أداء التجارة الخارجية السلعية للمنطقة العربية، والمتمثلة في الاعتماد

(1) قاعدة بيانات البنك الدولي، مؤشرات الصحة، https://2u.pw/3fih2SC
(2) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مصدر سابق، ص 30

علـى تصديـر المواد الخـام، وبخاصة النفـط، بينما الواردات من الخـارج تشمل بشـكل رئيس السلع المصنعـة. وحسب البيانـات الخاصة بهيكل كل من الصادرات والواردات، فـإن الصادرات السلعية في المنطقة العربية يمثل فيها النفط الخام نسبة 62.7 بالمئة، بينما السلع الصناعة 26.8 بالمئة، والسلع الزراعية 7.2 بالمئة. أما هيكل الواردات فيعكس طبيعة الأزمة الإنتاجية، حيث تستورد المنطقة العربية سِلعًـا صناعـة بنسبة 60 بالمئة من إجمالي وارداتها، وسِلعًا زراعيـة بنسبة 20 بالمئة، ووقودًا ومعادن بنسبـة 14.4 بالمئـة[1]. وعادة ما يكون هـذا الهيكل غير المتوازن لأداء الصـادرات والواردات السلعية، سببًـا فـي التبعية للخارج من ناحيةٍ، ومن ناحيةٍ أخرى يجعـل المنطقة عرضة لتقلبات السوق، وتعرض اقتصادات المنطقة لموجات تضخم خارجية.

أمـا عـن التجـارة السلعية الخارجية فـي تركيا، فتُظهِر بيانـات وزارة التجارة بهـا أن قيمة التجارة الخارجيـة للبلاد في 2023 بلغـت 617.6 مليار دولار، منها صادرات سلعية بلغت 255.8 مليار دولار، بينمـا الـواردات السلعيـة للبلاد بلغت 361.8 مليـار دولار[2]، وهو ما يعني أن هنـاك عجزًا في التجارة الخارجية يبلغ 106 مليار دولار. ولكن يلاحظ هنا أن الصادرات السلعية التركية قد حافظت على أدائها المتصاعـد خـلال عام 2023 علـى الرغم من انخفاض قيمة العملة المحليـة، وإن كان البعض يرى أن هذه إحدى مزايا تشجيع الصادرات السلعية، ولكن هذه الميزة لا تتوفر لكل الاقتصادات؛ فلكي يستفيد اقتصـادٌ مـا من انخفاض قيمة عملته المحليـة، لابد أن يكون لديه قاعدة إنتاجية قوية ومرنة، تستطيع أن تتعاطى مع طلبات التصدير عند انخفاض قيمة العملة.

وعـن التجارة الخارجية السلعية لإيران، فقـد بلغت في عام 2022 نحو 132.6 مليار دولار، حسب أرقـام البنـك الدولي، منها 55.4 مليـار واردات سلعية، و77.2 صادرات سلعيـة، وبذلك تحقق فائضًا تجاريًا بنحو 21.8 مليار دولار[3]. أما عن أداء عام 2023، فتُبيّن الأرقام المنشورة عن الفترة من مارس – ديسمبر 2023 أن إجمالي التجارة 111 مليار دولار، منها 63 مليار دولار صادرات سلعية، و48 مليار دولار واردات سلعية، وبذلك فإن إيران حافظت على تحقيق فائض في تجارتها الخارجية خلال الفترة بلـغ 15 مليـار دولار[4]. مع مراعـاة ما تعانيه إيران منذ سنوات من عقوبـات اقتصادية تحد بشكل كبير مـن تعاملاتها الخارجية، وإن كانت إيـران لا تستسلم لهذه العقوبات بشكل كامل، فهي حريصة على أن

(1) التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2022، صندوق النقد العربي، ص 194.
(2) وزارة التجارة التركية، بيانات التجارة الخارجية، https://2u.pw/1OsWKVu
(3) قاعدة بيانات البنك الدولي، مؤشر التجارة https://2u.pw/Tzl1Rvl
(4) وكالة أنباء فارس، صادرات إيران تتخطى مستوى 63 مليار دولار، 2023/12/26.

تتـم تعاملاتهـا مع بعض الدول دون أن تكون تحت أعين العقوبات، حتى وإن تمت هذه التعاملات بشكل غير رسمي.

المديونية العامة

بلغـت الديـون الحكومية بالمنطقة العربية في عام 2023، مـا قيمته 1605 مليار دولار، وبما يمثل 47 بالمئـة مـن الناتج المحلي الإجمالي، ويتوقع أن تزيد هذه المديونية إلى 1626 مليار دولار في عام 2024. أمـا المديونية الخارجية للمنطقـة العربية فبلغت في عام 2022 نحو 1.8 تريليون دولار، وبما يمثـل 52 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، وقـد تركزت المديونية الخارجية للمنطقة العربية في 5 دول فقـط، وبمـا يمثل 71 بالمئة من إجمالي الديون الخارجية (الإمارات 408 مليار دولار، قطر 274 مليار دولار، السعودية 264 مليار دولار، لبنان 189 مليار دولار، مصر 177 مليار دولار[1]).

وتمثـل قضيـة الديون الخارجيـة ورقة ضغط كبيرة علـى البلدان العربية غيـر النفطية، مثل مصر ولبنـان، وتصـل هذه الضغوط إلى حد الإرباك، وتعثر المفاوضات مـع المؤسسات المالية الدولية، من أجل الحصول على المزيد من التمويل.

فـي تركيـا، نجد أن الديون الخارجية في تزايد على مدار السنوات الماضية؛ ففي عام 2019 كانت عند 414 مليار دولار، وفي الربع الثالث من عام 2023 بلغت 482 مليار دولار، ولكن يُلاحظ أن نسبة الديـن الخارجـي من الناتج المحلي لتركيـا عند 44 بالمئة، وهو أحسن حالًا مـن حيث النسبة مقارنة بعام 2019 والذي بلغت فيه نسبة الدين الخارجي للناتج 54 بالمئة. وثمَّة أمر مهم في بيان أمر الدين الخارجـي لتركيـا، وهـو أن النصيب الأكبـر من هذا الدين للقطـاع الخاص، بقيمـة 242 مليار دولار، ونصيب الحكومة فيه 194 مليار دولار[2].

وفـي إيـران، بلغ الدين الخارجي حسب أرقام البنك الدولـي 9.9 مليار دولار عام 2022، ويحد من حصول إيران على المزيد من الديون العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها.

وبشـكل عـام، فإن حكومـات المنطقة جزء من منظومة الاقتصاد العالمـي، التي تعتمد على الديون

(1) تشير بيانات البنك المركزي المصري في ديسمبر 2023 أن الدين الخارجي بلغ 165 مليار دولار فقط، وذلك نتيجة سداد بعض الديون.

(2) وزارة الخزانة التركية، تقرير عن إدارة الدين العام، ديسمبر 2023، ص 31.

لتمويل نشاطها الاقتصادي، بغض النظر عن كفاءة استخدام هذه الديون، إلا أن الاستمرار في هذه الآلية، دون رقابة حقيقية ومحاسبة من قبل الشعوب، سيضع بعض الحكومات أمام خطر إعلان الإفلاس.

معدلات التضخم

يُعَد التضخم هو المشكلة الأكبر التي عانت منها شعوب منطقة الشرق الأوسط، باستثناء دول الخليج، لما تقدمه من دعم للسلع والخدمات العامة. وتعود مشكلة التضخم بنسبة كبيرة في منطقة الشرق الأوسط إلى اعتماد المنطقة على الخارج في تدبير الجزء الأكبر من احتياجاتها. وقد عاني الاقتصاد العالمي على مدار الأعوام الماضية من ارتفاع معدلات التضخم بسبب التداعيات السلبية لأزمة الحرب الروسية على أوكرانيا، وما أحدثته من ارتفاعات كبيرة في أسعار النفط، وكذلك ارتفاع سعر الفائدة في السوق الأميركية.

وحسب الأرقام المتاحة عن المنطقة العربية، وصل ارتفاع معدل التضخم بها في عام 2023 إلى 12.1 بالمئة، بزيادة بلغت 3.2 بالمئة عما كانت عليه أوضاع التضخم في عام 2022. ويتوقع أن ينخفض التضخم في عام 2024 عند 11.7%.

وفي تركيا، فرض التضخم نفسه على الساحتين السياسية والاجتماعية، ويُعَد أحد أهم التحديات التي تواجه الحكومة التركية، غير أن ما تمارسه الحكومة من سياسات نقدية لن يؤدي إلى تراجع معدلات التضخم في الأجل القريب، فسعر الفائدة بلغ 45 بالمئة، ما يعني زيادة معدلات تكاليف الإنتاج، بسبب ارتفاع تكلفة التمويل، كما أن العملة المحلية في تراجع مستمر، حتى وصل سعر صرف الدولار إلى 30.29 ليرة[1]. ووفق الأرقام الحكومية، بلغ معدل التضخم في ديسمبر 2023 نسبة 64.7 بالمئة، في حين كان عند 38.2 بالمئة في يونيو 2023[2].

أما التضخم في إيران، فترجع أسبابه إلى العقوبات الاقتصادية المفروضة على البلاد منذ 2018 من قبل أميركا وأوروبا، فثمة انخفاض كبير في قيمة العملة الإيرانية، وكذلك حالة الانغلاق التي يُعاني منها الاقتصاد الإيراني. ووفق الأرقام الحكومية، فقد بلغ معدل التضخم هناك 40.2 بالمئة، وهو ما يفرض أعباءً كبيرةً على الأسر الإيرانية.

(1) أسعار الصرف خلال يوم الخميس الموافق 25 يناير 2024.
(2) البنك المركزي التركي، بيانات التضخم، https://2u.pw/awAO4rN

معدلات البطالة

يلاحظ أن أرقام البطالة في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام، تحظى بعدم ثقة، وبخاصة لدى شعوب المنطقة، فالأرقام والمعدلات الخاصة بالبطالة تُعّد من قِبل الحكومات، ويمكن التلاعب فيها في ضوء الاعتبارات السياسي. ومما يضفي حالة من عدم الثقة على الأرقام الخاصة بالبطالة في منطقة الشرق الأوسط، اتساع رقعة سوق العمل غير المنظم، وافتقاد العاملين فيه للحماية الاجتماعية من تأمين اجتماعي وتأمين صحي.

وفق بيان البنك الدولي لعام 2022، قدرت نسبة البطالة في المنطقة العربية بنحو 10.7 بالمئة، في حين بلغت هذه النسبة في تركيا 10 بالمئة، وفي إيران 11 بالمئة. بينما الأرقام المنقولة عن منظمة العمل الدولية، فيما يتعلق بنسبة البطالة في المنطقة العربية خلال عام 2023، عند نسبة 9.4 بالمئة، ويتوقع أن تصل نسبة البطالة في عام 2024 إلى 9.5 بالمئة[1]، وهو ما يُعَد تضاربًا في التقديرات لمعدل البطالة بين مصدر البنك الدولي ومنظمة العمل الدولية، ففي ظل الظروف الاقتصادية التي تمر بها المنطقة العربية، المتوقع أن تزيد معدلات البطالة، لا أن تنخفض.

كما يُلاحَظ في بيانات البطالة الخاصة بمنطقة الخليج أن ما يُنشَر في البيانات الدولية هو معدلات البطالة لعموم المقيمين في الدولة، بينما الأرقام الخاصة بالمواطنين الخليجيين عادة ما تكون أعلى. وعلى سبيل المثال فإن معدل البطالة في السعودية، بين جميع المقيمين بالمملكة، من وافدين ومواطنين، بلغ في الربع الثالث من عام 2023 نسبة 5.1 بالمئة، بينما نسبة البطالة بين السعوديين 8.6 بالمئة، ونسبة البطالة بين غير السعوديين 1.5 بالمئة. ونجد أن ما يُنشَر لدى المنظمات الدولية هو معدل البطالة لعموم قوة العمل داخل الأراضي السعودية[2].

وفي تركيا، كانت معدلات البطالة في عام 2023، عند 9.7 بالمئة في يناير 2023، وانخفضت إلى 9 بالمئة في نوفمبر من نفس العام، وذلك حسب الأرقام الحكومية. وفي إيران، تشير البيانات الحكومية إلى أن معدل البطالة خلال الفترة من مارس – يونيو 2023 كان عند 8.2 بالمئة[3].

وعلى كلٍّ فإن قضية البطالة تفرض كثيرًا من الأعباء على الحكومات بدول المنطقة، ولكن لا تتوفر الإمكانيات اللازمة لدى بعض الحكومات لمواجهة الأعباء الاجتماعية للمشكلة، فضلًا عن غياب

(1) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مصدر سابق، ص 19.
(2) الهيئة العامة للاحصاء بالسعودية، احصاء سوق العمل للربع الثالث 2023، https://2u.pw/zcrZmzw.
(3) معهد الاحصاء الإيراني، بيانات سوق العمل، https://2u.pw/1zttulw

استراتيجية لمواجهة قوة العمل المتزايدة، نظرًا لارتفاع نسبة زيادة السكن بالمنطقة، وكذلك الداخلين الجدد لسوق العمل. وقد دفع واقع البطالة بمنطقة الشرق الأوسط وغياب استراتيجية حقيقة لأسواق العمل إلى ارتفاع معدلات الرغبة في الهجرة من المنطقة، للاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية، فضلًا عن حالة النزاعات المسلحة وعدم الاستقرار السياسي.

معدلات الفقر

شهد عام 2023 نقلة نوعية فيما يتعلق بالبيانات الخاصة بواقع الفقر في منطقة الخليج، حيث صدر لأول مرة تقرير عن الفقر في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة من 2010 إلى 2021. وقد أظهر التقرير وجود 3.3 مليون مواطن يعيشون في فقر في منطقة الخليج.

تراوحت نسبة الفقر بين دول الخليج، فكانت النسبة الأصغر في قطر بنسبة 0.4 بالمئة، بينما أتت السعودية في المرتبة الأولى من حيث استحواذها على أعلى نسبة فقر بين مواطنيها تصل إلى 13.6 بالمئة. والجدير بالذكر أن معدل الفقر في السعودية – حسبما أفاد تقرير الإسكوا – كان عند 18.2 بالمئة في عام 2010، ولكنه انخفض إلى 13.6 بالمئة في عام 2021. وفي المرتبة الثانية، من حيث نسبة الفقر بين دول الخليج، أتت سلطنة عمان بنسبة 10.1 بالمئة، ثم البحرين بنسبة 7.5 بالمئة، ثم الكويت والإمارات بنسبة 2 بالمئة لكل منهما[1].

وفي تقرير أخر للإسكوا، أظهر واقع الفقر متعدد الأبعاد[2] في المنطقة العربية من خلال وجود نسبة تتراوح ما بين 13.5 بالمئة في الأردن، و36.6 بالمئة في المغرب. ويذكر التقرير أن نسبة الفقر متعدد الأبعاد انخفضت في غالبية دول المنطقة خلال الفترة 2011 – 2019، باستثناء الأردن، بسبب ارتفاع نسبة البطالة وانخفاض نسبة النمو الاقتصادي وانعكاسات أزمة اللاجئين.

وفي الدول متوسطة الدخل، أظهر التقرير أن واحدًا من كل أربعة أفراد بها يُعاني الفقر، وأن قابلية التعرض للفقر شائعة، كما يُعاني 20 مليون طفل في المنطقة العربية من الحرمان في بعدين أساسيّين من أبعاد رفاههم، بما في ذلك الصحة والتعليم. وثمَّة مؤشر مهم يخص الدول العربية الأقل نموًا، وهو

(1) الإسكوا، الفقر في بلدان مجلس التعاون الخليجي 2010 – 2021، مايو 2023.
(2) الفقر متعدد الأبعاد، مؤشر مركب من خمسة مؤشرات فرعية هي: الدخل، والتعليم، والصحة، والبنية الأساسية، والأمن.

أن 42.8 بالمئة من السكان بهذه الدول يعانون من الفقر متعدد الأبعاد[1].

أمـا عـن الفقر في تركيا، فأرقام معهد الإحصاء التركي تشير إلى أن معدل الفقر خلال عام 2022 بلغ 14.4 بالمئة[2]، ولكن أداء الاقتصاد التركي في عام 2023، وبخاصة في النصف الثاني منه، يكشف عـن ارتفاع معدلات التضخـم بنسبة كبيرة، وكذلك وجود تراجع في قيمة العملة المحلية، وهو ما يعني زيـادة أعبـاء تكاليف المعيشة بالنسبـة للأسر التركية، وهو ما دعا الحكومة هنـاك لزياد الحد الأدني للأجـور عنـد 17 ألف ليرة[3]، وبما يمثل نسبة زيادة بنحو 49 بالمئة، لمواجهة معدلات التضخم العالية، التي تجاوزت 60 بالمئة، على أن تكون هذه الزيادة في رواتب العاملين مع أجور شهر يناير 2024. وعلى الرغـم مـن هـذه الزيادة الكبيرة في الحد الأدنى للأجور إلَّا أنها أقـل من معدل التضخم، وهو ما يعني أن الزيادة الحقيقية في رواتب العاملين لازالت سلبية، ويحتاج الأمر إلى جهود الحكومة لكبح التضخم، حتى تقل معدلات الفقر.

وفيما يتعلق بأوضاع الفقر في إيران، فقد خلصت دراسة حديثة للبنك الدولي عن الفترة من 2011 – 2020، لرصد حالة الفقر، إلى أن هناك نحو 10 مليون إيراني يعيشون تحت خط الفقر، أي ما يعادل نسبـة 12 بالمئـة تقريبًا من السكان. كما أظهرت الدراسة أن حوالـي 40 بالمئة من السكان معرضون للوقوع في دائرة الفقر[4]، وأن عائد النمو خلال فترة الدراسة استفادت منه العائلات الغنية بشكل أكبر، بينما استفادت منه العائلات الفقيرة بشكل أقل، وهو ما يعني حالة من سوء توزيع الثروة.

ثانيًا: انضمام بعض دول المنطقة للبريكس

شهـدت دولـة جنـوب إفريقيا قمة تجمع البريكس خـلال الفترة من 22 إلـى 24 أغسطس 2023، وكان مـن أبـرز قراراتها توجيه الدعوة لست دول للانضمام إلى عضوية البريكس، وهي دول السعودية، والإمارات، ومصر، وإثيوبيا، وإيران، والأرجنتين، وهو ما يعني أن هناك ثلاث دول عربية من بين الدول الست المدعوة للانضام للتجمع. ولم تقبل عضوية البحرين، والجزائر، والمغرب، وفلسطين، والكويت.

(1) الإسكوا، التقرير العربي الثاني حول الفقر المتعدد الأبعاد، مايو 2023.
(2) معهد الإحصاء التركي، مؤشر الفقر، https://2h.ae/owBz
(3) وكالة أنباء الأناضول، أردوغان يعلن زيادة الحد الأدني للأجور بنسبة 49٪، 2023/12/27
(4) البنك الدولي، تقرير عن تشخيص الفقر في إيران، نوفمبر 2023، https://2h.ae/rUqP

والجدير بالذكر أن 19 دولة قد أعربت عن رغبتها في الانضمام للبريكس[1]، ما خلال طلبات رسمية أو غير رسمية، وهو ما يعني أن ثمة رغبة من قبل العديد من الدول في تقوية التكتل على الساحة الدولية خلال الفترة القادمة. ولكن الأرجنتين على الرغم من توجيه الدعوة لها بعضوية بريكس، إلا أن رئيسها الجديد رفض الدعوة، ولم تنضم للتجمع، وأصبح بيركس يضم 10 أعضاء فقط بدلًا من 11 عضوًا قبل رفض الأرجنتين لقبول الدعوة.

وكان الاجتماع يحظى باهتمام كبير على الصعيد العالمي، في ضوء الصراع المكتوم بين القوى الكبرى، وبخاصة أن البعض كان ينتظر من التجمع أن يعلن عن إصدار عملة موحدة له، لتنافس الدولار في السوق الدولية، أو على الأقل تحديد ميعاد لهذه الخطوة، وهو ما لم يتم، واكتفت المناقشات بالحديث عن سيطرة الدولار على المعاملات المالية والتجارية الدولية.

وإذا كانت قمة بريكس بجنوب إفريقيا قد حظيت بكثير من الاهتمام عالميًا، فإن هذه السطور سوف تقتصر على انضمام الدول العربية الثلاث، وماذا تعني لها تلك العضوية الجديدة؟

لا شك أن الدول الثلاث (مصر، والسعودية، والإمارات) تحظى بمقدرات اقتصادية وسياسية جيدة، ولكن ما هي الفوائد التي يُرتجَى أن تعود على الدول العربية من عضوية بريكس، وما هي التحديات التي ستواجهها خلال الفترة القادمة؟

الإمكانيات والقدرات الاقتصادية

تُعَد السعودية والإمارات من الدول ذات الدخل المرتفع، كما أنهما يمثلان موقعًا متميزًا في منظمة الأوبك، وكذلك في تجمع «أوبك+»، وهما دولتان نفطيتان، ولديهما فوائض مالية، ولهما علاقات واسعة على الصعيد التجاري والاقتصادي مع العديد من أعضاء تجمع بريكس، كما أن لهما علاقات كذلك مع أميركا وأوربا، وهو ما يعني أن العضوية قائمة على تحقيق المصالح التجارية والاقتصادية. وبطبيعة الحال، فإن العلاقات الدولية لا تخلو من تشابك بين العلاقات السياسية والاقتصادية.

أما مصر وإن كانت تعاني منذ عام 2020 من مشكلات اقتصادية بشكل بارز، إلَّا أنها تعد واحدة من أكبر الدول العربية والإسلامية، كما أنها تُعَد من أكبر الأسواق في منطقة الشرق الأوسط، نظرًا لعدد

(1) العربية، 19 دولة تتقدم لعضوية «بريكس» من بينها 4 دول عربية، 2023/4/26.

سكانها الذي يقترب من 110 مليون نسمة، وهو ما يجعلها هدفًا للعديد من الدول الصناعية والتجارية على مستوى العالم، فضلًا عن تمتعها بموقع استراتيجي، وامتلاكها لقناة السويس التي تمثل متغيرًا مهمًا في معادلة التجارة الدولية. كما أن مصر تتمتع بمقومات سياحية عالية، تحتاج إلى جهد كبير لكي تجعل منها مقصدًا سياحيًا بارزًا على الصعيد العالمي.

وبالنظر إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية الثلاث في عام 2022، نجد أنه يقترب من 2 تريليون دولار (السعودية 1.10 تريليون دولار، والإمارات 507.1 مليار دولار، ومصر 475.2 مليار دولار)[1]، وإن كان الناتج المحلي للدول الثلاث يعتمد في الجزء الأكبر منه على الصناعات الاستخراجية، وتحديدًا النفط، وكذلك المواد الأولية الأخرى، والصناعات التقليدية. مع الأخذ في الاعتبار أن مصر تُعَد دولة تمتلك اقتصادًا متنوعًا، يعتمد على مختلف الأنشطة الاقتصادية، مثل الصناعة والزراعة والتجارة والخدمات، ومع ذلك فإن إجمالي الناتج المحلي للدول الثلاث، لا يمثل سوى نسبة تتراوح ما بين 7 بالمئة أو 8 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لتجمع بريكس، والمقدر بنحو 25 تريليون دولار تقريبا.

وتُعَد الصين بشكل عام، هي حجر الزاوية في تجمع بريكس، كما أن بنك البنية التحتية، الذي أسسته الصين من خلال التجمع، مارس عمله وقدم قروضًا للدول النامية بحدود 32 مليار دولار. وإن كان المبلغ لا يزال ضئيلًا إلَّا أن البنك يُعَد خطوة مهمة على صعيد السعي لإحداث توازن مع المؤسسات المالية الدولية (البنك والصندوق الدوليان).

أيضًا الدول العربية الثلاث تمتلك حصة من التجارة الخارجية في السلع والخدمات، تقدر بنحو 1773 مليار دولار، وهو مجال خصب لعلاقات تلك الدول بدول تجمع بريكس، سواء القديمة أو الحديثة في العضوية، مع مراعاة أن النسبة الغالبة في قيمة هذه التجارة تعود بشكل كبير إلى النفط والغاز. كما أن الإمارات تمتلك نحو 898.5 مليار دولار، والتي تُعَد الحصة الأكبر من مساهمة الدول العربية الثلاث في التجارة الخارجية للسلع والخدمات، إلا أن حصة من نصيب الإمارات تعتمد بشكل كبير على النفط، وكذلك على ما يعرف بإعادة التصدير.

(1) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مصدر سابق، ص 12.

التحديات أمام الدول العربية

مرت الدول العربية بتجربة الانضمام لعدة تكتلات اقتصادية بشكل واضح، سواء كانت تلك التجمعات عالمية، مثل منظمة التجارة، أو إقليمية محدودة أو كبيرة، مثل مجلس التعاون الخليجي، أو تجربة التكامل الاقتصادي العربي، ولكن للأسف لم تسفر هذه التجارب عن أداء مميز أو بارز على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي لتلك الدول، ولم يؤد هذا الانضمام إلى تغيير التوصيف التنموي لتلك البلدان، فهي لازالت تصنف في عداد الدول النامية، ولم ترق إلى مصاف الدول الصاعدة أو المتقدمة.

والملاحظة الأخرى، أن الدول العربية الثلاث لا تمثل كيانًا تنسيقيًا، يجمع مصالحها، أو يؤسس لتعظيم تلك المصالح كمجموعة، ولكن كل دولة تمثل نفسها على حدة، وهو ما يُضعِف الدول الصغيرة في الكيانات الكبرى بشكل عام، والدول العربية بشكل خاص.

قد يكون من الأفضل أن تمتلك الدول العربية الثلاث، سواء كانت مجتمعة أو منفردة، أجندة تتضمن نقل التكنولوجيا، لما تمثله من قيمة مضافة، تحتاجها اقتصادات الدول الثلاث، ويجب أن تغير نظرة الآخرين إليها على أنها مجرد دولة تمتلك مقدرات أو فوائض مالية، كما هو في حالة السعودية والإمارات، أو دولة تمتلك سوقًا كبيرًا مثل مصر، فلابد من أن تكون هناك مصالح متبادلة بشكل حقيقي، بحيث نلاحظ – بعد 5 سنوات مثلًا – أن ثمة نقلة نوعية في الواقع الاقتصادي والاجتماعي للدول العربية المنضمة للبريكس، فتكون تلك النقلة في تحسين الناتج المحلي الإجمالي لكل قطر، وتغير هيكله ليعتمد على الجوانب الإنتاجية، وتعظيم دور التكنولوجيا، وكذلك تحقيق نجاح نسبي في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من تجمع بريكس لصالح الاقتصاد الإنتاجي، أو تحسين أداء الصادرات. أما إذا ظلت الدول العربية الثلاث على ما هي عليه من أداء اقتصادي متواضع على الصعيد الإنتاجي أو تفعيل التكنولوجيا، فسيكون تمثيلها في البريكس مجرد تمثيل عددي، لا يُحدِث تغيرًا إيجابيًا، كما هو الحال في عضويتها في منظمة التجارة العالمية.

ويستدعي سعي الدول العربية الثلاث للانضمام إلى تجمع بريكس السؤال عن إمكانية سعيها لإحياء تجربة التكامل الاقتصادي العربي، وبخاصة أنه يسد ثغرات في الأمن الاقتصادي العربي، بعد أن عانت العديد من الدول العربية من أزمات تتعلق بالحصول على الغذاء بسبب أزمات كورونا أو التداعيات السلبية للحرب الروسية على أوكرانيا، فضلًا عن انتشار الفقر والجوع في العديد من الدول العربية الأقل نموًا، أو في البلدان التي تعاني من النزاعات المسلحة.

وإذا كانت الدول العربية الثلاث في تجمع بريكس تمثل حجمًا أقل، فإنها في ظل تجربة عربية ستكون دولًا رائدة.

ولا شك أن غياب التفكير الجماعي داخل المنطقة العربية، عاد بآثار سلبية على العديد من المجالات، وأبرزها المجال الاقتصادي؛ فغالبية ما دعت إليه قمة بريكس في جنوب إفريقيا (أغسطس 2023) يمثل ضرورة للدول العربية، من خلال تعظيم دور العملات المحلية في التجارة الخارجية، أو التخفف من سطوة الدولة على النظام المالي العالمي. فباستثناء الدول الخليجية، تعاني جميع الدول العربية من عجز في موازينها الخارجية، كما تعاني من تراجع في قيمة عملاتها المحلية. فإذا كانت الدول العربية الثلاث قبلت أن تواجه هذه التحديات في محيط بريكس، أفلا يمكنها العمل لموجهة هذه التحديات في محيط عربي؟

ثالثًا: التداعيات الاقتصادية لطوفان الأقصى

انطلق «طوفان الأقصى» في السابع من أكتوبر 2023، ولازالت أحداثه مستمرة، لتظهر لنا صمود المقاومة الفلسطينية وشعب غزة في مواجهة حرب الإبادة التي يشنها الكيان الصهوني.

وللحدث تداعيات مختلفة، منها السياسي والاقتصادي والعسكري، بل يمتد إلى الثقافي والفكري والهويتي، وفي السطور التالية نقتصر على التداعيات الاقتصادية.

في مطلع ديسمبر 2023، ذهب أحد خبراء صندوق النقد الدولي، عبر مدونته على موقع الصندوق[1]، إلى القول بأنه «لا شك في أن هذه الأزمة سوف تعيد تشكيل مستقبل المنطقة»، وبخاصة في ظل استمرار تلك الحرب، وهي بلا شك سوف تعيد خريطة القوى في المنطقة، بل ستعيد النظر بشكل كبير إلى مقومات القوى، فلم تعد القوى المادية من أسلحة أو موارد نفطية وطبيعية أخرى هي المحدد لمظاهر القوة، بل أثبتت المقاومة الفلسطينية أن الموارد المعرفية (المتمثلة في رأس المال البشري) محل اعتبار بنسبة كبيرة، وأن الموارد المعرفية وإنتاج التكنولوجية وتطويعها ليست حكرًا على الكيان الصهيوني، فقد استطاعت المقاومة الفلسطينية تعطيل المنظومات الإلكترونية الإسرائيلية، واخترقت غير مرة نظم المعلومات للعديد من المؤسسات الخاصة بالكيان الصهيوني، ومن هنا يتوقع أن تتبدل خريطة المنطقة مستقبلًا.

(1) جون بلودورن، وتالين كورنشليان، الصراع في الشرق الأوسط يهدد بإعادة تشكيل اقتصاديات المنطقة، صندوق النقد الدولي، 2023/12/1، https://2u.pw/2j0a5DH

ثمَّـة انعكاسـات اقتصادية بالدرجة الأولى، تحققت في الأجـل القصير، وهناك تداعيات أخرى في الأجلين المتوسط والطويل سوف تشهدها المنطقة، بل والعالم على الصعيد الاقتصادي، بسبب الحرب الصهيونية على غزة، ولعل ما تشهده التجارة الدولية، من تراجع معدلاتها في البحر الأحمر خير دليل، وإن كانـت سـوق النفـط والغاز قد تأثـرت سلبيًّا بتلك الحـرب لبعض الوقت، فإن الأمـور لم تنته بعد، وقـد يكون هناك سيناريو آخر، حال اتسعت رقعـة الحرب لتشمل الدول المنتجة والمصدرة للنفط في المنطقة.

والملفـت للنظـر أن ورقـة النفط لم تُستدع فـي الحرب الإسرائيلية على غزة، بـل حتى تأثر السوق الدولية بالحرب على غزة كان محدودًا ولفترة قصيرة، ثم عاد لطبيعته في تحديد الظروف الدولية في تحديد مسارات السعر. وقد يكون لهذا الأمر ما بعده، فالتغيرات المنتظرة في خرائط المنطقة، سوف يُعاد رسمها في ضوء اعتبارات القوة، وسيكون للنفط ما يليق به، من كونه مجرد سلعة اقتصادية، على الرغم من أنه من أهم مقومات الاقتصاد السياسي، بما أنه جزء من الثروة، وأن دوره في الإنتاج لا يخفى في كافة القطاعات الاقتصادية على مستوى العالم.

لقد وضعت الشعوب العربية والإسلامية نفسها على مستوى المسئولية، حينما قامت بجهود ملموسة فـي إطـار ما تملكه من أدوات مؤثرة، وكان أبرزها المقاطعة الاقتصادية للشركات التي تدعم إسرائيل، أو أيـدت موقـف إسرائيل في الحرب على غزة. وقد لمسـ أثر حركة المقاطعة وتأثيرها الإيجابي على الشـركات الداعمـة لإسرائيـل، سواء من حيـث تراجع أرباحهـا، أو انخفاض قيمة أسهمهـا، أو تراجع معدلات الإقبال من قبل المستهلكين على شركات تقدم خدمات تتعلق بالمطاعم أو الملابس أو غيرها، ونظمت حمالات للمقاطعة في سلع وخدمات أخرى، ولازالت الدعوة للمقاطعة والتذكير بها قائمة[1].

وفيما يلي نتناول تداعيات طوفان الأقصى على المستويات الآتية:

اقتصاد غزة وفلسطين

قبـل الحديث عـن التداعيات الاقتصادية لطوفان الأقصى على اقتصاد قطاع غزة وفلسطين، علينا أن نذكـر ببعض الحقائق والمسلمات، على رأسها أن شعب غـزة محاصر منذ عام 2007، وقد ساهم

(1) العربي الجديد، مقاطعة إسرائيل توجع الداعمين..خسائر بالمليارات للعلامات الأميركية، 2023/12/10.

هـذا الحصار فـي إضعاف اقتصاد غزة، وأثر على الناتج المحلي وكافة أنشطة القطاع الاقتصادية، بل أثر بشكل كبير على موارده البشرية، بسبب شيوع حالة انعدام الأمن الغذائي، وارتفاع نسب التقزم لدى الأطفال الصغار.

ونتيجة الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على القطاع، كانت الدول العربية والإسلامية وبعض الدول الأوروبيـة تعـد بالمساهمة في إعادة الإعمار، وفي كل مرة لم يتم الوفاء بتلك العهود. ففي عام 2021، كان المطلوب هو إعادة إعمار أكثر من 1200 وحدة سكانية، بينما تمَّ إعادة إعمار بحدود 200 وحدة فقط، بسبب تعنت الكيان الصهيوني في إدخال المساعدات ومساهمات إعادة الإعمار.

وعلـى الجانب الآخـر، يَحظى الكيان الصهيوني بالرعاية والدعم الكاملين من قبل أميركا وأوروبا، وقـد لاحظنـا ظهور هذا الدعم بشكل واضح مع وقوع «طوفان الأقصـى»، من إمدادات الأسلحة وكافة صـور الدعم الأخرى، على الرغـم من أنه من المفترض أن الكيان دولة لها كافة مقومات الاعتماد على نفسها، ولكن الدعم الأميركي الغربي للكيان الصهيوني يوضح دورهما في استمرار الاحتلال لفلسطين.

ومما يؤسـف له أن إسرائيل لم يقتصر تقديم الدعم لها على أميركا وأوروبا بعد «طوفان الأقصى»، بـل تـمَّ من قبل بعض الدول العربية المُطبّعة معها، وكانت آخـر صور ذلك الدعم الجسر البري[1]، الذي مد إسرائيل باحتياجاتها من السلع الغذائية وجوانب أخرى، كبديل عن منع سفنها من المرور في البحر الأحمر.

وبعـد مضـي أكثر من شهر بقليل[2]، صـدر تقرير يوضح خسائر اقتصاد غـزة وفلسطين من الحرب الصهيونيـة على غزة[3]، ويقدم هـذا التقرير صورة واضحة للخسائر التي وقعت على الأرض، وفيما يلي نشير إلى بعض تلك الخسائر.

الاقتصاد الكلي: بعد مرور الشهر الأول من الحرب، ذهبت التقديرات إلى أن ينخفض الناتج المحلي الفلسطينـي بنسبـة 4.2 بالمئة مقارنة بتقديرات ما قبل الحرب، وهو ما يَعني وقوع خسائر بنحو 857 مليـون دولار. وفي حال استمـرت الحرب للشهر الثالث، فإن نسبة انخفاض الناتج المحلي سوف تكون

(1) BBC عربي، جسر بري بين الإمارات وإسرائيل مرورًا بالسعودية والأردن.. فما المكاسب من الاتفاق؟، 2023/12/6 https://2u.pw/A3fqM9h

(2) في حين كتبت سطور هذا التقرير بعد مضي أكثر من ثلاثة أشهر للحرب على غزة، ويتوقع لها أن تستمر لفترة غير معلومة.

(3) منظمة الاسكوا، حرب غزة: التداعيات الاجتماعية والاقتصادية المتوقعة على دولة فلسطين.زتقديرات أولية لغاية 5 تشرين / نوفمبر 2023، https://2u.pw/0WlaRhP

12.2 بالمئة، ووقوع خسائر بنحو 2.5 مليار دولار.

ومن المتوقع أن تفضي الحرب إلى عودة مستوى التنمية البشرية في عموم دولة فلسطين إلى ما بين 11 عامًا – 16 عامًا إلى الوراء، بسبب تراجع مستويات التحصيل العلمي، وتدني نصيب الفرد من الدخل، ونقص الغذاء.

وتذهب تقديرات الإسكوا إلى أنه في عام 2020 كان معدل الفقر بقطاع غزة 61 بالمئة، وبسبب انعدام الأمن الغذائي الحاد، فإن 62.9 بالمئة من الأسر هناك تلقت مساعدات إنسانية، ونحو 73 بالمئة من الأسر تلقت مساعدات إنسانية خلال الشهور الست الماضية، ولكن مع وقوع الحرب فإن نحو 1725 أسرة انضمت إلى الأسر التي تعولها نساء (خلال الشهر الأول من الحرب)، وأن هناك 23181 أسرة من الأسر التي تعولها النساء قد فقدت منازلها.

وعلى مستوى فرص العمل، يذكر تقرير الإسكوا أن منظمة العمل الدولية تشير إلى فقدان 61 بالمئة من فرص العمل في غزة، أي ما يعادل 182 ألف وظيفة بعد بلوغ الحرب شهرها الأول، كما فقدت نسبة 24 بالمئة من الوظائف خلال نفس الفترة في الضفة الغربية، وبما يقارب 208 ألف وظيفة.

الخسائر البشرية: حسب بيانات وزارة الصحة الفلسطينية، فإن عدد الشهداء جراء الحرب الصهيونية منذ السابع من أكتوبر 2023 وحتى الرابع والعشرين من يناير 2024، بلغ 25.7 ألف شهيد، كما بلغ عدد الجرحى والمصابين 63.7 ألف[1]. وفي ظل الهجمات الإسرائيلية عبر الطيران ومختلف الأسلحة الأخرى، فعدد الشهداء والمصابين والجرحى مرشح للزيادة خلال الفترة القادمة.

وتعد غزة واحدة من أعلى معدلات الكثافة السكانية على مستوى العالم، حيث يوجد 6300 نسمة لكل كيلو متر مربع، وعن هيكل السكان في غزة، فإن 40 بالمئة من السكان أطفال، أعمارهم أقل من 15 عامًا، كما يضم مجتمع غزة 60 بالمئة من اللاجئين، وأدت الهجمات الصيونية على سكان غزة إلى وجود 1.5 مليون فرد من سكانها في حالة نزوح داخلي.

الرعاية الصحية: بعد مضي ما يزيد بقليل عن شهر من الحرب الصهيونية على غزة، خرج ثلث المستشفيات عن الخدمة، وثلثي المراكز الصحية خرجت كذلك من الخدمة، أيضًا تم رصد 102 هجوم صهيوني على مرافق الرعاية الصحية، خلال الفترة، كما أن عدد الجرحى في مستشفيات القطاع في ذلك التاريخ تجاوز عدد الأسر بست مرات. وغير مرة نشرت وسائل الإعلام نفاد الوقود من

(1) SKY NEWS عربية، وزارة الصحة: ارتفاع عدد القتلى الفلسطينيين في غزة إلى 25700، 2024/1/24.

المستشفيات بغزة، وتعطل عمل وحدات الرعاية المركزة، كما تمَّ إجراء العديد من العمليات الجراحية دون تخدير، وافتقدت المستشفيات لموارد الرعاية الطبية الأساسية اللازمة. وتُظهِر أرقام منظمة الإسكوا أن 6.8 بالمئة من السكان في غزة يُصنفون ضمن ذوي الإعاقة، وعددهم مرشح للزيادة في ظل الحرب وتصاعد أعداد المصابين وغياب الرعاية الصحية.

المياه والغذاء: قدر عدد شاحنات المساعدات الإنسانية التي دخلت إلى غزة خلال الشهر الأول من الحرب الصهيونية على غزة بـ 451 شاحنة فقط، وهو ما يعادل 3 بالمئة فقط مما كان يتم إدخاله للقطاع قبل الحرب، وبما يمثل 6 بالمئة، لمنع تفاقم تدهور الحالة الإنسانية. ويتعرض سكان غزة لمشكلة كبيرة في الحصول على مياه الشرب الصالحة، فالأرقام تشير إلى حصول الفرد على حصة 3 لتر في اليوم، لأغراض الشرب والطهي والنظافة، مقارنة بنحو 80 لترًا كان يحصل عليها الفرد قبل الحرب. وكانت منظمة الصحة العالمية قد وضعت حد أدنى للاستهلاك اليومي للفرد من المياه النقية بنحو 150 لترًا.

الإسكان والبنية الأساسية: تمَّ تدمير 40 ألف وحدة سكنية بالكامل في غزة، كما أصيب نحو 220 ألف وحدة سكانية بأضرار جزئية. وأما البيوت الزراعية فقد أصيبت نسبة 36% منها بتدمير كامل أو جزئي. وفي محافظتي شمال ومدينة غزة، تضرر 1023 حقل. أيضًا تضرر 539 طريقًا بشبكة الطرق في شمال غزة. وعلى مستوى المرافق التعليمية، فقد أصيبت المرافق التعليمية بأضرار بلغت نسبتها 40 بالمئة من عدد تلك المرافق، من بينها 33 مدرسة تابعة للأونروا، وحُرِم 625 ألف طالب من التعليم بمراحل التعليم المختلفة، وتمَّ تدمير العديد من الجامعات في غزة من قبل الكيان الصهيوني.

المنطقة العربية

عادة ما يُنظر إلى الآثار الاقتصادية للحرب الإسرائيلية على غزة، بعد طوفان الأقصى، في ضوء دول الجوار (مصر، والأردن، ولبنان، وسوريا)، ولكن الحقيقة هي أن هذا الافتراض يقوم على اعتبار أن الحرب ستكون في نطاق غزة أو الضفة الغربية على أقصى تقدير، بينما الأوضاع قد تتطور إلى نطاق جغرافي أكبر، وقد لمسنا على الأرض ممارسات حزب اللّه في لبنان ومشاركته الضعيفة في الحرب، بقصف بعض المناطق داخل الأراضي المحتلة، وكذلك فعل الكيان الصهيوني بقصف بعض المناطق في جنوب لبنان، وهدد غير مرة بأنه يمكن أن يدمر بيروت. وفي نفس الوقت لمسنا ممارسات جماعة

الحوثيّين في مضيق باب المندب، والتأثير بقوة على الملاحة في البحر الأحمر.

فكون ممارسات الحوثيّين أدت إلى زيادة تكلفة النقل البحري، وكذلك تكلفة التأمين على الحاويات والسلع، ألا يؤثر ذلك على إجمالي التجارة الخارجية لمنطقة الشرق الأوسط، وفي القلب منها المنطقة العربيـة؟ إن النفـط الذي يتم نقله عبر البحر، يمثل 62 بالمئة مـن الصادرات العربية، وبالتالي فهناك تأثيـر مباشـر علـى الدول النفطية العربيـة، التي يمر نفطها من خلال مضيق بـاب المندب، وإن كانت جماعـة الحوثيّيـن تستهدف السفـن الإسرائيلية أو تلك التي تتجه لإسرائيـل فقط، فإن الأثر هنا على الدول العربية يتمثل في ارتفاع تكلفة تجارتها الخارجية (استيرادًا وتصديرًا) المارة عبر البحر الأحمر.

أما دول الطوق فقد أصدرت منظمة الإسكوا تقريرًا عن التداعيات الاقتصادية لحرب إسرائيل على غـزة، في الأجـل المتوسط، ووضعت تقديراتها فـي ظل سيناريو استمرار الحـرب لثلاثة أشهر، وآخر لافتراض استمرار الحرب لستة أشهر.

التقرير ينظر في الأجل القصير إلى التداعيات الاقتصادية للحرب على ثلاث دول فقط، وهي مصر والأردن ولبنـان، وذلـك بالنظر إلى تراجع معدلات وعوائد السياحة، وكذلـك امدادات الغاز من الكيان الصهيوني لمصر والأردن، وأيضًا مدى تأثير ذلك على الناتج المحلي الإجمالي للدول الثلاث.

تقريـر الإسكـوا عول علـى أن التأثير الأكبر للحـرب الصهيونية على غزة، يمكـن أن ينعكس بشكل كبيـر علـى الدول الثلاث (مصـر، والأردن، ولبنان) من خلال قطاع السياحـة، في ضوء تجارب الحرب فـي المنطقـة، مثل تلك التـي عاشتها سوريا أو العراق، وقدر أن الخسائـر المتوقعة في الناتج المحلي الإجمالـي نتيجـة تراجع نشاط السياحة في الدول الثلاث، وبفرض أن الحرب ستستمر 3 أشهر، يمكن أن تكون بحدود 1.3 بالمئة وبما يعادل 5.7 مليار دولار نتيجة تراجع قطاع السياحة، بناءً على تقديرات الناتـج المحلـي للبلدان الثلاثة في عام 2023. أما إذا امتدت الحرب لمدة ستة أشهر، فيتوقع أن تزيد خسائر الناتج المحلي للبلاد الثلاثة نتيجة تراجع السياحة عند نسبة 2.6 بالمئة، وبما يعادل 9.5 مليار دولار[1]. ويذهـب التقريـر إلى أن قطـاع السياحة من القطاعات التي لها روابـط أمامية وخلفية للعديد مـن الأنشطـة الاقتصادية، مثل الاستثمار والتجارة. وبناءً عليه يتوسع التأثير السلبي للحرب على غزة. وفي ضوء افتراض استمرار الحرب ثلاثة أشهر وفق سيناريو تعدي الخسائر لقطاعات أخرى بالإضافة للسياحـة، فـإن خسائر الناتج المحلي الإجمالي للبلدان الثلاث سوف تكون عند نسبة 2.3 بالمئة، وبما

(1) منظمة الاسكوا، التداعيات الاجتماعية والاقتصادية على البلدان العربية المجاورة «ملخص»، يناير 2024، https://2u.pw/N6yHn3t

يعادل 10.3 مليار دولار. أما إذا امتدت الحرب لستة أشهر فسوف تكون خسائر الناتج المحلي للبلدان الثلاث بنسبة 4 بالمئة، وبما يعادل 18 مليار دولار.

ومن المعلوم أن المنطقة العربية تعاني من حالة عدم استقرر سياسي وأمني على مدار ما يقرب من عقد ونصف، وهو ما أثر سلبيًّا على حصة المنطقة من التجارة الخارجية وجذب الاستثمارات الأجنبية، بل وتدفق الهجرة من المنطقة إلى خارجها في أوروبا وغيرها من مناطق العالم.

وفي إطار العلاقات الإسرائيلية مع بعض الدول العربية أو باقي دول منطقة الشرق الأوسط، فإن الحرب على غزة، أثرت في الأيام الأولى على إمدادات الغاز من الكيان الصهوني لكل من مصر والأردن، مما أدى إلى تفاقم أزمة الطاقة في مصر، إلَّا أنه مؤخرًا عادت صادرات الكيان الصهيوني من الغاز إلى مصر بنسبة تزيد عما كانت عليه قبل الحرب بحوالي 15 بالمئة[1]، مما دعا أحد المسئولين الإسرائيليين لأن يصرح بأن إسرائيل تساعد مصر في أزمتها من النقد الأجنبي، لأن ما تحصل عليه مصر من غاز طبيعي من الكيان الصهيوني تحتفظ بجزء منه، ويتم تسييله وإعادة تصديره لأوروبا، لتسفيد من فارق سعر الغاز الخام والمسال.

وعلى الجانب الآخر، فإن دولة الإمارات العربية تدعم بحميمية شديدة الكيان الصهيوني، وتعمل على تيسير تجارته الخارجية، وبالتالي يتوقع أن تزيد قيمة المعاملات الاقتصادية والتجارية فيما بينهما.

أما تركيا فقد حافظت على أدائها الاقتصادي خلال الحرب الصهيونية على غزة، وبما لا يؤثر سلبًا على قيمة التبادل التجاري لها مع الكيان الصهيوني الذي يصل إلى ما يزيد قليلًا عن 7 مليارات دولار.

اقتصاد الكيان الصهيوني

دومًا كانت إسرائيل ومعها آلة الإعلام الأميركي والغربي يروجون لأن إسرائيل لديها اقتصاد متقدم، يعتمد على التكنولوجيا، وبخاصة عند مقارنة أداء الاقتصاد الإسرائيلي باقتصادات المنطقة، ولكن عملية «طوفان الأقصى كشفت عن ضعف في منظمة الأمن التكنولوجي، وكذلك في منظومات الأمن المعلوماتي لدى الكيان الصهيوني، حيث استطاع مجاهدو المقاومة الفلسطينية اختراق تلك النظم

(1) العربي الجديد، الغاز الإسرائيلي يتدفق إلى مصر: زيادة الصادرات في ظل العدوان على غزة، 2024/1/24

الإلكترونيــة وتعطلهــا في 7 أكتوبر ومــا بعدها، وهو ما سيُعرّض إسرائيل فيمــا بعد لخسائر كبيرة في قطــاع التكنولوجيا، وبخاصة تلك النظم الإلكترونيــة والمعلوماتية التي تقوم بتصديرها لبعض البلدان، وبخاصــة إلــى الدول العربيــة. فضلًا عن الصــورة الذهنية السلبيــة التي صدرتها الحــرب للعالم عن إمكانيــات إسرائيــل الضعيفة في المجال المعلوماتي، وهو مــا يعني أن إسرائيل بحاجة ماسة لاستعادة صورتها مرة أخرى في هذه السوق، وهو ما سيكلفها ماديًا بشكل كبير.

أما عن خسائر إسرائيل في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي، فنشير إلى بعض منها فيما يلي:

كانــت لعمليــة «طوفان الأقصى» في 7 أكتوبــر 2023، ودخول إسرائيل حربهــا بعد ذلك على غزة، آثــار اقتصادية سلبية، أظهرتها بعض الأرقام المنشورة في وسائل إعلام مختلفة، كان أبرزها ما يتعلق بتحقيــق إسرائيــل عجــزًا فعليًا فــي ميزانيتها لعــام 2023، بلغ نسبــة 4.2 بالمئة مــن الناتج المحلي الإجمالي، بعد أن حققت 0.6 بالمئة بنهاية عام 2022. وقدر العجز المتحقق فقط في ديسمبر 2023 بالميزانيــة الإسرائيليــة بنحو 9 مليــارات دولار، في حين أن العجز عن عام 2023 ككل بلغ 18.5 مليار دولار، بسبب الإنفاق على الحرب، وقد لوحظ تراجع عائدات الضرائب في إسرائيل خلال عام 2023 بنسبــة قدرهــا 8.4 بالمئة[1]. وقد جاء هذا التراجع بسبب مــا شهدته الشركات الإسرائيلية بعد الحرب مــن إيقــاف نشاطها وعدم توفر العمالة، والمشكلات التي عانت منها حركة النقل الخارجية والداخلية، وحالــة الإربــاك فــي الموانئ، وبخاصة بعــد ممارسات جماعــة الحوثيّين في البحــر الأحمر. وتذهب التقديــرات إلــى أن 45 بالمئة من الإسرائيليّين يعانون من صعوبات اقتصادية جراء الحرب، كما أن نحو 20 بالمئة من الإسرائيليّين تراجعت دخولهم بصورة ملحوظة مع نهاية 2023، بسبب الحرب.

وعلــى صعيــد السياسة النقديــة، اضطر البنك المركزي الإسرائيلي لخفــض سعر الفائدة إلى 4.5 بالمئــة، وهــي المرة الأولى منذ مارس 2020، كما بلغ معدل التضخم 5.3 بالمئة في يناير 2024، وإن كان البنــك المركــزي يأمل في أن ينخفض التضخم إلى 2.4 بالمئة بنهاية عام 2024، وهو هدف قد لا يكــون واقعيًّــا إذا ما استمرت إسرائيل في حربهــا المفتوحة على غزة، حيث سيستمر إنفاقها على هذه الحرب المفتوحة، وهو مقومات استمرار وارتفاع معدل التضخم.

وفيمــا يخــص سعر صرف الشيكل أمام الدولار، فقد انخفض إلى ما يزيد عن 4 شيكل للدولار، إلَّا أنه بعد 19 نوفمبر 2023 استعاد الشيكل قيمته أمام الدولار بسبب ما قام به البنك المركزي من ضخ

(1) الجزيرة نت، إسرائيل تحصي خسائرها الاقتصادية بعد 100 يوم من الحرب، 2024/1/14.

8.5 مليـار دولار، وكذلـك الدعم الأمريكي بنحو ما يزيد عن 14 مليـار دولار[1]. أيضًا حصلت إسرائيل على قروض خارجية قدرت بنحو 8 مليارات دولار بعد الحرب، كما عانت من انخفاض احتياطياتها من النقد الأجنبي بنحو 7.3 مليار دولار خلال شهر واحد، وهو ما يمكن تفسيره بسعيها للحفاظ على سعر صرف الشيكل، من خلال ضخ هذا المبلغ من الاحتياطي في السوق.

أمـا فيمـا يتعلق بسوق العمل فـي اسرائيل، فقد تقدم نحو 191.6 ألف عامـل للحصول على إعانة بطالـة، وارتفع معدل البطالة ليبلـغ 9.6 بالمئة في أكتوبر 2023. وتعاني إسرائيل من أزمة عمالة منذ اندلاع «طوفان الأقصى»، حيث حددت مصادر إسرائيلية عجز العمالة بها بنحو 100 ألف عامل، منهم 17 ألـف عامل أجنبـي غادروا إسرائيل بعد الحرب من قطاعات الزراعة والبناء والتمريض، كما منعت السلطـات الإسرائيليـة دخول 85 ألف عامل فلسطيني من الضفة من دخول الأراضي المحتلة[2]، وتقدر خسائر إسرائيل بسبب عدم دخول العمال الفلسطينيين بنحو 830 مليون دولار شهريًا.

وعـن شـركات التقنية، فتوضح الأرقام أنها منيت بتراجع فـي إيرادها لعام 2023 بنحو 15 بالمئة. ويضـم قطـاع التقنية في إسرائيل 6 آلاف شركة، وتمثل مساهمتها في الناتج المحلي 18 بالمئة، ونحو نصف صادرات البلاد، ونحو 30 بالمئة من حصيلة الضرائب.

أيضًـا تأثـرت حركة الموانـئ الإسرائيلية المطلة على البحر الأحمر بشـكل كبير، بسبب ممارسات جماعة الحوثيّين قي البحر الأحمر، فبدت تلك الموانئ شبه فارغة من السفن القادمة من آسيا والشرق الأقصـى عـن طريق مضيـق باب المندب، وتقدر تجـارة إسرائيل مع تلك الدول بنحـو 40 مليار دولار سنويًا[3].

(1) وكالة الاناضول للانباء، الشكيل الاسرائيلي يصعد أمام الدولار لمستوى ما قبل حرب غزة مدفوعًا بـ 4 عوامل محلية وخارجية، 2023/11/19.
(2) I24 NEWS، منذ بداية حرب غزة: ما يقرب من 10 آلاف عامل أجنبي بمجال الزراعة يغادر إسرائيل، 2023/11/27.
(3) العربي الجديد، موانئ إسرائيل المشلولة العاجزة، 2023/12/19.

خاتمة

من المناسب أن نتحدث في الخاتمة عن استشراف الأداء الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط في عام 2024، وهو ما يجعلنا نذكر بطبيعة الأحداث التي تمر بها المنطقة، منها ما هو قديم، من خلال حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني في المنطقة ككل، ووجود حالة النزاعات المسلحة في كل من (سوريا، واليمن، وليبيا، والسودان، والعراق، والصومال)، ومنها ما هو متجدد عبر الحرب الإسرائيلية على غزة، وبالتالي فنحن أمام عدة سيناريوهات يمكن من خلالها قراءة أداء الاقتصاد في منطقة الشرق الأوسط

في ضوء حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني، واستمرار النزاعات المسلحة، حيث يُتوقع أن تستمر هذه الحالة خلال عام 2024، ولا يتوقع أن يتم الوصول إلى تسوية لتلك النزاعات، أو إنهاء حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني، فإن المنطقة سوف تستمر في دفع الفاتورة الخاصة بتلك الحالة، من تراجع أدائها الاقتصادي، وضعف نصيبها من التجارة الخارجية والاستثمار العالميّين، وكذلك اعتبار المنطقة أحد المناطق الطاردة لأبنائها نحو الهجرة لباقي مناطق العالم.

وقد يكون من متطلبات البُعد النظري للتقرير، افتراض أن تكون هناك عملية تهدئة سياسية وأمنية، وميلاد مشروع لإنهاء النزاعات المسلحة خلال عام 2024، ولكن يُعَد هذا الافتراض غير واقعي في ضوء ممارسات الفرقاء في دول النزاع، ولعل حالة السودان ترسخ لهذه الصورة، حيث بدأت دول الجوار للسودان تتعامل مع قائد قوات الدعم السريع بوصفه صاحب وجود شرعي، وهو ما يمهد للقبول بتقسيم آخر للسودان، وهو الأمر الذي ستكون له تداعيات اقتصادية واجتماعية سلبية على البلد ودول الجوار من حوله. وفي حالة مد التصور حول هذا السيناريو الافتراضي، فإن تحقيقه يعني استئناف عمليات إعادة إعمار، وبالتالي انتعاش للناتج المحلي الإجمالي في تلك الدول، وذلك بفرض أن هذه الدول ستبقى على ما كانت عليه قبل النزاعات المسلحة.

أما فيما يخص حالة الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، فنحن أمام سيناريوهات عدة خلال عام 2024، منها طي صفحة الحرب في غزة، وعدم توسعها في دول أخرى، وبذلك ستكون القضية محصورة في إعادة إعمار القطاع، وما تتطلبه من تكاليف مالية، وسوف يتحدد هذا الأمر على أساس طبيعة التسوية التي سيتم التوصل إليها. أما إذا استمرت الحرب في نطاقها الحالي، فإننا سنكون أمام

ارتفـاع التكاليف الاقتصادية على كل من غـزة وإسرائيل، وإن كانت التكاليف بالنسبة لغزة ستكون غير محتملـة، فالمقاومـة تحارب بدون دعم خارجـي، ومحاصرة من قبل مصر وإسرائيـل، ولا يدخل إليها مستلزمات ضرورية جدًّا لمجرد البقاء على قيد الحياة بالنسبة لسكانها.

أمـا إذا انتقلنـا لاحتمال توسـع الحرب، في كل من اليمن ولبنان والعـراق، فإننا سنكون أمام إدخال المنطقـة فـي دوامة من الخسائـر الاقتصادية، وبما ينـال من الخط الأحمر الـذي تجنبته العديد من الحـروب التـي مرت بها المنطقة، وهو منشآت وآبار النفط. ففي حال فكرت إسرائيل في توسيع نطاق الحرب ليشمل إيران وجماعة الحوثيّين في اليمن، فستكون التكلفة الاقتصادية عالية في المنطقة ككل، سـواء مـن حيث تكاليف الحرب، أو في ردة الفعل من قبـل الحوثيّين على وجه التحديد، حيث لا يوجد لديهم كثير من الحسابات التي توجد لدى إيران كدولة، وبالتالي يمكن أن يتوجه الحوثيون إلى مزيد من هجماتهـم علـى إسرائيل وعلى بعض دول الخليج، خاصة وأن لهم سابق تجربة مع السعودية والإمارات، في استهداف سفن ومنشآت نفطية، ومؤسسات بنية أساسية.

وفيمـا يتعلق بالنفـط ومستقبله في عام 2024، فإن غالبية التوقعات ترهـن هذا المستقبل بالأداء الاقتصـادي العالمـي، ومعدلات نموه، التي لاتزال يشوبها التعافي الهش، خاصة بعد الإعلان عن تباطؤ النمـو فـي الصيـن، وعدم وضوح الرؤية فيما يتعلـق بسعر الفائدة في أميـركا. وبالتالي في ظل تراجع معـدلات الإنتـاج الطوعية في كل من روسيـا والسعودية، ستكون أسعار النفـط متأرجحة ما بين الـ75 دولار للبرميـل والـ 80 دولار، وهي معدلات ألجأت العديد من دول النفـط العربية إلى العودة لإصدار سنـدات الديـون الخارجية، وكذلك تراجـع الفوائض النفطية، ووجود عجز لـدى بعض الدول النفطية الصغيرة.

فـي تركيـا، تشير المؤشـرات الاقتصادية الكلية هنـاك إلى أنها سوف تظل خـلال عام 2024 في مواجهـة التضخم واستمرار تراجع قيمة عملتهـا المحلية، والتوسع في علاقاتها التجارية والاقتصادية على الصعيدين الإقليمي والعالمي، وعدم مزاحمة طموحها السياسي لمصالحها الاقتصادية، وبخاصة بعد أزمتها الاقتصادية الراهنة، وهو ما دعاها للعمل على زيادة علاقاتها مع دولتي السعودية والإمارات من جهةٍ، وعدم خسارتها لتعاملاتها التجارية والمالية مع دولة الكيان الصهيوني من جهةٍ أخرى.

أمـا إيـران، فلازالت العقوبات تطوق اقتصادهـا، ومحاولات إيران التحرك فـي إطار هامش بعض التكتـلات الاقتصاديـة مثل البريكس أو غيرها، لا يجدي نفعًا أكثر مـن تحريك بعض الصفقات هنا أو

هنـاك، حيـث أن لباقـي الدول مصالح مع أميـركا وأوروبا أكبر من مصالحها مـع إيران، لذلك يحرص الكثيـر مـن دول العالم على ألَّا يقع تحت طائلة العقوبـات بسبب التعاملات مع إيران. كما أن مشكلات إيران الداخلية على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، لازالت رهن تعطل قطاع النفط وتراجع إيراداته بسبـب العقوبـات، فالعملة المحليـة لازالت تعاني من التراجع، ومعدلات التضخـم والبطالة في تزايد، وتتوق إيران لليوم الذي تُرفَع فيه العقوبات الاقتصادية، لتخرج من طوق الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي تمسك بها منذ سنوات.

تفاعل الحركات الإسلامية المعتدلة مع المتغيرات الإقليمية والدولية

أ. فايز الجولاني

مجموعة التفكير الاستراتيجي
اسطنبول – تركيا 2024

تفاعل الحركات الإسلامية المعتدلة مع المتغيرات الإقليمية والدولية

مقدمة:

بصفتها أحد اللاعبين المؤثرين على المستوى الإقليمي، تفاعلت الحركات الإسلامية المعتدلة مع المتغيرات الوطنية والإقليمية والدولية، تأثّراً وتأثيراً، وواجهت العديد من التحديات الداخلية والخارجية.

تحديات العقد الأخير:

واجهت الحركة الإسلامية عدداً كبيراً من التحديات في العقد الأخير، لعل أبرزها:

1 - إدارة علاقاتها مع التيارات الإسلامية الأخرى؛ التي وُفقت فيها إلى حدّ بعيد، عدا بعض استثناءات تعدَّدت أسباب الإخفاق فيها.

2 - مواجهة التطرف بجميع أشكاله وتياراته (فكرياً ومذهبياً وسلوكياً). وقد تمثل التحدي الأبرز للحركة بالصعود السريع والواسع لتنظيم «داعش»، وتشويهه لعدد من المفاهيم التي يزخر بها الخطاب المعتدل للحركة الإسلامية منذ تأسيسها. وقد شهد العامان الأخيران (2018، 2019) انحساراً كبيراً لهذا الخطر في العراق وسوريا، لاسيّما بعد انهيار «دولة الخلافة» المزعومة واندحارها في آخر معاقلها في سوريا؛ بعد أن استنفدت أغراضاً أسهمت في تجذُّرها ونُموّها؛ لكن ما كان يُخشى قد وقع، فقد عاد خطر انبثاق التنظيم في بيئات مُواتيةٍ أخرى، وبخاصة في قارة إفريقيا، كما استرد شيئاً من ألقه المؤثر نسبياً في فضاء الجغرافيا السورية.

3 - إدارة العلاقات مع التيارات العلمانية ذات التوجهات الوطنية، وتمثل تجربة حزب «العدالة والتنمية» ذروة النجاح في تلك العلاقة، وهي التجربة الأدوم والأنضج على الإطلاق. وقد تعرضت تلك العلاقات لتذبذب خلال العقد الأخير، في غير مشهدٍ سياسيّ؛ وأعقد تلك التجارب تجسّدت في

مصر (بين الثورة والانقلاب) وبلاد الشام وتونس.

4 - إدارة علاقاتها مع خصومها من التيارات والحكومات. ولعل أبرز الإشكاليات التي فرضتها سنن التدافع: الأزمات المالية، التي عانت الحركة من وطأتها مطلع الألفية الثالثة، بعد سلَّة القرارات التي سنَّها جورج بوش الابن، وبقي أمينا عليها من جاء بعده على سُدة الحكم في البيت الأبيض. علاوة على تصنيفها في قوائم الإرهاب الدولية؛ بتحريض مُعلن من بعض الدول العربية المندرجة في محور الثورة المضادة؛ حراكٌ حظي مؤخراً (في الأعوام الثلاثة الأخيرة: 2020، 2021، 2022) بتجاوب إقليمي ودولي. ناهيك عن مواجهة تداعيات الأزمة الاقتصادية الناجمة عن جائحة كورونا، ومفاعيلها الأمنية والسياسية والاجتماعية والتعليمية في المنطقة. أما أهم التحديات الإقليمية الأشد إشكالية لدى الحركة في العقد الثالث من القرن 21، فتتمثل في الحفاظ على حضورها وقدرتها على التأثير في المسار المستقبلي للأزمات والحالات الإقليمية؛ على الرغم من العقبات والمخاطر المحدقة بها؛ وبخاصة في:

أ.الأزمة اليمنية؛ في ظل الاستهداف الإماراتي المعلن.

ب.الأزمة التونسية؛ في ظل إجراءات التعطيل والتهميش والانقلاب والتدافع مع الرئاسة التونسية.

ت.الأزمة الليبية؛ في ظل التخوف من محاولات تعكير أجواء المصالحة وتفخيخها، من أطراف ليبية وإقليمية ودولية.

ث.الأزمة السورية؛ في ظل استمرار التعنت وسياسات التعطيل للمسار السلمي من طرف نظام بشار الأسد وحليفه الإيراني.

5 - مواجهة قطار التطبيع الحكومي العربي مع الكيان الصهيوني، والسعي لإيقاف محطاته المتوقعة في العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين. وقد وجّهت «حماس» في الربع الأخير من العام 2023، عبر طوفان الأقصى، ضربة تكتيكية قاصمة، أوقفت قطار التطبيع العربي، وأضرت بشدة في قطار التطبيع الإسلامي، وأربكت مشهد التطبيع الدولي بل أصابته في مقتل، إذ تسببت بانقطاع جزئي لعلاقة الكيان الصهيوني مع العديد من دول أميركا اللاتينية، فضلاً عن إصابة علاقته بدولة جنوب إفريقيا بضرر فادح (على خلفية تقديمها شكوى لدى محكمة العدل الدولية تتهم فيها الكيان الصهيوني بارتكاب جريمة الإبادة الجماعية في غزة).

6 - فضــح جرائــم الكيان الصهيوني وحلفائه الإقليميين والدوليين. وقد ضرب طوفان الأقصى صورة الكيان الصهيوني وحلفائه في مقتل، ستتردد أصداؤه لسنوات عديدة، لاسيما وأن مداولات محكمة لاهاي ستمتد لسنوات قبل اتخاذها قراراً بخصوص الشكوى المشار إليها سالفاً. أما سردية الكيان الصهيونــي «اللاسامية»، المرتكــزة على الهولوكوست، فقد تقوضت أركانهــا إلى غير رجعة، بفعل التضامن العالمي غير المسبوق في مواجهة طوفان المجازر الإسرائيلية التي كرست صورة قبيحة لاحتــلال عنصــري لا يردعه أي قانون دولي أو إنساني، تقوده جكومــة هي الأكبر تطرفاً في تاريخ الكيــان الغاصب. وقد أتت معركة طوفان الأقصى لتوجــه ضربة استراتيجية للاحتلال وتهدم كلية مفهوم الردع، كما شكلت خطراً داهماً على مستقبله ومكانته ومكانة جيشه في المنطقة.

فيمــا سقطت جميع أوراق التــوت والتين والزيتون عن عورات حلفاء الكيــان الإقليميين والدوليين، بــل باتــوا مهددين بالملاحقة القانونية دولياً، فضلاً عن سقوطهم الأخلاقي المريع إنسانياً، بما سيقى وصمــة عار فــي جبين التاريــخ الإنساني المعاصر، وسبة فــي تاريخهم الحافــل بالصفحات المظلمة القبيحة.

لقد أسهم ما واجهته الحركة الإسلامية، وبخاصة إبان مفاعيل الثورات المضادّة للربيع العربي، في بروز ازدواجية في الطروحات بخصوص أساليب الإصلاح التي انتهجتها ثورات الربيع العربي: الحراك السلمي، والدفاع عن النفس (بحمل السلاح لمواجهة العنف الدموي الذي مورس ضد الثورة)؛ ما نجم عنــه تبايــن في الآراء، أدّى في نهاية المطاف لحدوث بعض الإشكالات. ويُحمد للحركة عدم انجرارها لمستنقع الحرب الأهلية في حالات عدة، على الرغم من «الضرائب المؤلمة» والمآلات الصعبة لسياسة «ضبط النفس» التي انتهجتها الحركة، بحكمةٍ تجاوزت قدرة «الكثيرين» على التحمّل. ومن الواضح أن القــوى المضــادّة للتغيير، والمدعومة من المحور العربي الخليجي أساساً، قد تمكّنت بدرجات متفاوتة مــن كســر موجات التغيير وتحريفها عــن مسارها العام، وقد استخدمت في ذلــك المال والإعلام وكل أشــكال التضليل وتشويه الوعيين، الفردي والجمعــي. جرى ذلك عبر سلسلة من الانقلابات العسكرية المباشرة وغير المباشرة في بعض بلدان الثورات العربية (مصر والسودان وإلى حدٍّ ما تونس)، أو عبر دفع الأمور نحو الفوضى والحروب الأهلية، كما هو الشأن في ليبيا واليمن وسورية، إلا أنّ الوجه الآخر مــن المشهــد، الذي لا يمكن حجبُه، أن هذه الثــورات المضادّة لم تنجح هي الأخرى في تثبيت أقدامها علــى الأرض باتجاه صنع أوضاع جديــدة تتوافر على الحد الأدنى من الاستقــرار السياسي أو الرخاء الاقتصادي، بما يجعل المقارنة بالأوضاع التي سبقتها بعد ثورات الربيع العربي لغير صالحها حتماً.

لقد استفادت هذه الموجات المضادّة، إلى حد كبير، من أجواء التذمّر التي أعقبت الثورات العربية، وارتفاع منسوب التطلّع لدى الشارع العربي الذي اعتصره الفقر والجوع وطحنه القمع، واستثمرت أيضاً في أزمات التحوّل (وهو قانون عام يحكم كل الثورات تقريباً)، التي ساهمت هي نفسها في تغذيتها تمهيداً للانقضاض على السلطة، إلا أنها عجزت، في نهاية المطاف، عن تشكيل وضعٍ أفضل من النواحي السياسية والاقتصادية والتنموية، عن الأوضاع التي اتّخذتها مبرّراً للانقضاض على السلطة، فمَن يستطيع أن يجزم بأن أحوال المصريين المعيشية والسياسية مع عبد الفتاح السيسي هي اليوم أفضل من مرحلة محمد مرسي[1]؟ ومَن يستطيع القول اليوم إن أوضاع التونسيين بعد انقلاب قيس سعيّد أحسن مما كانت عليه في ما يسمونها زوراً وبهتانا العشرية السوداء، حيث باتت الطوابير الطويلة بحثاً عن السكر والماء والحليب تمتدّ بصورة غير مسبوقة في تاريخ تونس منذ استقلالها سنة 1956..!! ولذلك، ستظل هذه الموجات الارتدادية مجرّد قوس عابرة في مسار المنطقة، ولن يذكرها التاريخ إلا في كونها ثوراتٍ مضادّة وردّة إلى الخلف، مثلما تحدّثت كتب التاريخ عن مركزية الثورة الفرنسية، وما أعقبها من مقاومات رجعية قادتها الملكيات الأوروبية على امتداد القرن التاسع عشر، قبل أن تخور قواها أمام تيار التغيير المتمدّد.

تتبخر في مصر موعودات السيسي في جلب الرفاه للمصريين مقابل ما جلبته ثورة 25 يناير من إخفاق ودمار بحسب السردية الرسمية، فعلى الرغم من بعض فقّاعات التنمية المزيفة والاستعراضية، من قبيل العاصمة الجديدة وما شابهها، إلا أن الأوضاع العامة للمصريين تزداد سوءاً يوماً بعد آخر، حيث ينهار مستوى الجنيه مقابل الدولار والعملات الأجنبية، وتنهار معه القدرة الشرائية للمصريين، المنهارة من أصلها، وتنضب الموارد المالية للدولة مع ارتفاع حجم التداين الخارجي والداخلي، هذا من دون أن نتحدّث عن إهدار حريات الناس وكرامتهم تحت حذاء حكم عسكري فاشل.

وتمكّنت الثورة المضادّة في ليبيا، من دحرجة الوضع نحو التقاتل الداخلي بقوة السلاح وجلب الفوضى والدمار، من دون أن تقدر على السيطرة على مساحة ليبيا الواسعة أو إلغاء القوى الجديدة الحاملة للسلاح بدورها.

(1) تكفي مقارنة معدلات الدخل الفردي ومستوى الجنيه المصري حتى تتضح المفارقات المرعبة. فقد واصل سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار الهبوط إلى مستويات قياسية في السوق الموازي (السوق السوداء)، إذ قفز الدولار من 53 إلى 63 جنيها. وبذلك اتسعت الفجوة بين السعرين الرسمي والموازي إلى 100٪، حيث يتداول الدولار الأميركي عند 31 جنيها في البنوك المحلية من دون تغيير منذ مارس/آذار 2023. وهذا التراجع امتداد لمسلسل النزول الذي بدأ منذ تحرير سعر صرف الجنيه في نوفمبر/تشرين الثاني 2016 تلبيةً لشروط صندوق النقد الدولي.

وفي السودان، تمكّن الجيش من اختطاف السلطة، ولكنه لم يعرف ماذا يفعل بها في مشهد سوداني ممزّق.

أما الحالة اليمنية، فقصتها معروفة في التقلب بين الأزمات والحروب الأهلية التي تغذّيها التدخلات الإقليمية المتقلبة بدورها.

وبعد أن صمدت ديمقراطية تونس الوليدة لما يزيد على عشرية من الزمن في مواجهة أعاصير سياسية داخلية وخارجية عاتية، أتت عليها معاول الهدم من الداخل مع قيس سعيّد، الذي تسلل عبر شعارات الثورة «والشعب يريد». فقد صعد إلى قصر قرطاج عبر سلم ديمقراطي تنافسي، أتاحه له دستور الثورة، ولكنه ما فتئ أن كسر هذا السلم بمجرّد جلوسه على كرسي الحكم، فألغى تبعاً لذلك الدستور وكل المكتسبات التي سمحت له بدخول عالم السياسة والمنافسة السياسية. وبمقارنة بسيطة بين أوضاع التونسيين ما قبل انقلاب 25 يوليو وما بعده، يتأكّد الجميع أن الأمور تدحرجت نحو الأسوأ على جميع الأصعدة.

في الخلاصة، مقايضة الحريات التي أتت بها ثورات الربيع العربي بمطلب التنمية انتهت إلى إهدار مكسب الحرية مع انعدام التنمية أصلاً، فالثورات المضادّة التي قدّمت نفسها في صورة المنقذ والمخلص من شبح الفوضى والفشل الذي جاءت به الثورات العربية هي اليوم العنوان المكثف للخراب، حيث باتت تتدحرج تونس باتجاه اكتساب صفة الدولة الفاشلة بأتمّ معنى الكلمة، وهو فشل على صعيد العمران والاجتماع والاقتصاد وكل شيء، فلا هي جلبت استقراراً وأمناً حقيقياً، ولا أطعمت الناس من جوع أو آمنتهم من خوف، بل نجدها عند التمحيص قد أضافت إلى وهنها الاقتصادي والتنموي الشامل قدراً كبيراً من العنف السياسي وجلافة الحكم.

والحقيقة التي يجب أن تقال للناس إن ما يعانونه من منغصّات ومآسٍ لم تكن نتاج الثورات العربية، التي فتحت أمامهم أبواب المستقبل وممكنات التحرّر، بل لقحتها الثورات المضادّة التي استهدفت الشعوب، فأعملت فيها عوامل الهدم والتخريب باستخدام المال والإعلام والسلاح وكل أشكال التآمر الظاهر والخفي.

لا شيء يبقى ثابتاً في مكانه في أجواء الحروب والثورات والثورات المضادّة. فالتاريخ يخبرنا أن موجات الارتداد، مهما كانت شراستها، لن تقدر، في نهاية المطاف، على الصمود وتثبيت مواقعها على المديين المتوسط والبعيد. ما هو مطلوب فقط الاستعداد للمستقبل بإرادة أشد صلابة ووعي أكثر

نضجـاً، مـع تهيئة الأجيال الجديدة لحمل مشعل التغيير برؤيةٍ عابرةٍ لحدود الدولة «الوطنية» الضيقة. فالثـورة المضـادّة التي أخذت طابعاً إقليمياً واسعـاً لا يمكن مواجهتها إلا بمشروع إقليمي عابر لحدود الدولة «الوطنية» الهشّة والضعيفة. فالربيع العربي ما زال قائماً، وقوسه لمّا تُغلَق بعد، وهو يفعل فعله في أنصاره ومناهضيه على السواء.

وبعد، فإنّ حصاد الثورات المضادة كان ثقيل الوطأة على كاهل الحركة الإسلامية، لكنه لم يثنها عن المُضي قدُماً إلى أن تستكمل الثورات أهدافها، أو بعضاً منها على الأقل.

تفاعل الحركات الإسلامية المعتدلة مع المتغيرات الإقليمية والدولية في العام 2023

تفاعلت الحركات الإسلامية المعتدلة مع المتغيرات الإقليمية والدولية، في العام 2023، وكان لبعضها تأثير بالغ في عموم إقليم الشرق الأوسط. ويوثق التقرير واقع أهم تلك القوى، ذات الحضور والدور الفاعل في العام 2023، وأدوارها القطرية والإقليمية (إن وُجدت)، وأبرزها:

أ. حركة المقاومة الإسلامية «حماس»:

شنّت المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة، فجر السبت 2023/10/70، عملية أسمتها «طوفان الأقصى» على إسرائيل، دخلت خلالها مستوطنات في «غلاف غزة» ومكثت فيها قرابة 6 ساعات، أجهزت خلالها على ما تُعرف بـ» فرقة غزة» في الجيش الإسرائيلي، وأدت إلى مقتل المئات من الجنود والمستوطنين. وفي المقابل، شن الاحتلال عدوانا هو الأكبر في تاريخ جرائمه ضد الشعب الفلسطيني، وأسفر عن مقتل عشرات الآلاف من الضحايا، خاصة من النساء والأطفال، كما جرح ما يقرب من 70 ألفاً، وتهدم ما يزيد عن 70% من الوحدات السكنية.

وأعلنت حكومة بنيامين نتنياهو أن هدف العدوان القضاء سياسيا وعسكريا على حركة حماس، واستعادة العشرات من أسراه المحتجزين لدى المقاومة، والحؤول دون تكرار أي هجوم فلسطيني مستقبلي على إسرائيل، وهو ما لم يتمكن من تحقيقه بعد أشهر من القصف المستمر والتوغل البري الواسع داخل قطاع غزة.

ويمكن إجمال أهم الإرهاصات التي أدت إلى أحداث السابع من أكتوبر 2023، بما يلي:

1. دخول القضية الفلسطينية في طور النسيان على الساحة العربية والعالمية، خاصةً بعد ما يقرب من 17 عاماً من توقف المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، وممارسة إسرائيل لكل مخططاتها من جانبٍ واحد.
2. الاعتداءات المستمرة من الحكومات الإسرائيلية اليمينية المتعاقبة، الأكثر تطرفاً في تاريخ إسرائيل، ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية، واستمرار عمليات المصادرة والتهويد، والاعتداء على المقدسات الفلسطينية وخاصةً المسجد الأقصى.

3. مخططات تهويد مدينة القدس بالتحديد.

4. تسارع قطار التطبيع العربي، وتجاوز الشعب الفلسطيني، وبناء شبكة علاقات مع الإقليم.

ويمثل «طوفان الأقصى» تحولاً نحو استراتيجية الهجوم والمباغتة الاستباقية والتحلل من ممارسات «رد الفعل»، واعتماد نظرية «الهجوم العملياتي المزدوج»، وذلك لترسيخ مفهوم «انكشاف الردع الإسرائيلي» عبر القصف الجوي بأكثر من 5000 صاروخ لسلطة الاحتلال (بقصد التعمية والإشغال)، وما أعقبة من تحرك برى منظم في العمق الإسرائيلي. كما يؤكد «طوفان الأقصى» تنامي «الآلية الاستخباراتية» لدى فصائل المقاومة.

وقد نجمت عن «طوفان الأقصى» والأحداث المتسارعة في قطاع غزة تداعيات مختلفة أثرت في الوضع الفلسطيني بمختلف مستوياته السياسية، والأمنية، والاقتصادية، وغيرها، من أبرزها:

أولاً: إعادة حالة الزخم للقضية الفلسطينية، بإعادة تموضعها على رأس أجندة الاهتمامات الدولية.

ثانياً: إعادة ضبط نظرة المجتمعات الغربية للقضية الفلسطينية، فمع تصاعد الانتقادات والاحتجاجات ضد الوحشية والقمع الإسرائيلي في فلسطين، ومع بوادر استيقاظ الضمير الإنساني لدى الشعوب الغربية، بدأت الرواية والسردية الصهيونية حول القضية بالتلاشي، وظهرت رؤى جديدة تعكس الواقع الفلسطيني بدقة أكبر، وهذا الوعي المتزايد أدّى إلى زيادة الاحتجاجات والفعاليات الداعمة للفلسطينيين في العديد من الدول الغربية، بالإضافة إلى تفاعل قوي على مواقع التواصل الاجتماعي. وعلى خلاف المواقف الحكومية المؤيدة لـ«إسرائيل»، وقفت الكثير من منظمات المجتمع المدني في الدول الغربية ضد الممارسات الإسرائيلية بحقّ الفلسطينيين. فالمجتمع المدني بدأ يفيق من تأثير الدعاية الإسرائيلية والروايات المزيفة وحملات التضليل، ويقف على الحقيقة، ويصف ما يحدث بأنه مجازر غير مسبوقة وجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، ثم طوّر الخطاب ليتبنّى الكثيرون مصطلح «الإبادة الجماعية».

ثالثاً: تعزيز الحاضنة الشعبية للمقاومة فلسطينياً، بفرض معطيات جديدة لطبيعة الصراع الفلسطيني– الإسرائيلي، أبرزها:

- فرض قواعد اشتباك جديدة، تجمع بين المستويين التكتيكي والاستراتيجي.
- تعزيز الموقف التفاوضي المستقبلي لحركة حماس.

• تعزيز قبضة حركة حماس على القطاع.

رابعاً: لقد مثّل «طوفان الأقصى» بالتفاف الشعب الفلسطيني حوله، دعوة واضحة إلى ضرورة تعزيز وحدة مكوّنات الشعب الفلسطيني وتعزيز دور فلسطينيي الشتات.

خامساً: يعيش الاقتصاد الفلسطيني، عقب اندلاع الحرب الإسرائيلية «المدمرة» على قطاع غزة، حالة من الضعف تذكّر بحالته خلال جائحة كورونا.

أما انعكاسات «طوفان الأقصى» على الواقع الإسرائيلي، فأبرزها:

أولاً: تهاوي هيبة إسرائيل ومشاريعها المقترحة.

1. سقوط هيبة إسرائيل العسكرية والأمنية والسياسية أمام مستوطنيها، ثم أمام المقاومة الفلسطينية، ثم أمام داعميها في الغرب الذين تقاطروا اليها لتقديم الدعم وانتشالها من الغرق.

2. تراجع سياسة التطبيع التي أقلعت بقوة منذ أربع سنوات، وكادت أن تصل إلى السعودية، مما سيستتبعه انفتاح باب التطبيع مع العديد من الدول في العالم الإسلامي (باكستان، اندونيسيا، ماليزيا، بنغلادش).

3. تعطل مشروع الولايات المتحدة المتمثل بإنشاء طريق الهند من مومباي إلى دبي الى حيفا، ثم أوروبا، كمنافس لمبادرة الطريق والحزام الصينية.

4. رفع القضية الفلسطينية إلى أعلى سلم الاولويات في الدول العربية والإسلامية، ولدى المجتمع الدولي.

5. إظهار طبيعة اسرائيل العدوانية عبر المجازر التي ارتكبتها ضد المدنيين، لاسيما النساء والأطفال.

ثانياً: تصدع نظرية الأمن الإسرائيلي، التي بُنيت على ثلاثة مرتكزات: الردع (عبر امتلاك قوة عسكرية متفوقة)، التفوق الاستخباري، والحسم السريع (الدفاع الصلب على امتداد الحدود لمنع الخصم من احتلال أي جزء من الأراضي)[1].

(1) طوفان الأقصى، إياد أبو زنيط و سليمان بشارات، تقرير الحالة العربية والإقليمية للعام 2023، موقع جمعية محموعة التفكير الاستراتيجي، 2024.

وقـد كان السابـع من أكتوبر/ تشرين الأول مـن أبرز الأحداث التي تصدّرت شواغل سنة 2023 في أوروبـا. إذ أجمعت المواقف الرسمية الأوروبية علـى إدانة شديدة اللهجة لهجوم المقاومة الفلسطينية فـي ذلـك اليوم، وإن اختلفـت بعض التعبيرات نسبياً بيـن دولة وأخرى في مدى الانحيـاز إلى الجانب الإسرائيلـي. شدّدت المواقف الأوروبية، عمومـاً، على ما تسمّيه «حقّ إسرائيل في الدفاع عن نفسها»، بالإشـارة إلـى الحـرب التي شنّتها على قطـاع غزة. وعبّرت معظـم الحكومات والأحـزاب والتغطيات الإعلاميـة عبـر أوروبا عـن انحياز واضح إلى الروايـة الإسرائيلية بشأن الحـرب، وإن تراجع منسوبها نسبياً في ما بعد. وحاولت الدول الأوروبية المنحازة بوضوح إلى الجانب الإسرائيلي إضفاء توازن شكلي على خطابها من خلال الحديث عن الاستجابات الإنسانية لأهالي القطاع، واسترجاع الحديث عن «حل الدولتيـن»، واستنـكار «عنف المستوطنين» في الضفة الغربية، لكن مـع تحاشي أي إدانة لسلوك جنود الاحتلال في قطاع غزة أو في الضفة.

ومـع طول أمـد العدوان الذي اتّخذ طابع الإبـادة الجماعية والتطهير العرقـي وجاء حافلاً بجرائم الحـرب ضدّ الشعب الفلسطيني، تزايدات تعبيرات القلق والانزعاج من جانب بعض العواصم الأوروبية مـن ما يقترفه جيش الاحتلال الإسرائيلي. فعبّرت حكومات وشخصيـات رسمية في إيرلندا وإسبانيا وبلجيـكا ومالطا والنرويـج واسكتلندا عن انتقادات واضحة في هذا الشـأن، كما أحدثت فرنسا تحوّلاً ملحوظـاً فـي بعض خطابها ومواقفها عن التأييد الجارف للجانـب الإسرائيلي الذي عبّرت عنه ابتداءً. بينمـا احتفظـت دول أخـرى منها بريطانيا وألمانيـا والنمسا وتشيكيا بانحيازها الجـارف إلى الجانب الإسرائيلي دون تحفّظات تُذكر حتى نهاية سنة 2023.

وعلـى صعيـد السلوك التصويتي في الهيئات الدولية؛ شهدت المواقف الأوروبية في ما يتعلّق بوقف إطـلاق النـار انزياحـاً نسبياً مع طول أمـد الحرب في اتجاه تأييـد وقف إطلاق النـار أو الامتناع عن التصويت، ولم تصوّت من بين الدول الأوروبية سوى النمسا وتشيكيا ضد مشروع قرار الجمعية العامّة للأمـم المتحـدة الداعي لوقـف إطلاق النار يوم 12 كانـون الأول/ ديسمبر وإن تحفّظـت دول أوروبية أخـرى. لكـن حتى نهاية سنـة 2023 لم يتّخذ الاتحاد الأوروبي أيّ موقـف واضح يُطالب بوقف إطلاق النار، نظراً لأنّ بعض دوله الأعضاء تمسّكت برفض ذلك ومنها ألمانيا وإيطاليا والنمسا ودول في وسط أوروبا وشرقها.

أمـا علـى المستوى الشعبي، فقـد شهدت العديد من الدول الأوروبية فعاليـات جماهيرية متواصلة ضـدّ الحـرب على قطاع غزة، بلغـت مستويات قياسية غير مسبوقة في بعضهـا، مع المطالبة بالحرية

لفلسطيـن والتحذير من الإبادة الجماعية. وشهدت بعض الدول الأوروبية محاولات حظر وتقييد غير مسبوقة في مستواها للمظاهرات المؤيِّدة لحقوق الشعب الفلسطيني و/أو المناهضة للعدوان الحربي على قطاع غزة، تلازمت مع وصم هذه التحرّكات والمواقف بـ«العداء للسامية» أو بـ«تأييد الإرهاب».

إنّ موجة الانتقادات والاعتراضات المتصاعدة على السياسات الداعمة للاحتلال وحربه العدوانية، صـارت تمثِّل متغيِّراً ضاغطاً علـى السياسات المنحازة إلى الاحتلال وعدوانه، مع التبايُن في ذلك بين بيئة أوروبية وأخرى، لكنّها لا تتأهّل وحدها لإحداث تغييرات جوهرية في الأمد القريب في السياسات الخارجيـة المعتمـدة أو في مواقف الدول الغربية من قضية فلسطين ومن دعم كيان الاحتلال تحديداً، علـى أنّ مـن شأنهـا، مع عوامل ومُتغيِّـرات أخرى، أن تُحَفِّـز تغييرات نسبية في المواقـف والتعبيرات السياسية في اتجاه المواءمات الشكلية والتغييرات الجزئية.

أظهـرت تطـوّرات ما بعـد السابع من أكتوبـر/ تشرين الأول 2023 عجز أوروبا عـن بلورة توجّهات مشتركـة ومستقلّـة عن النهـج الأمريكي، فواقع الحال أنّ المواقف الأوروبيـة كانت متنافرة بوضوح في عـدد مـن الشؤون ذات الصلة بهذه التطوّرات، كما عبّر عن ذلك السلوك التصويتي في الهيئات الدولية بشـأن وقف إطلاق النار. وغابت الدبلوماسيـة الأوروبية الباحثة عن حلول سياسية عن المشهد بسبب التوجّـه السائـد الداعم للحرب عل غزة. وانهمكت مواقف الأطـراف الأوروبية التي قامت بجولات في المنطقة في خدمة مسعى «منع توسيع رقعة الصراع»، كما تجلّى في زيارات المسؤولين الأوروبيين إلى لبنان مثلاً[1].

ب. حزب العدالة والتنمية في تركيا:

شكل الزلزال القوي الذي ضرب جنوب شرقي تركيا قرب الحدود السورية وأجزاء واسعة من شمال وغرب سوريا، في 2023/2/6، تحدياً هائلاً لتركيا، حكومة وحزباً حاكماً وشعباً. وعُدَّ الزلزال المدمّر (بقوة 7.7 درجات، الذي تلاه عدة هزات ارتدادية، على عمق حوالي 18 كيلومترا) أسوأ زلزال في تاريخ تركيـا، حيـث خلف أكثر من 50 ألف ضحية ودمارا واسعاً وجسيماً، وألحق الضرر بأكثر من 25 مليون شخص. وأدت الهزات الأرضية إلى انهيار أو تضرر أكثر من 160 ألف مبنى بما يضم 520 ألف شقة، ويشيـر تقريـر للبنك الدولي إلى أن 1.25 مليون شخص أصبحوا بلا مأوى بسبب الأضرار التى لحقت بمنازلهـم أو انهيارها انهياراً كاملاً، وفى تقديـرات هندسية تركية فإن تكلفة إعادة الإعمار الأولية قد

(1) أوروبا خلال سنة 2023، الحضور الأوروبي على المسرح الدولي والعلاقات مع العالم العربي وجواره في زمن الحروب والاستقطابات، حسام شاكر، موقع جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي، 2024.

تصل لـ 100 مليار دولار.

وكانت تركيا على موعد مع الانتخابات الرئاسية والبرلمانية الطاحنة منتصف العام 2023. وحصل أردوغان في 3 يونيو/حزيران، على 52.8 بالمئة من الأصوات مقابل 47.82 بالمئة لمنافسه العلماني كمال كليجدار أوغلو، في وقت يواجه الرئيس التركي تحديات كبيرة في ولايته الثالثة على وقع اقتصاد متراجع وتوترات في السياسة الخارجية مع الغرب. كما حصل حزب العدالة والتنمية على 268 مقعدا برلمانياً (من أصل 600 مقعد العدد الإجمالي لمقاعد البرلمان)، والحركة القومية 50 مقعدا، فيما نال حزب الرفاه مجددا 5 مقاعد، واليسار الأخضر 61، والعمال التركي 4، والشعب الجمهوري 169، وحصل حزب الجيد على 43، في الانتخابات البرلمانية التي بلغت نسبة المشاركة الإجمالية فيها -بما في ذلك داخل البلاد وخارجها وفي المعابر الحدودية- 87.05%.

يذكر أن الأحزاب التركية خاضت الانتخابات في تحالفين رئيسين، وهو ما مكن بعض الأحزاب الصغيرة من دخول البرلمان بسبب تلك التحالفات. وضم التحالف الأول -الذي أطلق عليه اسم تحالف الجمهور- حزب العدالة والتنمية الحاكم، وحزب الحركة القومية قومي التوجه والمتحالف مع العدالة والتنمية، وحزب الرفاه الجديد إسلامي التوجه، وحزب هدى بار الكردي الإسلامي، وحزب الوحدة الكبرى القومي المحافظ، وحزب اليسار الديمقراطي الذي يحسب على يسار الوسط. وبخلاف العدالة والتنمية والحركة القومية تعتبر أحزاب تحالف الجمهور الأخرى أحزابا صغيرة، ولم يُتوقع لأي منها الحصول على نسبة ملموسة من الأصوات، لكن وجودها منح التحالف صورة الإطار السياسي الوطني الجامع، وعزز فرص مرشحيه في مناطق محددة تمتع فيها واحد من هذه الأحزاب بنفوذ مميز. وأطلق على التحالف الثاني اسم تحالف الأمة الذي ضم أكبر كتلة معارضة، بما في ذلك حزب الشعب الجمهوري، والكمالي العلماني الذي قاد الجمهورية منفردا طوال ربع قرن، وحزب الجيد قومي التوجه المنشق عن الحركة القومية، إضافة إلى أحزاب السعادة، والمستقبل، والديمقراطية والتقدم، والحزب الديمقراطي، وتحسب جميعا على الجناح المحافظ أو الإسلامي للسياسة التركية، لكن هذه الأحزاب الأربعة تعتبر أحزابا صغيرة، إلى حد أنه لم يُتوقع لأي منها الحصول على 1% من الأصوات[1].

ومن الواضح أن الانتخابات الرئاسية لم تشهد أي متغيرات جوهرية بين الجولتين (الأولى والإعادة)، ولا حتى بين هذه الانتخابات والانتخابات الرئاسية السابقة في 2018. بالرغم من الأزمة المالية- الاقتصادية التي تمر بها البلاد منذ عامين، وبالرغم من الزلزال المدمر، وبالرغم من التحالف

(1) هيئة الانتخابات التركية تعلن رسمياً عدد مقاعد الأحزاب في البرلمان، الجزيرة.نت، 30/05/2023.

الكبير وغير المسبوق الذي اصطف خلف كليجدار أوغلو، ومن الحملة الإعلامية الشرسة داخل تركيا وخارجها، فقد حافظ أردوغان على نسبة الأصوات ذاتها التي حققها في 2018، بتراجع طفيف. كما أن كليجدار أوغلو لم يستطع أن يرتفع عن مجموع الأصوات التي صبَّت لصالح مرشحي المعارضة معا في الانتخابات الرئاسية السابقة قبل 5 سنوات. فالواضح أن سياسة الهويات لم تزل صاحبة الثقل الأكبر في الساحة التركية، وأن الكتلة التصويتية المحافظة لم تزل هي الأكبر، وأن ثقة أغلبية هذه الكتلة في أردوغان وإنجازاته وقدرته على قيادة الدولة والبلاد لم تزل راسخة.

ويواجه الرئيس التركي في ولايته الأخيرة عدداً من التحديات الكبرى، اقتصادياً و سياسياً وحزبياً.

فالأزمة الاقتصادية التي تمر بها تركيا منذ عامين على الأقل، تتبع هذه المرة من عيوب جوهرية في نمط التنمية التركي وليس بالاقتصاد العالمي. فقد شجعت الحكومة التركية (طوال ما يزيد عن العقد من السنوات) القطاع الخاص على الاقتراض من الخارج لدعم حركة نمو وتوسع اقتصادي مطرد، مما تسبب في تراكم قروض قصيرة الأجل تتجاوز 250 مليارا من الدولارات. في الوقت نفسه، ولأسباب مختلفة، ذات دوافع سياسية أو حسابات ربحية بحتة، شهد السوق التركي انسحابا لما يعرف بالأموال الساخنة من حقول الاستثمار المتعددة. فانخفضت بذلك، قيمة الليرة التركية، وازداد الطلب على العملات الأجنبية، لا سيما الدولار واليورو، وارتفع مستوى التضخم بدرجة غير مسبوقة منذ ربع قرن. ولمواجهة الأزمة، لجأت حكومة أردوغان السابقة إلى خفض حثيث في قيمة الفائدة، على أساس أن انخفاض معدل الفائدة، والانخفاض في سعر الليرة، سيدفعان نحو النمو الاقتصادي والتراجع في مستوى البطالة، وزيادة الصادرات، وانخفاض مستويات التضخم، أو ما يعرف بـ«النموذج الصيني». ولكن ما غاب عن هذه السياسة أن النموذج الصيني أثبت فعالية مديدة في وقت كانت أرصدة الصين من العملات الدولية في تصاعد، وفي مرحلة من تدفق الاستثمارات الأجنبية، دون أن تثقل كاهل الاقتصاد الصيني أي ديون ملموسة.

إن إعادة أردوغان لمحمد شيمشك، وزير المالية ونائب رئيس الوزراء الأسبق، وزيرا للمالية والخزانة، والوزير الأسبق جودت يلماز، نائبا للرئيس، واختيار الأكاديمي، القيادي في اتحاد رجال الأعمال والصناعيين «موسياد»، عمر بولاط، لمنصب وزير التجارة؛ يشير بوضوح إلى عزم أردوغان على تشكيل فريق اقتصادي-مالي كفء ومحل ثقة من السوق التركي والدولي. ولا بد أن الدوائر السياسية والمالية-الاقتصادية ستنتظر ببالغ الترقب طبيعة السياسات التي ستتبناها الحكومة الجديدة، وما إن كانت ستستطيع وضع تركيا على بداية طريق التعافي الاقتصادي.

ثاني التحديات الداخلية الرئيسة يتعلق بوضع دستور مدني جديد للبلاد. إذ تحتاج تركيا إلى دستور جديد يعالج مسائل المواطنة والأمة الشائكة، ويعيد النظر في مسائل الحريات والحقوق، ويعالج النواقص والعيوب التي شابت التحول إلى النظام الرئاسي.

أما ثالث التحديات الداخلية فيتعلق بمستقبل حزب العدالة والتنمية وما إن كان سيستطيع الحفاظ على الحكم في المستقبل، لا سيما بعد أن يغادر زعيمه الكاريزمي التاريخي الساحة السياسية في نهاية ولايته الحالية. كما يحتاج الحزب إلى التصدي مرة أخرى لمعالجة المسألة الكردية واستعادة نصيبه التقليدي من الصوت الكردي. فإلى 2015، عندما وصلت عملية السلام والتوافق حول المسألة الكردية نهاية الطريق، كان نصف الصوت الكردي يذهب عادة إلى العدالة والتنمية، وما لبث التراجع في الدعم الكردي للعدالة والتنمية، بل ولأردوغان نفسه، أن أصبح واضحا في انتخابات 2015، واستفتاء 2017، وانتخابات 2018، والانتخابات المحلية في السنة التالية، كما في جولة الانتخابات الأخيرة. ولا بد أن حلّا جريئا «للمسألة الكردية» هو أمر ملحٌّ لمستقبل تركيا ككل، وليس لمستقبل العدالة والتنمية فحسب.

وثمة عدد آخر من الملفات الداخلية المهمة التي تقتضي من أردوغان وحكومته التعامل معها، وعلى رأسها الوفاء بوعود إعادة بناء منطقة الزلزال، والتعهد بعملية إصلاح شامل للقطاع التعليمي، وإقرار تشريعات جديدة لحماية المرأة والمستهلك، ولكن هذه الملفات تبدو أقل تعقيداً[1].

أما عسكرياً، فقد نفذت تركيا منذ 5 سنوات سلسلة من العمليات العسكرية باسم «المخلب» في شمال العراق، ترتكز على مفهوم أمني جديد يسعى للقضاء على الإرهاب في ينابيعه وبؤره. وأعلن إردوغان أن تركيا، بحلول ربيع العام 2024، ستكون قد أكملت البنية التحتية للقواعد التي أنشأتها حديثاً في شمال العراق و«ستجعل الإرهابيين غير قادرين على وضع أقدامهم في المنطقة»، في إطار المسعى التركي لإنجاز تعاون ثلاثي مع بغداد وأربيل ضد «حزب العمال الكردستاني»، باستثمار أوراق اقتصادية، أبرزها ورقة المياه[2].

وأصبحت تركيا رسمياً عضواً في نادي الدول النووية بالعالم، بعدما خطت أولى خطواتها لتوليد الكهرباء عبر محطة «أككويو» النووية التي تنفذها شركة «روسآتوم» الروسية في ولاية مرسين جنوب البلاد. ووصف الرئيس التركي إردوغان خطوة تزويد أول مفاعل من بين 4 مفاعلات بالمحطة،

(1) داخليا وخارجيا.. ماذا سيتغير في سياسة تركيا بعد فوز أردوغان بالانتخابات؟، الجزيرة.نت، 09/06/2023.
(2) تركيا تسعى لتعاون ثلاثي مع بغداد وأربيل ضد «العمال الكردستاني»، الشرق الأوسط، 2024/01/29.

بـ«التاريخيـة»، معلنـاً أنها دشنت انضمام بـلاده إلى القوى النووية في العالم، مشيـراً إلى أن «أككويو» هـي البداية، وأن بـلاده ستبني محطات أخرى مماثلة. وتعد محطة «أككويـو» النووية لتوليد الكهرباء، التـي تقع علـى ساحل البحر المتوسط في حضن الجبال، أكبر مشـروع في تاريخ العلاقات التركية – الروسيـة. وشـارك إردوغان والرئيس الروسـي بوتين، عبر «الفيديو كونفرنس»، فـي الاحتفال بتسليم الوقود النووي للمفاعل الأول للمحطة[1].

وليـس مـن المتوقـع أن تشهد المقاربـة التركية للساحة الدوليـة أي تراجع ملموس عـن السياسة الاستقلاليـة، لا سيمـا أن وزيـر الخارجية التركي الجديد، هاكان فيـدان، كان شريكا في صناعة هذه السياسـة خلال السنوات الماضية بصفته رئيسا لجهـاز الاستخبارات الوطني. ولكن الأرجح أن أنقرة ستحاول ترميم بعض ما يمكن ترميمه من العلاقات مع الكتلة الغربية، دون التخلي عن علاقات التعاون مع موسكو وبكين، أو التفريط بمسائل الأمن القومي. إصرار تركيا على إتمام صفقة طائرات «إف-16» الحديثـة، وتوجهات التطبيع مع اليونان، تشير بوضـوح إلى أن أنقرة تسعى إلى الحفاظ على علاقاتها الغربيـة التقليديـة، وحصر مسائل الخلاف في أضيق خانة ممكنة. ولكن من الصعب تصور انتهاء هذا الخـلاف كلية مـا دامت الدول الغربية تصر علـى مواصلة دعم حزب العمـال الكردستاني، وما دامت اليونان تصر على موقفها المتشدد في شرق المتوسط[2].

ت. الجماعة الإسلامية في لبنان:

إن استقلالية حركة حماس في الإعداد والقرار المتعلقين بعملية «طوفان الأقصى»، وهو ما أكده كل مـن أميـن عام حزب الله ومرشد الثورة في إيران بإعلانهما عدم علمهما بالعملية، أعادت ترسيم شعار وحـدة الساحات الـى استقلالية حركة المقاومة الفلسطينية في قرارهـا والتنسيق والتكامل مع كل ما يخدم معركتها في تحرير فلسطين دون أن تكون جزءاً من محور متعلق بصراعات المنطقة.

والموقـف نفسه ينسحب على الجماعة الإسلامية، التي دخلت على خط عمليات المقاومة في وجه الاعتـداءات الصهيونية على الأراضي اللبنانية، وللمساهمة في معركة إشغال العدو وردعه عن التفكير بالحـرب الشاملـة، وذلك انطلاقاً من استقلالية القرار والتنسيق مـع كل ما يساهم في تحقيق أهداف المواجهـة والصراع مع العدو الصهيوني، دون الإنضمام لأي محور من محاور الصراعات في المنطقة، مـع الحرص على مستوى من العمليات لا يجر لبنان الـى حرب شاملة مع العدو الصهيوني، مع التأكيد

(1) «أككويو» تنقل تركيا إلى النادي النووي، الشرق الأوسط، 03/05/2023.
(2) داخلياً وخارجياً.. ماذا سيتغير في سياسة تركيا بعد فوز أردوغان بالانتخابات؟، الجزيرة.نت، 09/06/2023.

على واجب الدفاع عن الأرض مع جميع اللبنانيين فيما لو بادر العدو الصهيوني لتلك الحرب.

وقد بدأت سلسلة من المواجهات العسكرية بين حزب الله والعدو الإسرائيلي على طول حدود فلسطين المحتلة، في 8 تشرين أول/أكتوبر، شاركت فيها مشاركة محدودة مجموعات من قوات الفجر (التابعة للجماعة الإسلامية) وكتائب القسام وسرايا القدس[1].

ث. الأردن.. مدّ وجزر في العلاقة الرسمية مع الحركة الإسلامية:

تمكّن 27 حزباً أردنياً من أصل 56 من تصويب أوضاعهم القانونية وترخيص أحزابهم بعد انتهاء المهلة التي حددها قانون الأحزاب الجديد، فيما فشل 19 حزباً في تحقيق شروط القانون التي اعتُبرت متشددة، وتتعلق بعدد الأعضاء الذين حددهم القانون بـ 1000 عضو مؤسس يحضر نصفهم على الأقل مؤتمره التأسيسي، ويتوزعون جغرافياً على 6 محافظات على الأقل، وبنسبة شباب (18إلى 35 سنة) لا تقلّ عن 20 %، وبنسبة مماثلة لتمثيل المرأة في عضوية الحزب.

ولم يواجه حزب جبهة العمل الإسلامي صعوبة في تصويب أوضاعه وفق شروط القانون الجديد، فيما اضطر حزبا «زمزم» و«الوسط الإسلامي» للاندماج في حزب «الائتلاف الوطني» من أجل تحقيق شروط القانون[2]. ولم يتمكن حزب الشراكة والإنقاذ الذي يقوده القيادي الإسلامي السابق سالم الفلاحات من تصويب أوضاعه القانونية، وكان واضحاً عدم الرغبة الرسمية بالسماح للحزب بتصويب أوضاعه بسبب مواقفه السياسية التي اعتبرها الجانب الرسمي متشددة وبسقوف مرتفعة سياسياً.

وتمكنت أربعة أحزاب يسارية وقومية من تصويب أوضاعها؛ فيما برزت مجموعة أحزاب جديدة محسوبة على الموقف الرسمي خلال سنتي 2021 و2022 وتمكنت من تصويب أوضاعها. وجاء تصويب أوضاع الأحزاب الأردنية وفق القانون الجديد استعداداً لإجراء الانتخابات النيابية القادمة التي لم يُحدّد موعدها بدقة، غير أن رئيس الوزراء الأردني قال إنها ستُجرى بين 10 يوليو/ تموز و 10 نوفمبر/ تشرين الثاني[3]. وكان الأردن أقرّ في العام

(1) لبنان في ضوء المتغيرات الداخلية والخارجية في العام 2023، عماد الحوت، موقع جمعية محموعة التفكير الاستراتيجي، 2024.
(2) اندماج الحزب جرى رسمياً في 2023/3/24.
(3) https//www.almamlakatv.com

2022 عـدداً مـن القوانين ضمن ما عُـرف بمنظومة تحديث التشريعـات السياسية، وشملت قانون الأحزاب السياسية وقانون الانتخابات النيابية والنظر في التعديلات الدستورية المتصلة بالقانونين.

وقـد تميّز التفاعل الشعبي في الأردن مع معركة طوفـان الأقصى بالسرعة والمبادرة والاستمرارية ومساحـة الانتشـار الواسعـة. إذ بدأ التحرك الشعبي فـي الأردن خلال اليـوم الأول لعملية 7 أكتوبر/ تشرين الأول، ولم يتوقف منذ ذلك الوقت، حيث تُنظّم فعاليات شبه يومية على المستوى المركزي، كما تمتد التحركات الشعبية لتشمل مختلف مناطق الأردن. وتعبّر الفعاليات الشعبية بصورة صريحة وقوية عن دعمها للمقاومة ولحركة حماس وعن إدانتها للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة. وقد فتح الموقف الرسمي المجال واسعاً لتنظيم الفعاليات الشعبية طيلة فترة المواجهة في مختلف مناطق المملكة، فيما منع وصول الاحتجاجات إلى الحدود الأردنية الفلسطينية، وإلى السفارتين الإسرائيلية والأمريكية، مع السماح بتنظيم الفعاليات على مقربة منها.

كمـا تفاعلت الساحة الشعبية بصـورة قوية في مجال جمع التبرعات والدعم المالي والعيني لقطاع غـزة، وشهـد الأردن تجاوباً غير مسبـوق مع دعوات المقاطعـة الاقتصادية لمنتجـات الدول الداعمة للعدوان، كما تجاوب الشعب الأردني بصورة قوية وشبه كاملة مع الدعوة لتنظيم إضراب شامل عن العمل في 11 ديسمبر/ كانون الأول دعماً للشعب الفلسطيني واحتجاجاً على استمرار العدوان الإسرائيلي.

وقـد أصدر الملتقـى الوطني الأردني لدعم المقاومـة وحماية الوطن (الذي يضـم أحزاباً سياسية وهيئـات شعبيـة وشخصيات وطنية أردنيـة، وثيقة شعبية فـي 2023/10/29، تضمنت تسعة مطالب أساسية:

- الضغط بكل الوسائل لوقف العدوان على غزة، بما في ذلك الإنهاء الفوري للعلاقات ولكل اتفاقيات التطبيع.
- فتـح معبر رفـح والكسر الفوري للحصار من قبل الأردن والدول العربية والإسلامية لضمان وصول المساعدات والحاجات الإنسانية الأساسية.
- إلغاء معاهدة وادي عربة الموقّعة بين الأردن والجانب الإسرائيلي.
- إلغاء اتفاقية الغاز بين الأردن و «إسرائيل».

- وقف توقيع اتفاقية الماء مقابل الكهرباء مع الجانب الإسرائيلي.
- إغلاق القواعد الأجنبية على الأراضي الأردنية.
- دعم المقاومة على أرض فلسطين، وإطلاق سراح جميع المعتقلين على خلفية دعم المقاومة.
- حماية المسجد الأقصى وسائر المقدسات الإسلامية والمسيحية في وجه محاولات الطمس والتهويد.
- إعادة التجنيد الإجباري والجيش الشعبي في الأردن[1].

وفي وقت لاحق أضيف مطلب جديد إلى قائمة المطالب الشعبية، يتعلّق بمنع تصدير الخضروات والمواد الغذائية من الأردن إلى «إسرائيل».

كما كان التفاعل نشطاً في الأردن خلال سنة 2023 بين الملفات السياسية والاقتصادية والأمنية على الصعيدين الداخلي والخارجي، ويلاحظ أن معظم التفاعلات ارتبطت بتداعيات معركة طوفان الأقصى. ومن أهمها:

1. خلال معركة طوفان الأقصى، نظمت الحركة الإسلامية في الأردن طوال الشهور الثلاثة الأخيرة من العام 2023، عدداً كبيراً من الفعاليات الشعبية المنددة بالعدوان والمؤيدة للشعب الفلسطيني وللمقاومة؛ مما أثار قلق الجانب الرسمي والقوى السياسية المنافسة من احتمالات أن يتعزز الحضور السياسي والمجتمعي للحركة الإسلامية، وهو ما قد يؤهلها لترجمة ذلك لصالحها في الانتخابات النيابية المرتقبة.
2. ولم تقتصر تداعيات معركة طوفان الأقصى أردنياً على ملف الإصلاح السياسي وحسم الموقف من موعد إجراء الانتخابات النيابية، بل تداخلت مع العامل الأمني، في ظل تزايد المخاوف الأردنية من انعكاسات سلبية للتطورات في الأراضي الفلسطينية المحتلة على الأوضاع السياسية والأمنية في الأردن، عبر استغلال الجانب الإسرائيلي لحالة التصعيد من أجل القيام بعمليات تهجير قسري واسعة للفلسطينيين من الضفة الغربية إلى الأردن، الذي حذر من أن حصول ذلك سيكون بمثابة إعلان حرب عليه؛ مما حدا بالأردن للسعي إلى تنسيق مواقفه مع الجانب المصري، الذي يتعرض لذات التهديد (تهجير سكان القطاع إلى سيناء). ويُتوقع أن يستمر التنسيق بين الأردن ومصر

(1) ammonnews.net/article809420/

خلال العام 2024 في مواجهة خطر الترحيل القسري في ضوء استمرار التهديد قائماً في الأجندة الإسرائيلية.

3. طفى على سطح العلاقات الأردنية الإسرائيلية توتر وتصعيد سياسي وإعلامي متبادل؛ بتأثير تداعيات معركة طوفان الأقصى ومواقف الأردن في إدانة العدوان. وقد فتح الأردن المجال واسعاً لوسائل الإعلام الأردنية، بما في ذلك الرسمية منها، للتفاعل مع تطورات طوفان الأقصى ولإدانة الجرائم الإسرائيلية وتغطية أخبار المقاومة الفلسطينية.

4. انعكست تداعيات معركة طوفان الأقصى بصورة قوية على توجهات النخبة السياسية والمجتمعية في الأردن بخصوص تطورات الوضع الفلسطيني. حيث تتبلور قناعة واسعة في الأوساط السياسية والمجتمعية في الأردن بأهمية الانفتاح على العلاقة مع مختلف القوى الفلسطينية المؤثرة، وفي مقدمتها حركة حماس، من منطلق أن المقاومة الفلسطينية باتت تشكّل خط دفاع متقدّم عن المصالح الوطنية الأردنية في مواجهة الخطر الصهيوني. في حين لا يزال الجانب الرسمي يتردد في تعزيز علاقاته مع حركات المقاومة الفلسطينية، انسجاماً مع تموضعه السياسي وعلاقاته الدولية، وتجنّباً للإضرار بعلاقاته مع السلطة الفلسطينية.

وعلى الرغم من المواقف والإشارات الإيجابية التي عبّر عنها خطاب وزير الخارجية الأردني تجاه حركة حماس واعتبارها فكرة لا يمكن القضاء عليها، وبأنها ليست من أوجد الصراع، إلا أنه لم تصدر مؤشرات واضحة حتى اللحظة حول ما إذا كان الأردن معنياً باغتنام الفرصة التي تتيحها تداعيات مواجهة طوفان الأقصى لتعزيز دوره وحضوره في القضية الفلسطينية، ولإعادة النظر في علاقته مع حماس كطرف قوي الحضور والتأثير في المشهد الفلسطيني[1].

ج. «حدس» في الكويت:

شهدت نتائج الانتخابات في الكويت 2023 فوز الحركة الدستورية الإسلامية (حدس) المحسوبة على جماعة الإخوان المسلمين بأربعة مقاعد، كما فاز المقربون منها بأربعة مقاعد أخرى، ليصبح نصيب الإسلاميين 8 مقاعد من 50، أي فازوا بنسبة 16% تقريبا من المقاعد. وقد حققت المعارضة رقماً تاريخياً بوصول 34 معارضاً لمقاعد البرلمان، ما يعني أنه ليس أمام الحكومة من خيار سوى التنسيق مع المعارضة والإسلاميين، بحسب عضو بالحركة الدستورية الإسلامية لـ «الاستقلال». فيما

(1) الأردن في العام 2023، عاطف الجولاني، موقع جمعية محموعة التفكير الاستراتيجي، 2024.

مُنِـيَ تيـار المجالس المسئول عن الفترة التاريخية من الصـراع السياسي في الكويت (2012-2022) بخسـارة كبيـرة، إذ لم ينجح منه سوى 3 نـواب. وبلغت نسبة التغيير في المجلس الجديد عن السابق 24%، حيـث دخـل 12 عضوا جديدا إلى تركيبة البرلمان مع الاختراق النوعي الذي حققته المعارضة (بحصولها على 34 مقعداً)، وهو عدد يقترب مما حصلت عليه في مجلس الأغلبية في فبراير 2012.

وفـاز أحمـد السعدون، الذي من المُرجـح أن يعاد معه سيناريو التزكية علـى منصب رئيس مجلس الأمـة، كمـا في المجلس الأخير بعـد ترشحه وحيدا، بفضل الإجماع الذي مـا زال قائما عليه من قِبل المعارضة.

وتعانـي الكويـت من أزمات سياسيـة مستمرة بين الحكومـة ومجلس الأمة نتج عنهـا حل البرلمان وإجـراء انتخابـات جديدة قرابة 10 مرات منذ 1976، أخرها 22 يونيو 2022 عقب اعتصام 23 نائبا في البرلمان وشلل الحكومة والمجلس.

تضخمت الأزمة حين اعتصم النواب وعددهم أكثر من نصف البرلمان الذي يضم 50 نائبا، بداخله منـذ يوم 14 يونيـو 2022 احتجاجا على عدم تشكيل حكومة جديدة، وعـدم وجود من يمكن للبرلمان مسائلته عن أعمال السلطة. وتزامن هذا مع صراع خاضه النواب المعارضين مع رئيس البرلمان مرزوق الغانم الموالي للحكومة والصدام معه منذ انتخابه نهاية 2021، ما عطل عمل المجلس.

وتعـد آلية اختيار الوزراء وتشكيـل الحكومة من أهم مسببات الأزمات السياسية في الكويت، إذ يتم الاختيـار بناء على نظـام المحاصصة من الأسرة الحاكمة والشخصيات ورجـال القبائل البارزين، دون إشراك للتيارات السياسية الفائزة في الانتخابات[1].

ح. حراك نشط للحركة الإسلامية في السودان[2]:

أكـد رئيـس البعثة الأمميـة فولكر بريتس أن «عـودة الإسلاميين (في السـودان) للمشهد السياسي واردة»، بينما حذر جون غودفري سفير الولايات المتحدة بالخرطوم من إجراء انتخابات في غضون عام أو عامين في نهاية الفترة الانتقالية لأنها ستأتي بالإسلاميين. وفي السياق ذاته لم يغب الإسلاميون يوما عن أحاديث وهواجس قيادات المجلس المركزي للحرية والتغيير المتحالفين مع العسكر ويسعون معهم إلـى تشكيل حكومة عقب توقيع الاتفاق النهائي، وأبـدى هؤلاء القادة قلقا وخوفا من عودة الإسلاميين

(1) انتخابات الكويت.. ماذا يعني تحقيق الإسلاميين وأنصارهم فوزا هاما؟، موقع بوابة الحرية والعدالة، 2023/06/09.
(2) هل يعود الإسلاميون إلى السلطة في السودان؟، الصادق الرزيقي، الجزيرة.نت، 2023/4/14.

عبـر الانتخابـات إذا أجريـت خلال عاميـن، بجانب شكوكهـم المتزايدة في أن الإسلاميين وراء تعثر العملية السياسية، ولعل السبب في ذلك شعور هذه المجموعة السياسية المتحالفة مع العسكريين بعدم قدرتهـم وجاهزيتهم للمنازلـة السياسية أو الانتخابية وكسب جولاتها أمام خصومهم الإسلاميين الذين يبدون أكثر استعدادا و ثقة.

وقد رمى الإسلاميون خلال الفترة القريبة الماضية بثقلهم الجماهيري في ساحة النشاط السياسي العـام، وبـرزت تحـركات وأنشطة سياسيـة واسعة للتنظيمـات الوطنية والإسلاميـة (التيار الاسلامي العريض، قوى نداء السودان-المؤتمر الوطني، حركة المستقبل، التيارات والتحالف الوطنية المناهضة للاتفاق الإطاري)، ولا يوجد نشاط سياسي جماهيري يضاهي نشاطهم الحالي.

ابتـدر المؤتمـر الوطني، حملة سياسية ضخمة وسط قواعده وأعـاد بناء هياكله في كل المستويات وعبر عن تحديه قرار حله، الصادر في أبريل/نيسان 2019، وأعلن عن مواقف حيال القضايا الوطنية المطروحـة. وجاب قادتـه ولايات البلاد المختلفة وعقد مؤتمراته في الولايات وهيئة الشورى القومية، و اجتمـع ممثلوه مع كل القوى السياسية ولـم يستثن فيها المجلس المركزي للحرية والتغيير والأحزاب اليساريـة، ومنهـا الحزب الشيوعي وحزب البعث العربي الاشتراكـي بأجنحته المختلفة، والتقى ممثلي وسفراء الدول المقيمين في الخرطوم بجانب لقاءات مع قيادة الاتحاد الإفريقي.

وظهـر علـي أحمد كرتي الأمين العام للحركة الاسلامية فـي نشاط علني بولاية الجزيرة قبيل شهر رمضـان 2023، وشـارك خطابياً فـي لقاءات سياسية ومناسبات دينية. وهـو أبرز خروج علني له منذ 2019، بجانب عقده لقاءات غير معلنة مع قيادات سياسية وعسكرية.

ودفع المؤتمر الوطني بكوادره الفاعلة إلى المعترك السياسي عبر لقاءاته الحاشدة في عواصم 18 ولايـة والعديـد من المدن السودانية، وفي الخرطوم وحدها حشـد عضويته في عدة مناطق بالعاصمة السودانية وتجمع عدة آلاف من شباب الإسلاميين خلال لقاءات وإفطارات رمضانية، وألقيت خطابات سياسية حماسية تعبوية تندد بالوضع الحالي وتنادي بالتغيير الحتمي، وتعد هذه التحركات أكبر حملة للتعبئة السياسية منذ سقوط نظام الإنقاذ في 11 أبريل/نيسان 2019.

وظهر الإسلاميون على العلن وطرح حزبهم (المؤتمر الوطني) رؤية شاملة لمعالجة الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية، ووقف التدهور المريع في مختلف مجالات الحياة وانتشال البلاد من هوة التمزق والاختـلاف السياسـي الحاد، ووقف تمـدد القوى الخارجية ومواجهة الاتفاق الإطـاري، ثم مد أياديهم

للجميع من أجل الوفاق الوطني، مما خلق انطباعا جيدا في الشارع السياسي، وأظهر بأنهم رقم لا يمكن تجاوزه وقوة شعبية لا يمكن تجاهلها، وأنهم يملكون الكثير من مفاتيح الحل لأزمات السودان الحالية.

مقابل ذلك تبدو القوى الأخرى، خاصة المجلس المركزي للحرية والتغيير والمكون العسكري، وهما طرفان متحالفان، في حالة العجز التام والشلل الكامل في التقدم بالعملية السياسية، ولا يستطيعان تجاوز خلافاتهما وإتمام الصفقة بينهما وتوقيع الاتفاق النهائي لتقاسم السلطة وتبادل الأدوار و قيادة الفترة الانتقالية.

ويمكن القول بأن الإسلاميين قد استفادوا من أخطاء خصومهم في الحرية والتغيير-المجلس المركزي، وهي أخطاء فادحة لا يمكن إصلاحها، ونجح الإسلاميون في عزلهم عن الشارع وتعريتهم أمام الجماهير.

وكانت 8 كيانات سياسية سودانية قد وقعت في العام 2022 على وثيقة تأسيس لتحالف جديد تحت مسمى «التيار الإسلامي العريض»، لتحقيق الاندماج التنظيمي بينها. ويضم الكيان الجديد الحركة الإسلامية وجماعة الإخوان المسلمين وحركة الإصلاح الآن، وحزب دولة القانون والتنمية، ومنبر السلام العادل[1]. فيما تخلف عن التوقيع حزب المؤتمر الشعبي لمؤسسه الراحل حسن الترابي[2].

خ. الإسلاميون ومناهضة التطبيع في المغرب:

كان المغرب حتى السابع من أكتوبر 2023، ساحة متقدمة للتطبيع وفضاء لتعالي الأصوات المدافعة عن الكيان الصهيوني بكل الأدبيات الخطابية المتعارف عليها لدى المطبعين العرب، مضافاً إليها مسوغات محلية تتعلق بالتوقيع الثلاثي بين المغرب والولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني، في 2020، وما تلا ذلك من اتفاقيات ثنائية في مختلف المجالات الحيوية الأمنية والعسكرية والتجارية والسياحية وغيرها.

غير أن تباطؤ الولايات المتحدة الأمريكية في تنزيل استحقاقات هذا الاتفاق الثلاثي ومنها فتح قنصلية في مدينة الداخلة، وإعلان الكيان الصهيوني تأييده لمغربية الصحراء، إلى جانب بعض التصريحات والممارسات المستفزة؛ جعل الخطاب التطبيعي الرسمي يتململ ويعبر عن غضبه علانية في شكل صراع أجنحة داخل أوساط المطبعين أنفسهم. إذ بدأ نقاش الجدوى والمنفعة من هذا التطبيع

(1) 8 فصائل سياسية وقعت على ميثاق تأسيس «التيار الإسلامي العريض» في الخرطوم، الجزيرة.نت، 2022/4/19.
(2) الإعلان رسمياً عن عودة «إخوان السودان» باسم جديد، محمد أمين ياسين، موقع الشرق الأوسط، 2022/4/19.

وارتفعت الأصوات باللوم وتحميل المسؤولية بين أنصار الاقتصار على التطبيع الأمني والعسكري، وبين مؤيدي التطبيع التجاري والسياحي الذين يجاهرون بموقفهم في كل الظروف. لكن هذا المشهد وصل إلى مأزق حقيقي في ضوء ملحمة طوفان الأقصى 2023، عقب تعرية الكيان الصهيوني والكشف عن طبيعته الإجرامية، عبر أجندات التهجير القسري والإبادة الجماعية وإحلال استحقاقات صفقة القرن محل «حل الدولتين».

وتأزم موقف التطبيع في المغرب بعد إعلان التضامن العلني مع الكيان الصهيوني، عقب نشر رجل الأعمال أحمد الشرعي مقالا بعنوان «كلنا إسرائيليون» في صحيفة صهيونية، وإعلان الروائي الطاهر بن جلون في مقال له نشرته جريدة «لوبوان» الفرنسية في 2023/10/13 أن «ما قامت به حماس لا يمكن أن تقوم به حتى الحيوانات»[1].

إن ما تشهده فلسطين من مجازر وتدمير ممنهج وإبادة جماعية للأطفال والنساء والشيوخ من جهة، وما يبديه الفلسطينيون من صمود ومقاومة وإصرار على الدفاع عن وطنهم والتحرر من الاحتلال، لم تقتصر آثاره على الداخل الفلسطيني فحسب، وإنما أعادت الأمل إلى عموم الأمة والإنسانية جمعاء، حيث مشهد التضامن الشعبي السياسي وحجم الإدانة لآلة الحرب الصهيونية وحاضنتها السياسية في العواصم الغربية في أمريكا وأوروبا فضلاً عن «الحاضنة الإقليمية» المستجدة.

لقد أسهم هذا الوضع في إطلاق حراك شعبي مغربي يضع إلغاء التطبيع وإغلاق مكتب الاتصال الصهيوني بالرباط في صدارة مطالبه، حيث تشهد المدن المغربية وقفات احتجاجية شبه يومية وتظاهرات أسبوعية وطنية وجهوية تتنافس في تنظيمها والدعوة إليها هيئتان؛ الأولى تحت اسم مجموعة العمل من أجل فلسطين وتضم إسلاميين وقوميين ويساريين، والهيئة الثانية تحت اسم الجبهة الشعبية من أجل فلسطين ومناهضة التطبيع وتضم إسلاميين ويساريين جذريين، وكلتاهما تلقيان تجاوبا شعبيا كبيرا وتحظيان بتأييد جماهيري واسع يعكسه حجم الحضور في المظاهرات وعدد التوقيعات على العرائض المطالبة بإلغاء التطبيع[2].

وما ميز هذا الحراك الداعم للقضية الفلسطينية والمندد بالعدوان الصهيوني على الشعب الفلسطيني هو تعامل السلطة معه إما بالترخيص أو بغض الطرف، ماعدا في حالتين؛ تتعلق الأولى

(1) وائل بورشاشن، موقع هسبريس: الطاهر بنجلون: إسرائيل تنال مباركة أمريكية وأوروبية في اقتراف الإبادة الجماعية، بتاريخ:19 أكتوبر 2023.

(2) عريضة شعبية بمبادرة كن مجموعة العمل من أجل فلسطين أسندت وكالتها للنقيب عبد الرحمان بن عمر وشخصيات من انتماءات مختلفة، موقع هسبريس، نشر بتاريخ: 19 يناير 2024.

بمنع مسيرة جهوية كان مقررا أن تشهدها مدينة أكادير التي يسيرها مجلسها الجماعي رئيس الحكومة ويتولى منصب الوالي فيها وزير التربية والتعليم السابق المعروف بدفاعه عن التطبيع.

كما كان لافتا أيضا الموقف غير المنتظر القاضي بمنع لجنة العريضة الشعبية المطالبة بإلغاء التطبيع من إيداع العريضة لدى رئاسة الحكومة ورفض تسلمها، وهي العريضة التي تم إعدادها وفقا للشروط المنصوص عليها في القانون[1]، ووصل عدد الموقعين عليها إلى ما يزيد عن عشرة آلاف مواطن متجاوزة العدد المطلوب قانونيا والمحددة في 4000 توقيع. وقد بررت الحكومة على لسان الناطق باسمها هذا الموقف باعتبارات تقنية[2]؛ في ظل حالة من الأزمات المتلاحقة التي هيمنت على الأداء السياسي العام، خاصة على مستوى الحكومة التي لا تخرج من أزمة إلا للدخول في أخرى؛ من الغلاء إلى الزلزال ومن الاحتجاجات المناهضة التطبيع في ضوء العدوان على غزة إلى أزمة إضرابات التعليم وتعطيل الموسم الدراسي لما يزيد عن ثلاثة أشهر، ومن إضرابات الأساتذة إلى ملفات الفساد التي كشفت عن نوع النخبة التي حملتها انتخابات 2021، حيث ظلت في كل هذه الملفات سمات العجز والفشل والفساد هي العنوان الرئيسي للحالة السياسية بالمغرب.

أما حزب العدالة والتنمية، فقد كان خلال هذه السنة في قلب سجال سياسي كبير على إثر صدور بيان من الديوان الملكي عبَّر فيه عن رفضه لموقف حزب «العدالة والتنمية» من التطبيع، واعتبر تدخل الحزب في السياسة الخارجية للمغرب أمرا مرفوضاً، وانتقد موقف الحزب الذي استهجن فيه المواقف الأخيرة لوزير الخارجية التي يبدو فيها وكأنه يدافع عن الكيان الصهيوني في بعض اللقاءات الإفريقية والأوروبية، في الوقت الذي يواصل فيه الاحتلال الإسرائيلي عدوانه الإجرامي على إخواننا الفلسطينيين؛ كما انتقد ما اعتبره «تجاوزات غير مسؤولة ومغالطات خطيرة فيما يتعلق بالعلاقات بين المملكة المغربية ودولة إسرائيل، وربطها بآخر التطورات التي تعرفها الأراضي الفلسطينية المحتلة».

كما أكد البيان أن «السياسة الخارجية للمملكة هي من اختصاص جلالة الملك، بحكم الدستور ويدبرها بناء على الثوابت الوطنية والمصالح العليا للبلاد، وفي مقدمتها قضية الوحدة الترابية».

وفي تفاعلها مع بيان الديوان الملكي، أصدرت الأمانة العامة لحزب العدالة والتنمية بياناً في 14 مارس 2023، نفت فيه نفياً مطلقاً كل ما يمكن أن يفهم من بلاغها المذكور أنه تدخل في الاختصاصات

(1) ظهير شريف رقم 1-16-107 صادر في 23 من شوال 1437 (28 يوليو 2016) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 14-44 بتحديد شروط وكيفيات ممارسة الحق في تقديم العرائض إلى السلطات العمومية.
(2) تصريح عقب انعقاد المجلس الحكومي، نقلته مختلف المواقع الإلكترونية بتاريخ: 10 يناير 2024.

الدستوريــة للملك وأدواره الإستراتيجية، وأن ممارسات الحزب ومواقفه مقيدة بما يخوله الدستور لأي حزب سياسي، في إطار حرية الرأي والتعبير المكفولة بكل أشكالها بمقتضى الدستور.

وواصلــت الحركــة الإسلاميــة خــلال 2023، أداءهــا المعتــاد، حيث هيمنــت الرهانــات الداخلية والتنظيميــة مــع حضور لافت في الاحتجاجات الاجتماعية، بالنسبة لجماعة العدل والإحسان، وقضايا التدافــع حول الأسرة والقيم بالنسبة لحركة التوحيد والإصــلاح، والانخراط التنافسي في قضايا دعم فلسطين ومناهضة التطبيع والمشاركة في أعمال الإنقاذ وإغاثة متضرري زلزال الحوز[1].

(1) المغرب في العام 2023، امحمد الهلالي، موقع جمعية محموعة التفكير الاستراتيجي، 2024.

أولويات الحركات الإسلامية المعتدلة للعام 2024

يمكن القول إن الحركات الإسلامية المعتدلة حظيت بزخم غير مسبوق في ظل «طوفان الأقصى» في الربع الأخير من العام 2023، كما شهدت في العديد من الأقطار حالة من التعافي المستمر، سعياً لاستعادة حضورها في الساحات المختلفة أو تعزيزه، على الرغم من التراجعات التي حدثت في بعض الساحات، لاسيّما في تونس والمغرب.

ولعل من أبرز الأولويات في العام 2023، التي من شأنها أن تزيد من قدرة الحركات الإسلامية على تحقيق مزيد من التكيّف الإيجابي وتعزيز الحضور السياسي والشعبي:

تشكيل إطار حقوقي-إعلامي موسع وضاغط وعابر للجنسيات في مجال حقوق الإنسان؛ متمرس في قضايا الجرائم العنصرية وجرائم الإبادة الجماعية والتهجير القسري، لمحاسبة الاحتلال الصهيوني على جرائمه غير المسبوقة، التي اقترفها في حق الشعب الفلسطيني (رداً على «طوفان الأقصى») وما يزال. وذلك لضمان استثمار الزخم الإقليمي والدولي، حقوقياً وإعلامياً، في صالح القضية الفلسطينية، وحقوق الشعب الفلسطيني المضطهد؛ وبما يكفل الحؤول دون تملصه من الملاحقة الدولية بعد توقف إطلاق النار، ولضمان استمرار التآكل في صورته الآدمية عالمياً.

مواجهة أي محاولة لاستئناف قطار التطبيع العربي مع الكيان الصهيوني، كما مواجهة تداعياته الخطيرة على فلسطين والمقدسات والأمة؛ وبلورة مشاريع لتحصين الشعوب العربية من التأثر سلباً بأي موجات مستقبلية للتطبيع الرسمي الاقتصادي، لاسيما عقب انتهاء وقائع «طوفان الأقصى» وأن تضع الحرب أوزارها.

ويقترح تشكيل إطار شعبي عربي جماعي لتنسيق الجهود في مواجهة موجات التطبيع ولتحريك الشارع العربي والإسلامي للتصدي لعمليات الاختراق، بحيث ينبثق عن هذا الإطار لجان فرعية على المستوى القطري تنظّم الجهود الشعبية في كل دولة.

ومن المهم الحرص على ديمومة الفعل الشعبي الرافض للتطبيع مع الاحتلال، بشتى الوسائل والآليات.

1. تحقيق المزيد من الانفتاح على القوى السياسية والمجتمعية على المستوى الوطني، بما يسهم في بنـاء وتعزيز الشراكات والتحالفات الوطنيـة. ومن المهم أن تبادر الحركات الإسلامية في كل قُطر لدعوة مختلف اللافتات السياسية والمجتمعية لتكريس مفهوم «الجماعة الوطنية» التي تلتقي على المصالـح الوطنية العليا، وعلى مواجهة التحديـات والتهديدات والأخطار التي تتهدد الدولة وتعيق تطوّرها وتقدُّمها.

2. تعزيز دور ملتقى العدالة والديمقراطية الذي يشكّل إطاراً تنسيقياً بين اللافتات الإسلامية المعتدلة، مـن أجـل تحقيق خطوات عملية على صعيد الحوار مع أطراف دولية مؤثرة، بما يسهم في مواجهة الجهـود التـي تقودها دول الثورة المضادة للربيع العربي من أجل تشويه صورة الحركات الإسلامية المعتدلة وللتشكيك في الدوافع التي تقف وراء حراك الشارع العربي.

3. إحيـاء نتائج قمـة كوالالمبور الإسلامية، بما يصلح أن يشكل أرضيـة لشراكات حقيقية، وبالأخص فـي مجـال إرساء قيم الثقافة والحرية والعدالة؛ عبر طرح تصورات لإنشاء مؤسسات تحرص على بلـورة التصـورات الخطابية على أرض الواقـع في الشارع العربي والإسلامـي. وقد برزت الحاجة الماسـة لتلك المؤسسات فـي إطار «طوفان الأقصى»، لاسيما عقب العجز المخجل المتعلق بملف المساعـدات الإنسانيـة العاجلة لقطـاع غزة، وكسر الحصـار الصهيو-أمريكي الـذي ضُرب على القطاع بصورة يندى لها حبين الإنسانية.

4. مواجهـة التداعيـات السلبيـة لتطورات الوضع في السـودان وتونس والمغرب علـى صورة الحركة الإسلامية بعامة (عبر تحميلها تبعات أخطاء المرحلة السابقة)، وكذلك تجاوز الانعكاسات السلبية التي لحقت بالحركة الإسلامية فيها، نتيجة التغييرات الكبيرة التي شهدتها، وما لحق بالحركة من استهداف وإقصاء عن المشهد السياسي.

5. البحـث عـن مقاربة سياسية تسهم في خروج المشهد المصري من حالة انسداد الأفق؛ على الرغم مـن إدراك التعقيـدات الكبيـرة التي تعترض ذلك، وبلورة آليـات ذات كفاءة عاليـة لتنسيق جهود المعارضـة المصريـة، وتجـاوز إشكالات الوضـع الحالي. لاسيمـا في ظل انكشـاف عجز سلطة السيسـي عـن إيقاف تدهور الجنيه المصري، الذي وصل إلـى مستويات قياسية في الهبوط، أمام الدولار، في سعريه: الرسمي وفي السوق السوداء، فضلاً عن تضاعف الفارق بين السعرين..!! بما يشكل فرصة حقيقية لإعادة الوهج للخيار الإسلامي-الوطني.

الحركات السلفيّة المتشدّدة

- تنظيم الدولة الإسلامية «داعش»

- القاعدة

- هيئة تحرير الشام

أ.فايز الجولاني

مجموعة التفكير الاستراتيجي

اسطنبول – تركيا 2024

الحركات السلفيّة المتشدّدة

تنظيم الدولة الإسلامية.. «داعش».. القاعدة.. هيئة تحرير الشام

الملخّص التنفيذي

لـم تتجـاوز التنظيمـات السلفيّـة المتشـدّدة إشكالية اغتيال خلفائهـا وقادتها، في إطـار ما عُرف بـ«استراتيجيـة قطع الرؤوس»، وتطهيـر مواقعها الجغرافية، وتجفيف مصادرهـا الاقتصادية، وحصار خطابها الفكري والإعلامي.

فقـد خسر تنظيـم داعش، عبر الحملات الدوليـة التي استهدفت قياداته خـلال العقد الأخير، ما يزيـد عـن (50) قيادياً من مؤسسـي التنظيم، من أبرزهم زعيم التنظيم «أبـو بكر البغدادي» (2013–2019)؛ وخلفاؤه الثلاثة: أبو إبراهيم الهاشمي القرشي (2019–2022)، أبو الحسن الهاشمي القرشي (2022–2022)، وأبـو الحُسيـن الحُسيّنـي القرشي (2022–2023)؛ فضلاً عـن مقتل ما يقرب من (100) مـن قياداتـه الرئيسية (من المستوى المتوسط)، ومئات القـادة الميدانيين واللوجستيين. فيما التزم تنظيم القاعدة الصمت حيال الإعلان عن اغتيال قائده التاريخي الثاني: أيمن الظواهري، دون أن يعلن عن اختيار خليفة له أو ينفي اغتياله.

فيمـا تُشيـر كافة المعطيـات الراهنة إلـى أن أداء التنظيمات السلفية المتشـددة في العام الجديد 2023، سـوف يتخـذ منحى تصاعديـاً، لاعتبارات عديدة أهمهـا: السياق الإقليمـي والدولي الراهن، الـذي يُحفز نشاط تنظيمات العنف والإرهاب (تراجع معدلات الاستقرار السياسي والعسكري والأمني والاقتصـادي والاجتماعي والنفسي والصحي)، الحـرب العالمية «الباردة»، الاستقطاب الدولي)؛ وحالة التنظيمات المتشددة نفسها التي سعت إلى إعادة بناء صفوفها، والتي يغلب عليها التوجه نحو الاعتماد علـى البنيـة «اللامركزيـة»، واستراتيجية «الكرّ والفرّ»، للـردّ على الضربات الكبيـرة التي تعرضت لها فـي العام 2023، وإعادة البريق والجاذبيـة لخطابها الفكري التعبوي (الانتشاري). فضلاً عن تحقيقها اختراقاً جغرافياً نوعياً (في إفريقيا) والتخطيط لعمليات في السودان (من كلا التنظيمين). ناهيك عن توعد القاعدة بتنفيذ عمليات ضد أميركا و«إسرائيل» وحلفائهما.

تبنى تنظيم «داعش» المسؤولية عن 838 هجوماً على المستوى العالمي عام 2023 (باستثناء شهر ديسمبر)، مما يعني انخفاضاً في الهجمات بنسبة 53%. والتزم فرعه في مصر الهدوء هذا العام، لينضم إلى الفرعين النائمين الآخرين في ليبيا واليمن. وتراجعت عمليات التنظيم بصورة غير مسبوقة في العراق، فيما تبنى فرعه في أفغانستان المسؤولية عن عدد يسير من الهجمات. كما أن فروعه في إفريقيا تبنت عدداً أقل من الهجمات، باستثناء فرع الساحل، الذي توسع في شرقي مالي، وتبنى هجمات كبيرة في النيجر.

وقد حوّل تنظيم «داعش» حملته الدعائية، منذ خسارته لباغوز في 2019، لتركز على «توسعه» و«انتصاراته» في إفريقيا جنوب الصحراء، التي يحتفظ فيها بخمسة فروع: فرع ولاية غرب إفريقيا «إيسواب» الذي يركز على نيجيريا، وفرع ولاية وسط إفريقيا الذي يركز على جمهورية الكونغو الديمقراطية، والذي يقوم أحياناً بتنفيذ عمليات توغل في أوغندا، وفرع الساحل وفرع موزامبيق وفرع الصومال. وخاض تنظيم «داعش» و«بوكو حرام»، في شمال شرقي نيجيريا، وفي مالي وبوركينا فاسو، معارك دامية وصراعاً محموماً.

تتباين التقارير المعلوماتية العالمية في تقديراتها الخاصة بأعداد أفراد تنظيم «الدولة الإسلامية» بين بضعة آلاف، وعشرات الآلاف من المقاتلين، فضلاً عن الخزان البشري «المحتمل» من المؤيدين والأنصار وعائلاتهم، ممن تتراوح أعدادهم تقديرياً بين (50–100) ألف مُناصر.

وقد تمكن التنظيم، علاوة على استمرار مجموعاته في سوريا في شنّ هجمات متنوعة، من نقل ثقله التنظيمي إلى عدد من الفروع الرئيسية في إفريقيا وآسيا.

واعتمد التنظيم سياسة «التصعيد التنظيمي»؛ لتعويض النقص في قيادته البارزة. كما لجأ، اقتصادياً، إلى العملات المشفَّرة لزيادة مرونته المالية.

أما تصاعُد عملياته الميدانية في سوريا، فتُؤكد اتساع مساحات تحرُّكه، واستتباعاً زيادة أعداد خلاياه وأفراده المدربين المنخرطين في العمليات؛ مما يعني أنّ التنظيم دخل المرحلة الثانية بعد انتهائه من المرحلة الأولى التي كانت تركّز على إعداد معسكرات تدريبية وتشكيل خلايا نوعية للعمل على مواجهة النظام أو تثبيت نقاط متقدمة في مناطق أقرب للمدن الحضرية من القواعد الجبلية التي ينتشر فيها عناصر التنظيم.

أمـا تنظيـم القاعدة، فيمرُّ بواحدة من أضعف مراحله. فهو بلا قيادة معلنة منذ أكثر من سنة، عقب مقتل زعيمه أيمن الظواهري عام 2022. ويترافق التكتم الذي تلتزمه قيادة هذا التنظيم (لم تؤكد مقتل الظواهـري ولـم تنفه، ولم تعلن عن اسم خليفتـه)، مع تقارير مختلفة تؤكد أن «القاعدة» تعيد تموضعها فـي أفغانستـان، بما تشكله من ملاذٍ حاضـنٍ آمن، ودعم لوجستي نوعـيّ. وإنْ أسهمت مصالح طالبان الإقليمية والدولية في إشكالية استثمار الأراضي الأفغانية مسرحاً لعملياته.

وإذا كان هذا حال «قيادة القاعدة»، فإن فروع التنظيم لا تبدو في وضع مختلف كثيراً. وبين كل فروع التنظيم، يبدو فرع الساحل الإفريقي الأكثر نشاطاً. أما المشرق العربي، فيبدو التنظيم فيه أكثر ضعفاً. وعلـى الرغـم من وجود فرع له في سورياً (حراس الديـن)، فإن وجوده محصور في شمال غربي البلاد الخاضـع لسلطـة «تحرير الشام». فيما يكاد نشاط التنظيم فـي منطقة الخليج العربي، أن ينحصر في بعض المناطـق باليمن. أما في شبه جزيرة سيناء المصرية، فإن وضع التنظيم يبدو بالغ الضعف. كما أن وضع فرعه في القرن الإفريقي يبدو صعباً، إذ تسجل «حركة الشباب» تراجعاً واضحاً ومستمراً في مناطق انتشارها بالصومال في مواجهة القوات الحكومية الصومالية التي تحظى بدعم جوي أميركي.

وبينمـا دعا تنظيم القاعدة المسلميـن إلى المشاركة في القتال إلى جانب المسلحين الفلسطينيين، فإن موقف تنظيم الدولة الإسلامية، لم يحمل أي إشادة بالفصائل الفلسطينية، ولم يدعُ المسلمين إلى دعم حماس. وكان التنظيم قد اتهم حماس في السابق بقمع أتباعه في قطاع غزة. وبدلاً من ذلك، ركز تنظيـم الدولـة على التحريض على تنفيذ هجمات انتقاميـة على مستوى العالم، من بينها هجمات ضد الحكومات العربية التي اتهمها بـ «حماية» إسرائيل.

وفـي ضـوء المعادلات الدوليـة والإقليمية المتسارعة، ما زالت «هيئة تحريـر الشام» تسعى لحماية وجودهـا فـي الواقع السـوري، والإجابـة على سـؤال كينونتها الجهاديـة وحِراكها الميدانـي في ضوء الاستهداف الروسي، وعلاقاتها التحالفية؛ وتجاوز الإشكال الداخلي المتعلق ببوصلة المرحلة القادمة، في ضوء المتغيرات المتقلبة في المشهد السوري وترتيبات المسار السياسي. وقد أعلنت «هيئة تحرير الشام»، رفض المباحثات التي تجريها السلطات التركية مع النظام السوري في موسكو، لما تشكله من خطر على الثورة، متوعداً بمواصلة الإعداد والتجهيز لـ «تحرير دمشق».

يُتوقع أن يستمر تنظيم داعش في لجوئه للتمويه والترميز القيادي، بدلاً من التصريح. كما يُتوقع أن يستمر زخم عملياته في العراق والشام عبر استراتيجية الكرّ والفرّ، وتكتيك تحرير الأسرى عبر مهاجمة السجون. وعليه، لا يُتوقّع أن تشهد خارطة السيطرة العسكرية في النصف الأول من عام 2024، أيَّ تغيّر في نسب السيطرة بين القوى المحلية.

ويُتوقَّع أن تتجه هجمات التنظيم في الفترة المقبلة إلى استهداف متصاعد للحواجز العسكرية لقوات النظام والميليشيات الإيرانية بغرض التموُّل منها عَبْر الاستيلاء على الآليات والذخائر والأسلحة، وبغرض دفع تلك الحواجز للانسحاب من المنطقة عَبْر تركيز الهجمات واستمرارها عليها. بالنتيجة يسعى التنظيم للتحكُّم شِبه المطلَق بعقد التواصل في البادية، في ظل سَعْي التنظيم للتحكُّم بعقدة الطرق الرابطة مع العراق وسط سورية ثمَّ التهيُّؤ للمرحلة التالية القائمة على إعادة التموضع والانتشار وتنفيذ هجمات ضدّ مدن مركزية في المنطقة. فقد يتطور الواقع الميداني عام 2024 (عبر سيطرة التنظيم على عُقَد مرورية ومدنية مهمة في البادية السورية)، إلا أن تحقيق ذلك ليس مرهوناً بالضرورة بالاستمرار، فقد يتراجع داعش عن الخُطوة لقاءَ مكاسب مادية أو عسكرية تزيد من تفوُّقه في منطقة شرق الفرات.

أما انزلاق أطراف النزاع في إدلب إلى مواجهة مفتوحة، وقبله، فيبدو مستبعداً. لكن هذا لا يعني عدم استمرار التصعيد وحملات القصف بين فترة وأخرى بغرض استمرار الضغط المتبادَل ومحاولة تغيير قواعد الاشتباك؛ مما قد يؤدي تِباعاً إلى تآكُل التَّهْدِئة، ومحاولة توسيع هامش التحرُّك الميدانيّ على الأرض.

ويطمح داعش من خلال إعادة انتشار مجموعاته في جنوب ليبيا، إلى تعزيز وجوده، بداية من ليبيا، ومروراً بالساحل والصحراء، وانتهاء بغرب إفريقيا ووسطها.

ويمكن القول إن قارة إفريقيا باتت تمثل بيئة حاضنة للتنظيمات المتطرفة بعامة، وفي مقدمتها تنظيم داعش، الذي بات ينظر إليها على أنها المستقبل بالنسبة إلى انتشاره الخارجي، وأنها يمكن أن تكون مقرّاً لعاصمة خلافته المزعومة؛ حيث يسعى التنظيم إلى الاستفادة من هشاشة الأوضاع السياسية والأمنية، وانتشار الهيمنة القبلية، وهو ما يعكس ضعف سلطة الدولة أمام تنامي دور التنظيمات المتطرفة لملء ذلك الفراغ الناتج عن تراجع سلطة الدولة، مما يمثّل فرصة سانحة لداعش للتمدد والانتشار داخل القارة.

ومـن المرجـح أن تشهـد المرحلة المقبلـة صداماً عنيفاً فـي القرن الإفريقي، عقـب إعلان رئيس الحكومـة الصوماليـة الجديد، عـن المواجهة مع «حركة الشباب»، في ظل رغبـة كلّ طرف في التأكيد على قوته.

وقـد شهـدت الآونة الأخيـرة تصاعداً كبيراً في إعـراب التنظيمات المتشددة عـن سعيها للحضور والنشاط في السودان.

ويُنتظـر أن يكثـف تنظيم القاعدة اعتماده علـى فروعه بُغية تأكيد وجـوده واستمراريته، بل وتأكيد قدرتـه علـى تصدر المشهد الجهادي، بعد سقوط دولة «داعش»، مستغلاً قوة هذه الفروع وقدرتها على التحرك وتنفيذ عمليات نوعية في بيئاتها المحلية.

فيما لا يتوقع أن يؤثر مقتل الظواهري جوهرياً على التنظيم، ومن المحتمل أن يتولى التنظيم قيادي أكثر شباباً من الظواهري، فيعمل على إعادة هيكلته وإعادة نشاطه في بؤر ضعفت إلى حد كبير.

ويتوقع أن يستهدف تنظيم القاعدة مشروعات المبادرة الصينية، في أفغانستان، أو باكستان.

ومـن المحتمـل أن تستمر عمليات الدمج بين القتال المعولم والمحلي، من أجل القضاء على سلسلة الانشقاقات التي طالت التنظيم.

ومـن المُنتظر أن ينفـذ تنظيم القاعدة عمليات نوعية، تستهدف أميركا وإسرائيل والدول المتواطئة معهمـا فـي العـدوان على غـزة، مع الحرص علـى تجنب وقوع ضحايـا ضمن المدنييـن (وفق التحول الخطابـي المعلن على لسان «سيف العـدل»، الخليفة المرجح للظواهري)، ودونما توريط حركة طالبان في أي من العمليات المستقبلية.

حصاد التنظيمات السلفية المتشددة في العام 2023

داعـــش

هيكلية تنظيم «داعش»

شهـدت «الجغرافيا العسكريـة» لتنظيم داعش العديد من التحـولات الدرامية خلال العقد الأخير، عبـر صـولات الصراع وجولاته الدامية، وبفعل الحملات الدولية المكثفة التي استدفت ميادين التنظيم وجيوب تواجده، أنى وُجدت. فبعد أن بلغت مساحات سيطرته قرابة (282 ألف كم^2) في العام 2014[1] (مـا يزيـد عن ثلث مساحة العراق والشام البالغـة: 632 ألف كم^2)، سقط آخر معقل لتنظيم داعش في باغوز في سورية في آذار/مارس 2019.

تباينت تقديرات المحللين والدوائر الأمنية العالمية في تقدير عدد ولايات تنظيم الدولة الإسلامية، وتتراوحـت مـا بين (14-31) ولاية (فضلاً عن ستة أفرع لـم يُعلن عنها كولايات)، ولديه (5) دواوين أو وزارات، وثمـة إدارة واحـدة مسئولة عـن الإشراف على الولايات خارج سوريـا والعراق. وألغى التنظيم مسئوليات العديد من الولايات كالكهرباء والحسبة وغيرها.

يتربـع ما يُدعى بـ«الخليفة» على رأس التنظيم. ومـا زال التعريف بالكنى مستخدماً، لأسباب أمنية، حتـى بين عناصر التنظيـم نفسه. ومن تحت الخليفة يوجد، وفقاً للهيكل التنظيمي «المُحَدَّث»: مجلس الشـورى؛ واللجنـة المفوضة التي ينضـوي تحتها طبقات قيادية أخرى، هـي: الإدارة العامة؛ المتحدث باسـم التنظيـم؛ المدير المالي؛ الجيش العام؛ التجهيزات العامـة. كما يأتي تحتها عدة ولايات تشمل: قاضي ولايات العراق؛ قائد الأمن العام؛ الإدارة العامة؛ المشرف الطبي العام[2].

(1) في بيان نُشر سنة 2020، قدرت وزارة الخارجية الأمريكية أن ثمانية ملايين شخص عاشوا تحت سيطرة الدولة الإسلامية.

(2) داعش، الهيكل التنظيمي من الداخل (ملف)، المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، 2023/8/4.

تاريخ الخرائط الميدانية لعمليات تنظيم «داعش» في إفريقيا:

يتواجد تنظيم داعش في أكثر من 10 بلدان إفريقية، وأبرز وكلائه في إفريقيا جماعات ليبية تمكنت في عامي 2014 و 2015 من السيطرة على مجموعة من المدن الليبية، وتهديد ما يسمى «الهلال النفطي» في الساحل الليبي.

وقعت أهم الانشقاقات عن تنظيم القاعدة لمبايعة تنظيم «داعش» في أواخر عام 2014 وأوائل العام 2015. فقد انشقت مجموعة من أعضاء تنظيم القاعدة في بلاد المغرب بالجزائر، وشكلت «جماعة جند الخلافة»؛ فضلاً عن انشقاق جماعة «بوكو حرام» النيجيرية. وفي فبراير/ شباط 2015، انشقت مجموعة من مقاتلي جماعة «المرابطون»، وهي جماعة تنشط في دول مالي والنيجر والجزائر؛ كما انشقت جماعة «بيت المقدس» في مارس/ آذار. وبات التنظيم موجودا في 7 دول إفريقية، في شكل مجموعات مسلحة (في: مصر ليبيا والجزائر وتونس ونيجيريا ومالي والنيجر)، بينما يوجد في شكل خلايا نائمة في دول أخرى لا تقل عن 3 (وهي: المغرب وموريتانيا و السودان).

الولايات الحالية لتنظيم «داعش» (16 ولاية تقديرياً):

1. العراق.
2. الشام.
3. لبنان.
4. اليمن.
5. سيناء.
6. ليبيا.
7. غرب إفريقيا.
8. وسط إفريقيا.
9. الساحل.
10. موزمبيق.
11. الصومال.
12. خراسان (أفغانستان).
13. باكستان.
14. الهند.
15. القوقاز.
16. شرق آسيا.

أفرع داعشية لم يُعلن عنها ولاياتٍ رسمية (6 فروع):

1. جنود الخلافة في إندونيسيا.
2. جنود الخلافة في بنجلادش.
3. جنود الخلافة في سِرلانكا.
4. جنود الخلافة في إيران.
5. جنود الخلافة في تونس.
6. جنود الخلافة في الجزائر.

الخطاب الإعلامي للتنظيم (تخوين المخالفين وإسقاط شرعيتهم)[1]:

مـا فتئ الخطاب الإعلامـي للتنظيم – بجميع أشكاله – يكيل اتهامـات التكفير والتخوين، مُهاجماً العديـد مـن الجهات، التـي احتكّ أو يحتكّ معها في مساحات عمله ونشاطـه، وكانت في أحيان سابقة تتوافـق مـع رؤاه بصـورة أو أخرى، أمثال «تنظيـم القاعدة» و«طالبان» و«هيئة تحريـر الشام – هتش»؛ أو الجماعـات والحـركات الإسلامية الأخرى مثـل «تنظيم الإخوان المسلميـن» و«حماس»؛ إضافة إلى الهيئـات الشرعية والعُلمائية الإسلامية المختلفـة؛ بنزعة تسعى لاحتكار الحق الديني وتثبيت شرعيته فـي مقابل إسقاط شرعية تلك الجهات أمـام مناصريه وعموم المتابعين، مُنطلقاً في خطابه الإعلامي

(1) الخطاب الإعلامي لتنظيم داعش ودوافعه الفكرية، قراءة في نتاجه الإعلامي والشرعي في مرحلة ما بعد البغدادي، المرجع السابق.

ضـد تلـك الجهـات المتباينة من موقف العداء المطلـق والتضاد التام في المشـروع والرؤية، مما خلق حالة من التصادم الدائم وصلت في كثير من الأحيان إلى الاقتتال العسكري المباشر، مع «طالبان» في أفغانستان و«تنظيم القاعدة» في إفريقيا و«هتش» في سوريا، فضلاً عن فصائل قوى الثورة والمعارضة السوريـة؛ حيـث لا يرى فرقاً بيـن قتالها وقتال «التحالـف الصليبي» أو الأنظمـة والحكومات المحلية الأخـرى. بـل تمنح أدبياتـه الخطابية الأولوية في قتالهـا (من ناحية الوقت والجهـد)، بناءً على قاعدة أن «قتـال المرتديـن أولى من قتال الكافرين»؛ بما يُسوِّل لنفسه شرعيـة استباحة دماء تلك الجماعات وأموالهـا وتطبيـق «أحـكام الردة» عليهـا. ويلعب «الشرعيون» الـدور الأكبر في صياغـة هذا الخطاب وتوجيهـه، حسب أولويات التنظيم. ويتخذ التنظيم مـن حجج الامتناع عن «تطبيق الشريعة الإسلامية» أو المشاركـة فـي الحياة السياسية أو مجرد مخالفته وانتقاده ذرائـعَ لتكفير تلك الجماعات والجهات، وإطلاق مُسمَّيات «الصحوات» و«المرتدين» عليها.

حصاد داعش في العام 2023

تبنـى تنظيم الدولـة الإسلامية المسؤولية عمـا مجموعه 838 هجوماً علـى المستوى العالمي في 2023، باستثنـاء شهـر ديسمبـر/ كانون الأول، مقارنة بـ 1811 هجوماً خلال نفـس الفترة من العام الماضـي، وهـو ما يعنـي انخفاضاً في الهجمات بنسبـة 53 في المئة. فيما استمـر مسلسل خساراته لقادته.

والتـزم فـرع التنظيم في مصر الهدوء هذا العـام، لينضم إلى الفرعين النائميـن الآخرين في ليبيا واليمـن. وفي غضـون ذلك، تبنى فرعه في أفغانستان المسؤولية عن جـزء يسير من الهجمات مقارنة بعدد الهجمات التي تبنى المسؤولية عن تنفيذها العام الماضي. كما أن فروع التنظيم في إفريقيا تبنت عـدداً أقـل من الهجمات، باستثناء فرع الساحل، الذي توسع في شرقي مالي، وتبنى هجمات كبيرة في النيجر، وركز على أنشطة دعائية، وكذلك فرعه في الفلبين.

وفـي الفتـرة مـا بين يوليو/ تموز وأكتوبـر/ تشرين الأول، نشر تنظيم الدولـة تقارير وصوراً تُظهر «حمـلات عسكرية» زعم التنظيم تنفيذهـا منذ مايو/ أيار بهدف «محاربة الجريمة» وتطبيق «العدالة». وبدا أن مواده الدعائية تروج لتطبيق الشريعة الإسلامية في المناطق الحدودية بين مالي والنيجر، حيث يقوم بدور السلطة المحلية الفعلية.

وفـي النيجـر، في أعقـاب انقلاب يوليو/ تموز العسكري في البلاد، تبنـى تنظيم الدولة سلسلة من الهجمـات تسببـت بإصابات بشرية جماعية ضد الجيش في غربي البـلاد. وتفيد التقارير بأن هجوماً واحـداً وقـع في أوائل أكتوبر/ تشرين الأول أودى بحياة قرابـة 60 جندياً، مما دفع حكومة النيجر إلى إعلان الحداد ثلاثة أيام.

الهجمات المعلنة من جانب تنظيم الدولة الإسلامية حسب المنطقة 2018-2023

(ملاحظة: أرقام 2023 تغطي الفترة من يناير- نوفمبر)

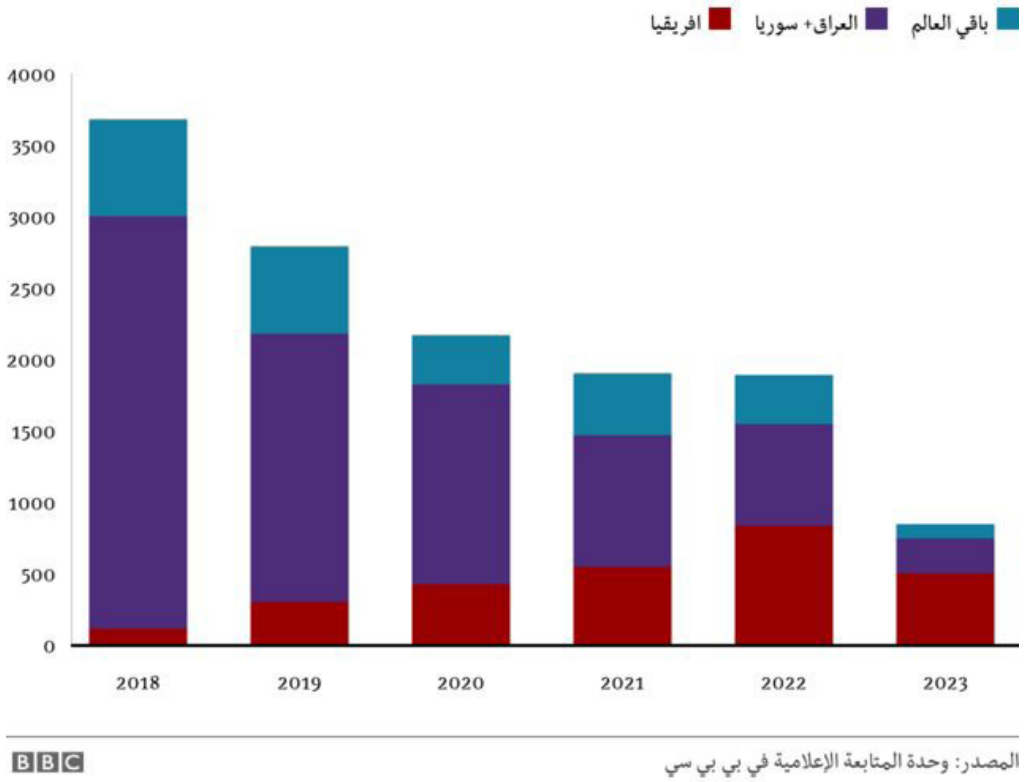

وتبنت فروع التنظيم 20 هجوماً، منذ يوليو/ تموز هذا العام.

مقارنة مع سبع هجمات عام 2022[1].

(1) ما الذي حدث لتنظيم الدولة الإسلامية في 2023؟، مينا اللامي، بي بي سي عربي، 2023/12/27.

أولاً: في سوريا:

تبنى تنظيم داعش المسؤولية عن 112 هجوماً في سوريا هذا العام (باستثناء شهر ديسمبر)، في انخفاض عن الهجمات التي نفذها العام الماضي والتي بلغ عددها 292[1]. فيما تصاعدت عمليات التنظيم منذ منتصف العام مقارنة مع نصفه الأول؛ حيث يبرز الاختلاف الواضح في مساحة التحرّك وعدد عمليّات الاستهداف عن الفترات السابقة.

ووفقاً لخريطة السيطرة العسكرية التي دأب «مركز جسور للدراسات» على إصدارها سنوياً، لم تُظهِر خريطة النفوذ العسكري في سورية حتى نهاية عام 2023 أيَّ تغيُّر في حدود السيطرة وخطوط التماسّ بين القوى المحلية على الأرض، وبقيت نِسَب السيطرة ثابتة كلياً بين أطراف النزاع في سوريّة، والتي تمَّ تسجيلها نهاية شباط/ فبراير 2020. فبموجب اتفاق وَقْف إطلاق النار بين تركيا وروسيا في 05/03/2020، شهدت الخريطة السورية أطول فترة تهدئة منذ اندلاع النزاع، أي 46 شهراً، بقيت فيها مناطق السيطرة ثابتة بين قوات النظام السوري (63.38%) وفصائل المعارضة السورية (10.98%) وقوات سوريا الديمقراطية «قسد» (25.64%)؛ بعد خروج «داعش» من معادلة السيطرة الميدانية الجغرافية منذ شباط/ فبراير 2019. ومع ذلك، استمرّت الخلايا التابعة له بالنشاط ضد قوات النظام والقوات الروسية والإيرانية وقوات «قسد».

وتُعَدّ مساحات تحرُّك التنظيم في سورية امتداداً طبيعيّاً لمواقع تمركزه الرئيسية، وهي عبارة عن سلاسل جبلية داخل البادية السورية تُكوّن عُقَداً في مساحات جغرافية وَعِرة، تمنحه مخابئ طبيعيّة، ومواقع قريبة من شبكات الطرق الرئيسية والفرعية في امتداد البادية السورية، إلى جانب سلسلة تلال منتشرة في بادية الصور شمالي دير الزور، والتي تمنحه القدرة للانطلاق منها جنوباً نحو نواحي دير الزور -شرقي النهر- أو شمالاً نحو الحسكة.

وتتركز هذه العُقَد في المناطق الآتية: سلسلة تلال الباغوز المتصلة ببادية كبيسة وتلال وادي حوران في محافظة الأنبار غربي العراق؛ بادية الصور شمال دير الزور ومنها تنطلق معظم خلايا التنظيم نحو أنحاء المحافظة، في مناطق سيطرة قسد؛ سلسلة جبال البشري جنوبي الرقة والمتصلة ببادية الرصافة؛ مثلث تلال الوديان، بيوض، حمارين، غربي الرقة القريبة من منطقة مطار الطبقة العسكري؛ سلسلة من المقرات/ المضافات التي تُعَدّ قاعدة متقدمة للتوجُّه نحو طرق أثريا المرتبطة بناحية

(1) ما الذي حدث لتنظيم الدولة الإسلامية في 2023؟، المرجع السابق.

سلميّــة -شمال شــرق حماة- وأثريا -جنوب شــرق حلب- والطبقة غربي الرقــة؛ المثلث المتشكِّل من السخنة-تدمر-القريتيــن، حيــث تنتشر في هذه المنطقة سلسلــة جبال تدمر، وهي أطول سلسلة جبال فــي سوريــة (240 كم) بعرض (7-15 كم) حيث يتخذ التنظيم في هــذه السلسلة العديد من المخابئ والمقرات.

كان الحراك الأبرز للتنظيم في النصف الأوّل من عام 2023 متركّزاً في دير الزور والحسكة والرقة، بواقــع 53 عملية، استهدفت أفــراداً من قسد -بصورة أساسية- وحواجز ثابتــة بصورة ثانوية. مقارنة بــ 34 عملية ضــد قوات النظام السوري و3 عمليات ضد الميليشيات الإيرانية، وتركزت هذه العمليات بصــورة رئيسية في درعا ثم القنيطرة فديــر الزور والرقة ودمشق ضد أهداف فردية أو آليات متحركة تحمل عناصر من قوات النظام في طرق رئيسية بمجملها. وقد كانت العمليات ضدّ قوات النظام حتى نيسان/ إبريل في أدنى مستوياتها، لكنها تصاعدت اعتباراً من أيار/ مايو في المناطق المشار إليها.

وقــد اتّسمت العمليات ضدّ قسد بالمرونة العسكرية والتكتيكية، والاستمرارية (بوتيرة شِبه يومية)، وكان المستهدفــون منها بصــورة أساسية عناصر اعتياديين، في إطــار الاستنزاف البشري. فيما تركّز استهــداف قــوات النظــام على ضرب بعض الحواجز والمتعاونيــن الأمنيين في الدرجــة الثانية، وكان الاستهــداف الأساســي لقــوات النظام (ضباط وصف ضبــاط وعناصر قتال مدربة) فــي مناطق درعا أساساً والطرق الرئيسية، بوادي دير الزور وحمص والرقة.

وفــي النصــف الثاني من عام 2023، نفذ التنظيم خلال الفترة بين حزيران/ يونيو وتشرين الثاني/ نوفمبــر 593 عملية، منها 298 استهدفت قوات النظــام -وحلفاءَه من الميليشيات الإيرانية- في حين استهــدف قسد بواقــع 295 عملية، أما بقية العمليات فتفرقت في مناطــق المعارضة في محيط رأس العين والباب وجرابلس.

وقــد تركــزت عمليــات التنظيم في النصف الثاني من عام 2023 فــي محافظة درعا، ثم بوادي دير الــزور والرقــة وحمص وصــولاً لمثلث طريق أثريا وانتهاءً بحوالَيْ 17 عمليــة في دمشق ومحيطها. ولم يطرأ على انتشار عمليات التنظيم في مناطق قسد تغيير كبير، لكنها استقرّت في مناطق ذيبان وحوايج والبصيــرة وجنــوب الحسكــة بصورة أساسيــة. أما عملياته ضد قــوات النظام في السخنــة والبوكمال والرصافة فقد كانت أكثر عدداً وتأثيراً -من حيث عدد القتلى والسيطرة الفعلية- من عملياته ضدّ قسد في مناطق شرقي دير الزور بالمجمل.

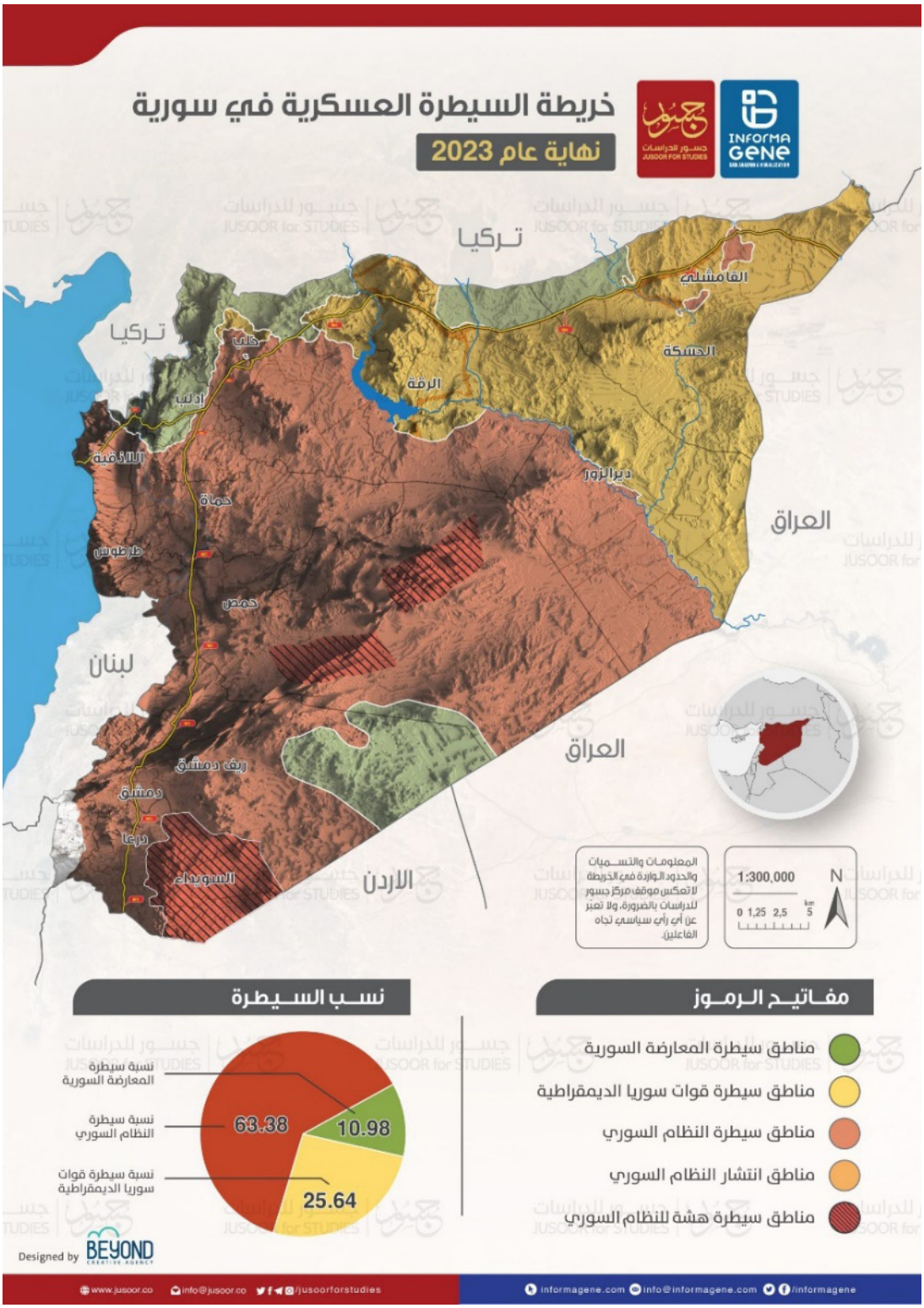
خريطة السيطرة العسكرية في سورية
نهاية عام 2023
جسور للدراسات
JUSOOR FOR STUDIES
INFORMA GENE
تركيا
تركيا
العراق
العراق
لبنان
الأردن
القامشلي
الحسكة
الرقة
دير الزور
حلب
إدلب
اللاذقية
حماة
طرطوس
حمص
ريف دمشق
دمشق
درعا
السويداء
المعلومات والتسميات والحدود الواردة في الخريطة لا تعكس موقف مركز جسور للدراسات بالضرورة، ولا تعبّر عن أي رأي سياسي تجاه الفاعلين.
1:300,000
0 1,25 2,5 5 km
N
مفاتيح الرموز
مناطق سيطرة المعارضة السورية
مناطق سيطرة قوات سوريا الديمقراطية
مناطق سيطرة النظام السوري
مناطق انتشار النظام السوري
مناطق سيطرة هشة للنظام السوري
نسب السيطرة
نسبة سيطرة المعارضة السورية
نسبة سيطرة النظام السوري
نسبة سيطرة قوات سوريا الديمقراطية
10.98
63.38
25.64
Designed by BEYOND
www.jusoor.co info@jusoor.co /jusoorforstudies
informagene.com info@informagene.com /informagene

ومن أبرز عمليات التنظيم، خلال النصف الثاني من العام 2023، الهجوم الذي نفّذه في 08/11/2023 على مواقع مختلفة للفرقة 17 من قوات النظام السوري إلى جانب حواجز لقوات الدفاع الوطني المنتشرة على الطريق الواصل بين الكوم والطيبة وبير رحوم جنوبي بادية الرصافة في الرقة وشمال مدينة السخنة في بادية تدمر بريف حمص الشرقي، وأسفر عن مقتل 34 عنصراً، منهم 6 عسكريين والبقية من قوات الدفاع الوطني إلى جانب إصابة نحو 17 آخرين. ويأتي الهجوم في إطار سعيه للسيطرة على شبكة الطرق الفرعية والرئيسية في البادية السورية، واستغلاله انسحاب معظم مجموعات فاغنر من المنطقة؛ لاستنزاف النظام اقتصادياً، من خلال السيطرة المتكررة على عدد من حقول النفط والغاز في المساحة الممتدة بين الرقة وحمص وغربي دير الزور. وقد سبق الهجومَ عملياتٌ أخرى كبيرة للتنظيم أبرزها استهدافه في آب/ أغسطس حافلة مبيت للنظام السوري قُتل فيها ما يقارب 23 عنصراً، في بادية الميادين بريف دير الزور الشرقي، مما يُشير لتنامي خلايا الاستطلاع والعمل الأمني والإمداد اللوجستي في المنطقة، وتركز عملياته في المناطق الجغرافية التي تسمح له بالمناورة والتخفّي[1].

كما تبنى التنظيم، في بيان صدر عنه في 9/07/20232، المسؤولية عن الهجوم الذي استهدف منطقة السيدة زينب في جنوب دمشق، وأسفر عن مقتل ستة أشخاص على الأقل وإصابة أكثر من عشرين آخرين بجروح، في انفجار عبوة ناسفة قرب المقام الشيعي[2].

وأوردت «قسد»، في بيان نُشر على موقعها الرسمي، في 2023/12/30، أن العمليات ضد «داعش» بلغت نحو 73 عملية، بينها 3 عمليات واسعة النطاق، وهي «صاعقة الجزيرة» و«الانتقام لشهداء الرقة» و«تعزيز الأمن والأمان بريف دير الزور»، وكانت الحصيلة القبض على 352 مشتبَهاً ومتعاوناً، منهم 6 متزعمين وقادة بارزين، هم خالد الشامي، نائب القائد العسكري لـ«ولاية الشام»، وأبو هليل الفدعاني وكان قائد العمليات العسكرية، وأحمد الحجي مسؤول المال، وعبد الفقور تبر الذياب وكان متزعم «البنك» ورئيس «ديوان العشائر»، وعطاالله الميثان ويعد أبرز الشخصيات التي قبض عليها وكان يشغل والي «ولاية الرقة»[3].

(1) تموضع تنظيم داعش في سورية خلال عام 2023، مركز جسور للدراسات، 19/12/2023
(2) «داعش» يعلن مسؤوليته عن هجوم منطقة السيدة زينب في سوريا، سي إن إن بالعربية، 2023/07/29
(3) «قسد» تعرض حصيلة عملياتها ضد «داعش» خلال 2023، موقع الشرق الأوسط، 12/2023/30.

ثانياً؛ في العراق:

تراجعت عمليات التنظيم بصورة غير مسبوقة، وأصبح أمرا عادياً أن يصدر الحصاد الأسبوعي لعملياته دون أن يتضمن عملية واحدة في العراق. وهو مؤشر دالٌّ على المراحل المتقدمة التي وصل إليها العراق في حربه على داعش. وتبنى التنظيم ما مجموعه 141 هجوماً في 2023 (باستثناء شهر ديسمبر)، مقارنة مع 401 من الهجمات عن نفس الفترة من العام الماضي، وهو ما يمثل انخفاضاً بنسبة 65 في المئة[1].

وقد أعلن قائد جهاز مكافحة الإرهاب في العراق الفريق الركن عبد الوهاب الساعدي، في 3/202312/0، مقتل 22 عنصرا من تنظيم «داعش»، بينهم من يسمى بـ»والي الفلوجة»، خلال عملية أمنية في محافظة الأنبار[2]. كما أعلن المتحدث باسم القائد العام للقوات المسلحة العراقية، في يونيو 2023، أنه تم القضاء على 99% من قدرة تنظيم داعش في العراق، وأن التنظيم لم يتبقَّ له أي قوة أو قدرة على تنفيذ عمليات كبيرة، بل بات موجوداً من خلال خلايا صغيرة تتراوح أعداد عناصرها بين اثنين وستة. وأكد رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني، أنه لم تعد هناك ضرورة لوجود التحالف الدولي، الذي تشكل لمواجهة تنظيم «داعش»، باعتباره لم يعد يمثل تهديدا للدولة، في موقف يتماشى مع المطالب الإيرانية المتكررة بمغادرة القوات الأجنبية للعراق. وقد انخفضت وتيرة هجمات التنظيم وفق التحالف الدولي، الذي أفاد في وقت سابق، بتراجع في هجمات داعش في العراق وسوريا خلال الأشهر الأولى من عام 2023، بنسبة 68 في المائة، مقارنةً بالفترة نفسها من العام السابق[3].

وأصيب جنديان ومدني في 15/11/2023، في هجومين منفصلين لتنظيم «داعش» في العراق. وفي 01/12/2023، قتل 11 شخصا وأصيب 17 آخرون بجروح، في محافظة ديالى شرق العراق حينما انفجرت عبوتان ناسفتان بحافلة صغيرة كانوا يستقلونها، قبل أن يطلق قناص النار عليهم، كما أفاد مصدران أمنيان وكالة فرانس برس. ونقلت الوكالة عن محافظ ديالى قوله إن مقاتلين من داعش نفذوا الهجوم[4].

وذكر موقع «مهمة وهدف» الأمريكي المتخصص بالشؤون العسكرية، في 2023/11/21، أن قوات

(1) ما الذي حدث لتنظيم الدولة الإسلامية في 2023؟، المرجع السابق.
(2) العراق.. مقتل 22 عنصرا من «داعش» في عملية أمنية، وكالة الأناضول، 12/03/2023.
(3) السوداني يعلن استقرار العراق وعدم الحاجة إلى التحالف الدولي، موقع العرب، 2023/09/26.
(4) العراق.. مقتل 11 شخصا بتفجير حافلة في ديالى، وكالة فرانس برس، 01/12/2023.

الولايات المتحدة وحلفاءها نفذت 387 عملية ضد تنظيم داعش في العراق وسوريا خلال العام 2023، لافتاً إلى أنه بالرغم من تسارع وتيرة العمليات هذه، فقد قتل عدد أقل بكثير من عناصر داعش مقارنة بالعام الماضي. ونقل التقرير عن القيادة المركزية الأمريكية «سينتكوم» قولها إنه وصولاً إلى شهر تشرين الأول/ أكتوبر 2023، تمكنت القوات الأمريكية والقوات الحليفة من قتل 101 من المسلحين المشتبه بهم في هذه العمليات، 78 منهم في العراق، و23 في سوريا، لكن بالمقارنة، قتلت القوات الحليفة ما لا يقل عن 686 من مسلحي داعش خلال العام 2022، بينهم 220 في العراق، و466 في سوريا.

وأشار التقرير إلى أنه بالرغم من أن عددا أقل من مسلحي داعش قتلوا خلال العام 2023 في العراق وسوريا، إلا أن القوات الحليفة تمكنت من أسر عدد أكبر من عناصر داعش المشتبه بهم مقارنة بعام 2022، موضحا أنه جرى اعتقال ما مجموعه 483 من عناصر داعش حتى نهاية أكتوبر/تشرين الأول، منهم 150 جرى اعتقالهم في العراق و333 في سوريا[1].

ثالثاً: في إفريقيا:

لم يتبنّ فرع التنظيم الذي يتخذ من سيناء المصرية مقراً له، المسؤولية عن أي هجمات في العام 2023، مقارنة بتبنيه المسؤولية عن 102 من الهجمات العام الماضي- من بينها عمليات نُفذت بالقرب من قناة السويس في وقت متأخر من ذلك العام- وهو ما يشير إلى أن التنظيم تلقى ضربة قاسية على يد القوات المسلحة المصرية.

حوّل تنظيم الدولة الإسلامية حملته الدعائية، منذ خسارته لباغوز في 2019، لتركز على «توسعه» و«انتصاراته» في إفريقيا جنوب الصحراء، التي يحتفظ فيها بخمسة فروع: فرع ولاية غرب إفريقيا «إيسواب» الذي يركز على نيجيريا، وفرع ولاية وسط إفريقيا الذي يركز على جمهورية الكونغو الديمقراطية، والذي يقوم أحياناً بتنفيذ عمليات توغل في أوغندا، وفرع الساحل وفرع موزامبيق وفرع الصومال.

وأكثر الفروع نشاطاً هو فرع «إيسواب»، الذي يعمل بصورة رئيسية في شمال-شرقي نيجيريا ومنطقة بحيرة تشاد المحيطة بها، لكن أنشطته هو الآخر انخفضت في العام 2023. فقد تبنى فرع

(1) تقرير عسكري عن العمليات الأمريكية في العراق وسوريا: ضربات أكبر وقتلى دواعش أقل، وكالة شفق، 2023/11/21.

التنظيم 470 هجوماً في 2022، و266 هجوماً في 2023.

وتبنى فرعا التنظيم في ولاية وسط إفريقيا وموزامبيق المسؤولية عن عدد أقل من الهجمات، على الرغم من أنهما ظلا يشكلان تهديداً رئيسياً. فقد واصل كلاهما تبني هجمات على قوات محلية وإقليمية وعلى أهداف سهلة، وبخاصة قرى مسيحية.

وتبنى فرع تنظيم الدولة في ولاية وسط إفريقيا المسؤولية عن أربع هجمات هذا العام في أوغندا، أودت إحداها بحياة سائحَين ودليلهما، لكنه لم يتبن المسؤولية عن هجوم يونيو/ حزيران الدموي على مدرسة ثانوية في غربي أوغندا، والذي أُلقيت اللائمة فيه على نطاق واسع على التنظيم.

وبعامة، فإن الهجمات التي تبناها تنظيم الدولة من فروعه في إفريقيا جنوب الصحراء مجتمعة انخفضت إلى 508 في 2023، من إجمالي 847 هجوماً العام الماضي. غير أن هذا الرقم ما زال يشكل 60 في المئة من العدد الكلي لهجمات تنظيم الدولة على المستوى العالمي-وهي أعلى نسبة بالنسبة لإفريقيا حتى الآن[1].

وقد تصاعد الدور التنظيمي لفروع داعش، ومجموعاته الخارجية التي يسميها «الولايات»، وخاصة تلك المنتشرة في إفريقيا، وبخاصةٍ في منطقة الساحل والصحراء وغرب إفريقيا ووسطها، خلال الأعوام الأخيرة؛ في إطار سعيه للقضاء على نفوذ تنظيم القاعدة في تلك المنطقة، حتى ينفرد بالسيطرة على مصادر التمويل فيها، التي من أبرزها الضرائب والإتاوات التي يفرضها على المهربين والتجار والمزارعين في المناطق التي ينشط فيها. وهو ما دفع التنظيم إلى إعلان منطقة الساحل ولاية جديدة، بعدما كانت جزءاً من ولاية غرب إفريقيا، الأمر الذي شجّعه مؤخراً على تكثيف هجماته في كل من النيجر ومالي وبوركينا فاسو، خلال الأشهر الماضية وراح ضحيتها مئات.

وبالتوازي مع تزايد نفوذ داعش في الساحل، تزايَد أيضاً نفوذه في منطقة وسط إفريقيا، خاصة في كل من موزمبيق وتنزانيا وأوغندا، إضافة إلى الكونغو الديمقراطية التي تعدّ المعقل الرئيسي للتنظيم في وسط إفريقيا، ومنها تنطلق الهجمات إلى دول الجوار، لهشاشتها الأمنية، بسبب تعدّد المجموعات المسلحة والمتمردة؛ حيث تنشط أكثر من 120 مجموعة مسلحة في المنطقة الشرقية من البلاد الغنية بالمعادن. وقد تمكّن تنظيم داعش من استقطاب أخطر تلك المجموعات تقريباً، وهي «تحالف القوى الديمقراطية» الذي أصبح يقدّمه داعش على أنه فرعه الرئيسي في وسط إفريقيا، وتُحمِّله الأمم

(1) ما الذي حدث لتنظيم الدولة الإسلامية في 2023؟، المرجع السابق.

المتحدة مسؤولية مقتل مئات المدنيين منذ عام 2014[1].

كما شهدت السنوات الأخيرة تصاعداً كبيراً لتهديدات تنظيم داعش في «ولاية غرب إفريقيا»، والتي تنشط بصورة رئيسية في نيجيريا. فقد ضاعف التنظيم عملياته في شمال شرق نيجيريا خلال الشهور الأخيرة، ولا يكاد يمر يوم دون أن يتبنى عملا في ثلاث ولايات في الشمال، أهمها ولاية «برنو» الملتهبة والمتاخمة لشمال الكاميرون، وينطلق منها عناصره للإغارة على مواقع في العمق الكاميروني. ووصل عدد عمليات التنظيم في غرب إفريقيا لأكثر من 80 عملية في الشهرين الأخيرين فقط[2].

وتزايدت التهديدات الأمنية لداعش في الصومال، التي يطمح التنظيم إلى تكريس وجوده فيها، محاولاً استغلال حالة الانفلات الأمني الناجمة عن الصراع المستمر منذ سنوات بين الحكومة الصومالية وحركة الشباب، التي جعلت البلاد تشهد نوعاً من الهشاشة الأمنية المستمرة منذ سنوات طويلة. وفي إطار الحملة الدولية لمكافحة تنظيم داعش، وتقويض أنشطته في عدد من الدول، من بينها الصومال، أدرجت الولايات المتحدة في 28 يوليو 2023، رئيس الشؤون المالية لتنظيم «داعش» في الصومال، عبد الولي محمد يوسف على لائحة الإرهاب؛ الذي شغل منصب رئيس الشؤون المالية لداعش في الصومال منذ أواخر عام 2019 على الأقل؛ حيث تمثل الصومال مركزاً لصرف الأموال والتوجيه لفروع وشبكات «داعش» في جميع أنحاء قارة إفريقيا. وتشير بعض التقارير إلى أن داعش جمع في الصومال في النصف الأول من عام 2022، ما يقرب من مليونَي دولار من خلال تحصيل مدفوعات الابتزاز من الشركات المحلية والواردات ذات الصلة والثروة الحيوانية والزراعة[3].

رابعاً؛ في جنوب آسيا:

وانخفضت أيضاً الهجمات التي نفذها ما يسمى بفرع ولاية خراسان لتنظيم الدولة الإسلامية في أفغانستان، حيث تبنى التنظيم المسؤولية عن 20 هجوماً في 2023 (باستثناء شهر ديسمبر)، مقارنة بـ 145 هجوماً العام الماضي، و 293 هجوماً في 2021، وهو العام الذي عادت فيه حركة طالبان إلى السلطة. وعلى الرغم من حدوث انخفاض في عدد الهجمات، إلا أنها أسفرت عن عدد أكبر من الضحايا. ففي يوليو/ تموز، تبنى فرع التنظيم في ولاية خراسان المسؤولية عن هجوم انتحاري على

(1) تهديدات متزايدة.. تَصاعُد النفوذ الداعشي حول العالم، جاسم محمد، 18/08/2023.
(2) داعش 2023: عام نزيف القادة والتمدد في إفريقيا، عبد الغني مزوز، 2023/12/30.
(3) تهديدات متزايدة.. تَصاعُد النفوذ الداعشي حول العالم، المرجع السابق.

تجمع سياسي للحزب الإسلامي «جمعية علماء الإسلام- فضل» في شمال- غربي باكستان، أودى بحياة 60 شخصاً على الأقل[1].

ومن العوامل المهمة التي ساعدت تنظيم داعش على الصعود خلال الفترة السابقة، الانتشار الجغرافي الجيد داخل أفغانستان؛ حيث ينتشر عناصره في عدد من الولايات من أبرزها، ولاية ننكرهار التي تعدّ معقله الرئيسي، كما يوجد التنظيم في مدنية جلال أباد، هذا إلى جانب سيطرته على مناطق في ولاية «هلمند»، تحديداً في شرق الولاية، بالإضافة إلى انتشار عناصره في مجموعة من الولايات الأخرى على شكل خلايا داعشية نائمة، وتقدّر قوة التنظيم بنحو (3000) عنصر يمتلكون خبرة كبيرة في العمليات القتالية، ما جعل لديهم القدرة على شنّ هجمات إرهابية نوعية، واستتباعاً، تصاعدت التهديدات الأمنية للتنظيم، ليس لأفغانستان فحسب، وإنما امتدت إلى دول الجوار[2]. فقد أعلن تنظيم «داعش» مسؤوليته عن تفجير خلال قداس كاثوليكي جنوبي الفلبين، في 03/12/2023، أسفر عن مقتل ما لا يقل عن 4 أشخاص وإصابة حوالي 50، وفق السلطات[3].

(1) ما الذي حدث لتنظيم الدولة الإسلامية في 2023؟، المرجع السابق.
(2) تهديدات متزايدة.. تَصاعُد النفوذ الداعشي حول العالم، المرجع السابق.
(3) «داعش» يعلن مسؤوليته عن تفجير الفلبين، سكاي نيوز عربية. 03/12/2023.

القاعـــــدة

استراتيجيات تنظيم القاعدة [1]

- **استراتيجية الفبركة**: تأويل المقدس تحقيقاً لمصالح خاصة.
- **استراتيجية الوصم**: الحرق الاجتماعي-النفسي للخصوم (بُغية إقصائهم والحدّ من فاعليتهم).
- **استراتيجية التأثير** (الخطاب الإعلامي والفكري).
- **استراتيجية التبرير** (الخطاب الإعلامي والفكري).
- **استراتيجية التأجيل** (الخلايا النائمة).
- **استراتيجية الامتداد** (توزيع مساحات التمويل والتعبئة على مساحات جغرافية متعددة).
- **استراتيجية التغيير الفوقي** (السعي لتحقيق التوحيد بجهاد الطواغيت «الأنظمة العلمانية»).
- **استراتيجية الكرّ والفرّ**

الخرائط الميدانية (الفروع السبعة قبل غياب الظواهري وبعده):

ظلت فروع المناطق السبعة التي يديرها تنظيم القاعدة المركزي، وتشرف بالتبعية على التنظيمات المناطقيـة كما هي: فرع شبـه القارة الهندية؛ الجزيرة العربية؛ الشام؛ شمـال إفريقيا؛ شرق إفريقيا والصومال؛ دول الساحل والصحراء؛ مصر.

ولوحـظ أن التنظيـم انتقل لملاذات جديدة، ونجح في نشر مجموعـات متشعبة إلى ساحات قتال جديدة، من شمال إفريقيا إلى جنوب شرق آسيا، واستمر كذلك في مناطق التوتر، واتجه إلى الأماكن الساحليـة، وأجـرى انتقالات إلى وسـط آسيا وساحل الصحـراء الإفريقية. وبفقدانـه لمراكز الدعم والتدريـب الخاصـة بأفغانستان، عمل على توسيع بيئته التشغيلية من خلال تحالفات واسعة بينه وبين عـدد من الجماعات -أبرزهـا-: جماعة أبو سياف، جبهة تحرير مـورو الإسلامية، وجماعات صغيرة ساعدت القاعدة على توفير الكثير من المرونة لفروعه.

(1) استراتيجيات التيار السلفي في الاستقطاب واستراتيجيات الغرب في توظيفه، ماجد قروي، موقع صحيفة المنار، 2016/10/23.

1 - **فرع شبه القارة الهندية:** يمتد من طاجيكستان وأوزبكستان إلى أفغانستان وباكستان والهند والحدود الإيرانيـة، إلـى جنوب آسيا. وقد بنى التنظيم خلال الأعـوام الأربعة الأخيرة هيكلاً قتالياً خاصاً به في أفغانستان وباكستان ووسط آسيا، يتشكل من عدد من الجماعات مثل «عسكر جنجوي العلمي»، و«جنـد اللّه»، و«عسكـر الإسـلام»، و«جبهة سعـد بن أبي وقاص» (لوجار، أفغانستـان) و«التوحيد والجهـاد» (بيشـاور)، إضافة إلى العديد مـن العناصر المهاجرة من الشـرق الأوسط، وتحديداً من سوريـا، إلى جانب بعض المجموعات الأخرى، على غرار حركة «أوزبكستان الإسلامية». كما يوجد فـي المنطقـة، بدءاً مـن إيران التي يوجد فيها الصفـان الثاني والثالث من القيـادات، ومنهم سيف العدل، وحتى أوزبكستان التي تتحالف فيها مع الحركة الإسلامية الأوزبكية. وفي أفغانستان احتفظ تنظيم القاعدة بعلاقات وثيقة بشبكة حقاني (وهي المكون الرسمي شبه المستقل لطالبان الأفغانية، وزعيمها الحالي هو سراج الدين حقاني، الذي يشغل منصب نائب زعيم طالبان). أما في باكستان، فيرتبـط تنظيـم القاعدة بمجموعات رئيسـة: واحدة بقيادة غول بهـادر المتحالفة مع شبكة القائد حقاني، ومجموعتين مسلحتين أخريين تتنازعان قبيلة محسود؛ إحداهما بقيادة خالد سجنا.

أصدر القاعدة، في 2020 في شبه القارة الهندية، ما يسمى (مدونة السلوك)، وأنجز في هذه الفترة ثـلاث خطوات تأسيسية كبرى، الأولـى: متابعة الحصار والضغط على الجماعة الأوزبكية لتحويلها إلى خـط (السلفية القتاليـة)، أو طردها نهائيا من المنطقة. والثانية: تحويل مسـار «طالبان باكستان» إلى القاعـدة. والثالثة: تدريـب الكثير من المجموعات الدولية، من الشبـاب المتسللين إلى منطقة القبائل قادمين من أنحاء العالم، خاصة أوروبا.

2- **فرع القاعدة في شبه الجزيرة العربية:** كان للفرع امتداد واسع من المملكة العربية السعودية وحتى خليج عدن، إلا أنه شمالاً تم القضاء عليه في المملكة، التي نجحت استراتيجيتها في جعله يهرب إلى اليمـن، مما جعل نطاقه الجغرافي يتمدد وينحسر بحسـب التحديات، فأصبحت الرقعة الجغرافية للتنظيـم موجودة فـي المناطق الجبلية في مدينة البيضاء، ومدينة أبين التي تعدّ أهم مناطق نفوذه، وأرياف مدينة شبوة، فيما مثلت حضرموت جغرافية ملائمة لنشاط التنظيم من المكلا، وأيضاً في منطقة دماج بمدينة صعدة، وبعض أحياء مدينة عدن، وأرياف تعز ولحج، إلى جانب مدينة الضالع.

3- **فـرع القاعدة فـي الساحل والصحراء وغرب إفريقيا:** يتركز نشـاط القاعدة في المناطق الحدودية بين مالي والنيجر وبوركينا فاسو أو وسط الساحل، والذي يطلق عليه (مثلث ليبتاكو غورما). وتمتد خريطة القاعدة إلى نيجيريا مع جماعة (أنصارو). وفي مالي (في مارس 2017) أعلنت الجماعات

الرئيسة في منطقة الساحل، وهي: أنصار الدين، وجبهة تحرير ماسينا، وتنظيم «المرابطون»، وجناح الصحراء التابع لتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، أنها شكلت تحالفاً يطلق عليه (أنصار الإسلام والمسلمين)، يمثل الجناح الرسمي لتنظيم القاعدة في مالي. فيما تبرز أنصار الإسلام كمجموعة من المقاتلين في بوركينا فاسو منذ ديسمبر (كانون الأول) 2016. أما أهم التنظيمات «الجهادية» في دول الساحل، فهي:

التنظيم	القائد	المنطقة
جبهة تحرير السودان	محمد كوفا	بوركينا فاسو
كتيبة المرابطون	مختار بلمختار	جنوب ليبيا وشمال مالي
إمارة الصحراء	يحيى أبو الهمام (قتل)	جنوب الجزائر وشمال مالي
كتيبة سرما	أبو جليل الفولاني	شمال مالي
أنصار الإسلام	إبراهيم ديكو (تم قتله)	بوركينا فاسو
جماعة أنصار الدين	إياد غالي	شمال مالي

4- فرع القاعدة في الشام والعراق: بالرغم من أن المساحة الجغرافية شاسعة وكبيرة وتضم عدداً من الدول، فإن القاعدة غاب تماماً عن لبنان وفلسطين والأردن والعراق، وانسحب دوره في العراق لصالح تنظيم الدولة (داعش)، وبقي الوجود الحقيقي له في سوريا.

انفصلت جبهة تحرير الشام تماماً عن القاعدة، في السنوات الثلاث التي سبقت مقتل الظواهري، وفي 27 فبراير (شباط) 2018 أعلنت حركة «حراس الدين» تبعيتها للقاعدة رسمياً، وأعلنت ثلاث فصائل انضمامها إلى «تنظيم حراس الدين» وهي: «جيش الملاحم»، و«جيش البداية»، و«جيش الساحل». ويقود هذا التنظيم القاعدي أبو همام الشامي. وقد حرص تنظيم القاعدة على الوجود في الساحة السورية بسبب ارتباطها الجغرافي مع أهم الصراعات في المنطقة، ويمثل له عودة إلى قلب العالم الإسلامي، فضلاً عن أن انهزامات «داعش» وانحسار نفوذه قد يمثل فرصة كبيرة للتنظيم في مجال استقطاب العناصر الفارة والمنهزمة من تنظيم داعش.

أدت محاولات الجولاني الهادفة لـ«سورنة» الهيئة وتهميش الأجانب، إلى امتعاض العنصر الأجنبي

وأعطى ذلك فرصة للقاعدة لاستقطابهم، ومحاولة الدخول إلى الجنوب السوري، التي ستكون في نطاق تماس مع إسرائيل مما يعطي جاذبية للتنظيم، ولعل هذا الاهتمام بالجبهة الجنوبية هو الذي يبرر مساعي القاعدة تشكيل فرع لها في درعا.

لكن تنظيم القاعدة في الشام يواجه العديد من المشكلات منها:

أ. رفض الأردنيين قيادة السوريين اعتماداً على فشل التجارب السابقة ومنها تجربة قيادة الجولاني.

ب. جرى الاتفاق على جعل «أبي محمد المقدسي» بمثابة المرجعية الدينية للتنظيم، ومع وجود الأخير في الأردن وخضوعه لرقابة الأمن الأردني، نجمت مشكلات عديدة.

ج. حرب الاغتيالات والاعتقالات والحصار التي تشنها جبهة تحرير الشام على حراس الدين.

د. تغير الخريطة الميدانية، وتقلص الموارد المالية.

5- فرع القاعدة في شمال إفريقيا: يوجد في ليبيا وأجزاء من دارفور، والجزائر وتونس، والمغرب، إلى موريتانيا. ويقوده أبو عبيدة يوسف العنابي.

6- فرع القاعدة في شرق إفريقيا: في الأسابيع التي سبقت مقتل الظواهري، اتجهت حركة شباب الإسلام، الممثل الحصري في شرق إفريقيا للقاعدة، لإعلان إمارة، وأصبح لديها ما بين (7000 و 12000) عنصر، وهو عدد يكفي لإضعاف الحكومة الصومالية التي تعاني ظروفا صعبة، كما هجمت على العاصمة مقديشيو، وانتقلت للهجوم على إثيوبيا. ويُقدّر الدخل المالي لحركة شباب الإسلام بنحو (130) مليون دولار سنوياً، التي لا تزال واحدة من أكبر فروع القاعدة من حيث الفاعلية وأكثرها ثراءً، فهي تحتفظ بسيطرة كبيرة على جزء شاسع من جنوب ووسط الصومال، كما أن لديها القدرة على شن هجمات على العاصمة مقديشو، واختراق الأراضي الكينية، حيث تحتفظ لها بموطئ قدم هناك. وهي في كلتا الحالتين تقوم بمواجهة قواعد شديدة التحصين في كل من الصومال وكينيا. ومن جهة أخرى من المحتمل أن يؤدي نشاط الحركة على طول الحدود إلى تعطيل خطوط الاتصال الإثيوبية بقواعدها في مناطق أبعد في جنوب غرب الصومال، وإقامة قاعدة دائمة داخل إثيوبيا».

7- فرع القاعدة في مصر والسودان: بالرغم من أن الظواهري ومؤسسي القاعدة الرئيسين أبا عبيد البنشيري، وأبا حفص المصري، وباقي الخلفاء المحتملين مثل محمد صلاح الدين زيدان، مصريون،

فإن التنظيم فشل في البقاء بمصر، بالرغم من محاولاته الوجود بعد عام 2011، عن طريق جماعة «جند الإسلام» التي أعلنت عن نفسها كتنظيم يتمركز بصورة كبيرة في مدينة الشيخ زويد.

وظهرت الحركة الإسلامية لتطبيق الشريعة بقيادة داوود خيرت، وفي أواخر عام 2013، أصدر أحمد عشوش، بياناً كشف فيه عن تأسيسه جماعة جديدة أطلق عليها «الطليعة السلفية المجاهدة»، ومن أبرز المحاولات الفاشلة للعودة داخل مصر محاولة محمد جمال الكاشف، وعقبها ظهر عام 2013 وبقوة تنظيم أجناد مصر، بقيادة همام محمد عطية، إلا أنه سرعان ما تم القضاء عليه وقتل مؤسسه، ثم تلته المحاولة الأبرز، بقيادة هشام العشماوي وزميله عماد عبدالحميد، إذ أسسا تنظيماً أطلقا عليه (المرابطون)، نفذ عدة عمليات، ثم انتهى بهروب قادته إلى ليبيا، ثم العودة من جديد تحت اسم (تنظيم أنصار الاسلام) في عملية الواحات، التي انتهت بقتل عماد عبدالحميد، وبعدها بشهور طويلة تم القبض على العشماوي في ليبيا ثم تسليمه لتنفيذ حكم الإعدام فيه.

ويتواجد تنظيم القاعدة في 6 دول إفريقية، هي: الصومال (حركة الشباب المجاهدين الصومالية)، والجزائر ومالي والنيجر وموريتانيا، وليبيا (مجموعات تابعة تنظيميا للقاعدة أبرزها: جماعة «مجلس شورى مجاهدي درنة»؛ وجماعة «المرابطين»).

حصاد تنظيم القاعدة في العام 2023:

- 06/01/2023: قُتل 7 جنود يمنيين على الأقل، في هجوم يُعتقد أن مسلحي تنظيم القاعدة نفذوه في محافظة أبين بجنوب البلاد.
- 06/03/2023، مقتل وإصابة 6 جنود من قوات اللواء الخامس مشاة، إثر كمين مماثل لـ«القاعدة» في وادي عومران، في اليمن، الذي أعلنت قوات المجلس الانتقالي الجنوبي السيطرة عليه بما فيه معسكراً للتنظيم، في 09/2022/18.
- 01/04/2023: نصب عناصر من تنظيم «القاعدة» كميناً مسلحاً لجنود من اللواء الخامس في قوات الدعم والإسناد التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي، في مدخل منطقة امبقيرة اليمنية، أسفر عن مقتل ثلاثة جنود كانوا على متن دراجة نارية[1].

(1) اليمن.. مقتل 3 من قوات المجلس الانتقالي الجنوبي إثر كمين مسلح لـ«القاعدة» في محافظة أبين، سبوتنيك عربي، 2023/04/01.

- 29/04/2023: أعلن تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية أنه أطلق سراح 73 جندياً يمنياً جرى أسرهم أثناء معارك جرت في جنوب اليمن بين مسلحي التنظيم والقوات اليمنية الحكومية. وقال التنظيم في بيان له «إن الافراج عن الجنود الاسرى جاء بتوجيه من أمير التنظيم ناصر الوحيشي استجابة للوساطة القبلية ونداءات أهالي الاسرى والمنظمات الحقوقية». وشدد البيان على «أن المعركة التي يخوضها مسلحو التنظيم هي في الاساس مع الولايات المتحدة والصهيونية». واتهم الحكومة اليمنية بتنفيذ أوامر السفير الأمريكي في صنعاء.

- 29/07/2023: قتل 100 من العناصر المرتبطة بتنظيم «القاعدة»، بينهم قيادات بارزة، في عملية عسكرية بين إقليمي شبيلي الوسطى وغلغدود، تمت بالتعاون بين الجيش الصومالي و«الشركاء الدوليين»، كما أسفرت عن تدمير قاعدة و14 مركبة عسكرية تابعة للتنظيم.

- 04/08/2023: تمكنت قوات مكافحة الإرهاب بمحافظة لحج من ضبط القيادي والمسؤول الإعلامي لتنظيم القاعدة في المحافظة يدعى (س، د، ح) 31 عاماً، أثناء عملية مداهمة نفذتها القوات بمدينة الحوطة.

- 08/09/2023: أعلنت حكومة مالي الانتقالية في بيان، مقتل ما لا يقل عن 64 شخصا، بينهم 49 مدنيا و15 جنديا، في هجمات جهادية مزعومة على قارب ركاب وقاعدة عسكرية في شمال شرق مالي. وقد أعلنت مجموعة «دعم الإسلام والمسلمين» (GSIM)، وهي جماعة مرتبطة بتنظيم «القاعدة»، مسؤوليتها عن الهجمات.

- 24/09/2023: قتل أربعة جنود على الأقل في هجوم جديد نفذه على ما يعتقد مسلحون من تنظيم القاعدة في محافظة أبين بجنوب اليمن، وذلك بعد ساعات من مقتل أربعة أفراد من قوات الأمن في محافظة شبوة المجاورة على يد التنظيم نفسه.

- 25/09/2023: صعّد تنظيم القاعدة، عملياته العسكرية في عمق مناطق الانتقالي، جنوبي اليمن، وأفادت مصادر في المجلس الانتقالي في عدن، بأن عناصر التنظيم، جناح خالد باطرفي الذي يحمل الجنسية السعودية، استهدفت قيادات أمنية في الانتقالي، الموالي للإمارات، أبرزهم مصلح الذرحاني مدير أمن مديرية دار سعد. وكانت عدن شهدت خلال الساعات الأخيرة تفجيرين، أحدهما في دار سعد والآخر بالشيخ عثمان. واتهمت وسائل إعلام الانتقالي التنظيم باختراق المنظومة الأمنية في عدن.

- 24/12/2023: قتل الجيش الصومالي 130 من أفراد حركة «الشباب» المرتبطة بتنظيم «القاعدة» خلال عمليات عسكرية نفذها بولايات غلمدغ وهيرشبيلي وجوبالاند، بالتعاون مع السكان المحليين والشركاء الدوليين، وتمكنت من مصادرة أسلحة ومعدات عسكرية، وتدمير مواقع لحركة «الشباب».
- 27/08/2023: ألقت قوات مكافحة الإرهاب التابعة للشرطة الباكستانية القبض على 8 إرهابيين مشتبه بهم خلال عملية اعتمدت على معلومات استخباراتية بأجزاء مختلفة من أكبر أقاليم باكستان (البنجاب). وأوردت الشرطة في بيان لها أن 2 من المشتبه بهم من قيادات تنظيم «القاعدة» المحظور، وكانا يخططان لشن هجوم إرهابي ضخم ضد هدف حساس داخل الإقليم؛ وأفادت بأنها صادرت أسلحة ومتفجرات وقنابل يدوية ومبالغ مالية من المعتقلين.

- **الصراع بين تنظيمي «داعش» و«القاعدة» في إفريقيا:**

ظل الساحل الغربي للقارة الإفريقية بمثابة بيئة حاضنة لغالبية الجماعات المسلحة، فمنذ ظهور تنظيم الدولة الإسلامية في القارة الإفريقية، وبداية انتشاره سنة 2014، كان هناك حالة من التعايش المشترك بين التنظيمات الجهادية بتلك المنطقة حتى 2017، حيث شهدت العلاقة بين تنظيمي القاعدة وداعش في الساحل الغربي منحى تنافسيّاً، وذلك مع تولي «إياد أغالي» قيادة جماعة نصرة الإسلام والمسلمين، حيث شرعت الجماعة التابعة لتنظيم القاعدة في السيطرة على مناطق هامة على طول الحدود المالية البوركينابية، مما أدى لإشعال حدة التنافس مع تنظيم داعش، ليسفر ذلك عن مقتل (1100) من مسلحي الجانبين على خلفية اشتباكات بلغت (200) اشتباك، خلال الفترة من 2019 وحتى بداية العام 2023[1].

وقد خاض تنظيم «داعش» و«بوكو حرام»، في شمال شرقي نيجيريا، معارك دامية في شهر مارس 2023. حيث تسيطر جماعة «بوكو حرام» وتنظيم «داعش» في غرب إفريقيا (إيسواب) على مساحات شاسعة، ويكثفان الهجمات؛ ما شكل تحدياً كبيراً للرئيس المنتخب بولا تينوبو.

بدأت الجماعتان المتنافستان النزاع منذ فترة طويلة، بسبب خلافات عَقَدية (نشأ تنظيم الدولة الإسلامية في غرب إفريقيا عام 2016، إثر انشقاق داخل جماعة «بوكو حرام»). وقد تحول هذا التنافس منذ ذلك الحين إلى حرب من أجل الهيمنة على حوض بحيرة تشاد ومحيطه؛ حيث تمارس كل

(1) التنافس بين القاعدة وداعش غرب إفريقيا.. الدوافع والمآلات، نهال أحمد السيد، مركز المسبار للدراسات والبحوث، 2023/11/13.

مـن الجماعتين نفوذاً. وتكثفت حـدة المعارك؛ ما أوقع مئات القتلى، لا سيما في قريتي جيرير وجمعة تـورو قرب الحـدود مع النيجر. وصرح مصدر فـي الاستخبارات النيجيرية «نحـن على علم بالمعارك الدائـرة بيـن الإرهابييـن، وهو أمر جيـد بالنسبة إلينا، وبالتالـي نراقب لنرى كيـف سيتطور الوضع». وأضـاف: «مـن الصعب إعطـاء حصيلة تشمل الجانبين، لكن الأرقام هائلـة. نتحدث عن أكثر من 200 قتيل، فقط في جمعة تورو»[1].

كمـا يخوض تنظيما «القاعـدة» و«داعش» صراعاً محموماً في مالي. وتُعـد تمبكتو في شمال مالي إحـدى أهـم المدن المستهدفـة للسيطرة عليها، ويتقاتل فرعـا داعش والقاعدة فـي سبيل الظفر بها منـذ أبريـل 2023. وبعد نجاح فرع داعش في الساحل بدخولها استفـاد فرع القاعدة من شن الجيش ضربـات جويـة بمنطقة الشمال ومن محاصـرة داعش من مختلف الجهات بمساعـدة الأجهزة الأمنية مـا اضطـره إلى الانسحاب التكتيكي وتـرك المنطقة غير مأهولة لفترة طويلـة. ولم يتمكن داعش من استعـادة المنطقـة بعد خوض معارك دامية مع جماعة نصرة الإسـلام والمسلمين، مع توسعه لمسافة 50 كيلومتـراً ناحة الغرب داخـل بوركينا فاسو وتقدمه شمالاً على بعد حوالي 60 كيلومتراً داخل مالي إلـى الأراضي التي يحتلها فـرع القاعدة. وأصبحت جماعة نصرة الإسلام والمسلمين الموالية للقاعدة تحاصـر تمبكتـو، كما تتمركز فـي جزء من مدينة تيدرميني التابعة لمحافظـة ميناكا شمال شرق مالي قرب الحدود مع النيجر.

وسيطـر تنظيـم داعش خلال أبريل (نيسـان) 2023 على بلدة تيدرمين في مالي، وعزل ميناكا التي كانـت تخضـع لسيطرة جماعـة النصرة، كما تمكن من توسيـع نشاطه في بنيـن ونيجيريا، وعمل على إحداث تنسيق مع عناصره في ليبيا والجزائر، فأصبح لدى داعش أكثر من عشرين فرعاً داعماً له. وفي يوليـو (تمـوز) أعلن عن فرع جديد له بمنطقـة الساحل، حيث تبنى الهجوم على سجن كوجي النيجيري بالقرب من السفارة الأميركية[2].

رد فـرع القاعـدة على مهاجمة مناطق سيطرته داخل مالي، بالهجوم على مناطق سيطرة داعش في بوركينـا فاسـو، كما حدث في تانكوغونادي من ناحية الجنوب. ويُبدي داعش الاهتمام الأكبر بالسيطرة علـى المـدن التي تقع على الحدود مع الجزائر وموريتانيا، مثـل مدينة تامسنا وتنزاواتين، وكانتا ملاذا

(1) صراع بين تنظيم «داعش» و«بوكو حرام» للهيمنة على شمال نيجيريا، الشرق الأوسط، 2023/03/17.
(2) التنافس بين القاعدة وداعش غرب إفريقيا.. الدوافع والمآلات، نهال أحمد السيد، مركز المسبار للدراسات والبحوث، 2023/11/13.

لزعيم جماعة نصرة الإسلام والمسلمين إياد أغ غالي. ويهدف فرع داعش في منطقة الساحل من خلال هذا المخطط إلى تجاوز نفوذ القاعدة في شمال مالي والتوسع نحو الشمال الغربي الإفريقي، بغية اقتسام مراكز ومعاقل النفوذ والثروة مع فرع القاعدة. ويكرس فرع القاعدة في منطقة الساحل الإفريقي (جماعة نصرة الإسلام والمسلمين) نفوذه وحضوره في مالي وبوركينا فاسو متجهاً نحو مد النفوذ في البلدان الساحلية بهدف التمركز بالمناطق الحدودية[1].

- **من هو سيف العدل، الزعيم المحتمل لتنظيم «القاعدة»؟**

أصدر تنظيم «القاعدة» كتاباً في الذكرى الأخيرة لهجمات 11 سبتمبر/ أيلول بقلم محمد صلاح الدين زيدان، وهو الاسم الحقيقي للزعيم الجديد المحتمل للتنظيم والذي يُعتقد أنه خلف الزعيم السابق أيمن الظواهري. ولم يؤكد التنظيم بعد مقتل الظواهري الذي قالت الولايات المتحدة إنها قتلته في كابول في 07/2022/31، ولا تعيين «سيف العدل» (أحد ألقاب زيدان) الذي يعتقد أنه في إيران، خلفاً له.

جاء الكتاب بعنوان «قراءة حرة في كتاب 33 استراتيجية»، وهو مستوحى من كتاب المؤلف الأمريكي روبرت غرين «33 استراتيجية للحرب» الصادر عام 2007. يشمل الكتاب مجموعة واسعة من المواضيع المتعلقة بالاستراتيجية، من مهارات القيادة وبناء الفريق إلى تكتيكات حرب العصابات والحرب النفسية. ويوصي عناصر تنظيمه بشن هجمات متتالية، مصحوبة بآلة دعاية قوية للمساعدة في بث الرعب في الحكومة أو المجتمع المستهدف، «حتى يشعروا أنه لا يوجد مكان آمن». ويؤكد زيدان فيه بأن على الجهاديين أن يكونوا مبدعين ويفكروا خارج الصندوق، وأن يتجنبوا الالتزام بخطة أو استراتيجية لمجرد أنها آمنة أو مألوفة. وبينما يوصي بضرب «الأهداف السهلة»، يقول إنه من الأفضل تجنب الأهداف المدنية، «سواء على أراضينا أو أراضي الأعداء»، والتركيز على أفراد الأمن والجيش وكذلك المؤسسات الحيوية للحكومة. ويعلّق في السياق ذاته بالقول: «لدينا واجبان: الدعوة والجهاد. إذا كنا نستهدف عامة الناس، فكيف نتوقع من شعوبهم أن تقبل دعوتنا إلى الإسلام؟».

ويوصف سيف العدل أو محمد صلاح الدين زيدان، بأنه أحد أكثر عناصر القاعدة فاعلية، وأحد القادة الأحياء من حقبة ما قبل هجمات 11 سبتمبر الذين يمكنهم تولي زمام أمور التنظيم.

(1) القاعدة يحاصر المدن بدول الساحل ويدشن ما بعد انقلاب النيجر، هشام النجار، موقع العرب، 2023/08/30.

وتعـود جذور زيـدان إلى محافظة المنوفية فـي مصر، وهناك تضارب في المعلومـات بشأن تاريخ ميلاده حيث تورد بعض المصادر إنه من مواليد عام 1960 وأخرى تقول أنه ولد عام 1963.

تبنـى الأفـكار المتطرفة خلال فتـرة المراهقة لكن الظروف المحيطة بانتمائـه الى «حركة الجهاد الاسلامي» المصرية لا تزال غامضة.

فـي أواسـط ثمانينيات القـرن الماضي، وصل زيدان إلى رتبة عقيد في القـوات الخاصة المصرية وكان ناشطـاً في صفوف الجماعـات الإسلامية المتطرفة المناهضة لحكـم الرئيس المصري الراحل حسني مبارك. واعتُقل عام 1987 ضمن حملة اعتقالات واسعة شملت ستة آلاف شخصاً، على خلفية تعرضـ وزيـر الداخلية المصري آنذاك حسن أبـو باشا لمحاولة اغتيال. ثم أطلـق سراحه لعدم كفاية الأدلة ضده لكنه س من الجيش.

بعد الإفراج عنه، غادر زيدان مصر متوجهاً إلى السعودية حيث يعتقد أنه التقى أسامة بن لادن خلال إحدى رحلات الأخير إلى مسقط رأسه لجمع التبرعات للجهاد الأفغاني. ويرجح أن سيف العدل انتقل من هناك إلى افغانستان حيث شارك في المعارك ضد القوات السوفيتية.

وفـي أعقـاب سقوط الحكومة التي كانت تحظى بدعم السوفييت في أفغانستان عام 1992 ودخول المجاهديـن إلـى العاصمة كابول، نقل بن لادن نشاطات القاعدة إلى السودان وساعده سيف العدل في إقامة معسكرات تدريب هناك كما درب المقاتلين في الصومال لمواجهة القوات الأمريكية.

وقـد أقنـع سيـف العدل أسامة بـن لادن بتقديم المساعـدة المالية لمجموعة الأردنـي أبو مصعب الزرقاوي لإقامة معسكر تدريب في ولاية هيرات الأفغانية بالقرب من الحدود الإيرانية. ولعب المعسكر دوراً كبيراً في تسهيل حركة الجهاديين من أفغانستان وإليها، عبر محطتين في إيران، واحدة في طهران والأخـرى في مدينة مشهد، بعدما بدأت الحكومة الباكستانية في ملاحقة «الأفغان العرب» الذين كانوا ينشطون على أراضيها.

وفي أعقاب هجمات سبتمبر 2001 على الولايات المتحدة وقبيل الغزو الأمريكي لأفغانستان، يعتقد أن سيـف العـدل نجح في نقل عناصر القاعـدة الى إيران عبر المسالك نفسهـا. وحسب شهادة خالد الشيـخ محمـد، العقل المدبـر لهجمات سبتمبر، فإن بن لادن والمسـؤول العسكري في التنظيم محمد عاطـف (أبـو حفص المصري) وافقا في ربيع 1999على تنفيذ هجمـات 11 سبتمبر وتم إطلاع سيف العدل على المخطط في أبريل/ نيسان 2001. وحسب تقرير الحكومة الأمريكية عن هجمات سبتمبر

فـإن سيـف العدل كان ضمن مجموعة قليلة مـن مسؤولي القاعدة الذين أبدوا تحفظات على المخطط لأن الهجمات قد تهدد حكم حركة طالبان في أفغانستان حسب رأيهم.

ومع انطلاق العمليات الأمريكية لغزو افغانستان عام 2001، قاد سيف العدل جهود القاعدة لتهريب نشطاء التنظيم من أفغانستان إلى إيران مستفيداً من المحطتين اللتين أقامهما في ايران وشبكة البيوت الآمنـة التـي أسسها هناك. وبعد ضغوط أمريكية وسعوديـة كبيرة على طهران ألقي القبض على سيف العدل وأبو محمد المصري عام 2003 فتراجع دوره في عمليات وأنشطة التنظيم الى أن أطلق سراحه عـام 2015 فـي عملية تبادل أسرى بيـن التنظيم والجانـب الإيراني حسب تقريـر لصحيفة نيويورك تايمـز عـام 2015. ويعتقد أن سيف العدل لا يزال مقيماً في إيران ويخضع لبعض القيود. ونفت إيران ذلـك جملـة وتفصيلاً وهو ما يعزوه بعض المحللين إلى الصـراع الدامي بين التنظيم وإيران في سوريا حينذاك.

وقـد رصـدت وكالتـا المخابرات الأمريكيـة والبريطانية، مكافـآت مالية بمقـدار 7.5 مليون جنيه إسترليني، و10 ملايين دولار، لمن يدلي بمعلومات عنه بسبب دوره في تفجيرات السفارتين الأمريكيتين في نيروبي ودار السلام عام 1998 والتي خلفت 224 قتيلاً.

وكانت «القاعدة» قد أصدرت أيضاً عدداً جديداً من مجلتها الرئيسية «أمة واحدة» مخصصة لذكرى هجمات 11 سبتمبر/ أيلول، هددت فيه «بهجمات أكبر بكثير من هجمات سبتمبر»[1].

هيئة تحرير الشام

فـي ضوء المعـادلات الدولية والإقليمية المتسارعـة، ما زالت «هيئة تحرير الشـام» تسعى لحماية وجودهـا فـي الواقع السـوري، والإجابـة على سـؤال كينونتها الجهاديـة وحِراكها الميدانـي في ضوء الاستهداف الروسي، وعلاقاتها التحالفية؛ وتجاوز الإشكال الداخلي المتعلق ببوصلة المرحلة القادمة، في ضوء المتغيرات المتقلبة في المشهد السوري وترتيبات المسار السياسي.

(1) ما الجديد في كتاب زعيم تنظيم القاعدة الجديد؟، بي بي سي عربي، 2023/09/23.

وقـد ظهر «أبو محمـد الجولاني» القائد العام لـ «هيئة تحرير الشام»، بمقطع فيديو يعلن فيه رفض المباحثـات التي تجريها السلطات التركية -المنتشرة قواتهـا في مناطق سيطرته- مع النظام السوري فـي موسكـو، واعتبر بلسان المتحـدث باسم «الثورة» أن هـذه المباحثات «تشكل خطـراً على الثورة»، متوعداً بمواصلة الإعداد والتجهيز لـ «تحرير دمشق[1].

(1) «الجولاني» يعلن رفض المباحثات بين «النظام وتركيا» ويعتبرها انحرافاً يمس أهداف الثورة، موقع شبكة الشام، 2023/1/2.

تحليل حركة المتغيرات

تتباين التقارير المعلوماتية العالمية في تقديراتها الخاصة بأعداد أفراد تنظيم «الدولة الإسلامية» بين بضعة آلاف، وعشرات الآلاف من المقاتلين، فضلاً عن الخزان البشري «المحتمل» من المؤيدين والأنصار وعائلاتهم، ممن تتراوح أعدادهم تقديرياً بين (50–100) ألف مُناصر.

واستخدم التنظيم فروعه وشبكاته و«خلاياه النائمة» في تصميم حملات هجومية عالمية منذ العام 2019، بما ينقض الروايتين المتفائلتين: الأمريكية والإيرانية، اللتين بشرتا (قبل سنوات خَلَتْ) بالقضاء على خطر التنظيم. فعلاوة على استمرار المجموعات الداعشية في سوريا في شنّ الهجمات الإرهابية المتنوعة، فإن التنظيم قد تمكن من نقل ثقله التنظيمي إلى عدد من الفروع الرئيسية في إفريقيا وآسيا. مما طرح التساؤل حول الآليات التي وظفها تنظيم داعش في الحفاظ على بقائه على الساحة واستعادة حيويته التنظيمية، وليتصدّر مشهد التطرف والإرهاب العالمي، حتى اللحظة الراهنة.

فقد تجنّب تنظيم الدولة الإسلامية الضربات العسكرية المركّزة التي كادت تأتي على عناصره، من خلال اتباع استراتيجية التخلي عن السيطرة الترابية (التي كان ينتهجها قبل عام 2017)، واللجوء إلى استراتيجية الانتشار التنظيمي، بالتزامن مع تقسيم عناصره إلى مجموعات صغيرة تتحرك باستمرار، معتمدة على الأسلحة الخفيفة، وشنّ الهجمات الخاطفة، ثم العودة سريعاً إلى أوكارها الإرهابية، التي غالباً ما تنتشر في المناطق الجبلية والنائية؛ إضافة إلى التخلي عن الهجمات الواسعة النطاق، باستثناء هجوم سجن غويران في يناير 2022.

واعتمد التنظيم سياسة «التصعيد التنظيمي»؛ لتعويض النقص في قيادته البارزة، من خلال إعداد بدائل للقيادات التي تزايدت وتيرة استهدافها، خلال السنوات الأخيرة، ما أسفر عن مقتل عدد من زعماء التنظيم على فترات متقاربة، كان آخرهم زعيمه، أبو الحسين القرشي (الذي استمرت زعامته ستة أشهر فقط)، بتفجير سترته الانتحارية بعد رفضه الاستسلام خلال مداهمة للقوات الخاصة التركية في شمال غرب سوريا، في أيار/ مايو 2023.

كما لجأ التنظيم، اقتصادياً، إلى العملات المشفَّرة لزيادة مرونته المالية.

في سوريا:

يُعـزى ثبـات نِسَب السيطرة الميدانية في سوريا إلى التزام النظام وفصائل المعارضة بوقف إطلاق النار في إطار مذكّرة موسكو التي تم توقيعها بين تركيا وروسيا في 2020/3/5، بالرغم من الخروقات الواسعـة التـي شهدتهـا خطوط التماسّ فـي إدلب وفي جبهات تـل رفعت شمال حلـب، إضافة لحالة التصعيـد غيـر المسبوقـة ضد قسد من قِبل تركيـا التي أطلقت عمليتين جويتيـن ضدّها، وهما: نسر الشتـاء فـي شباط/ فبراير، والمخلـب السيف في تشرين الأول/ أكتوبر، فـي العام 2021. واستمرّت التهدئة في العام 2022، على الرغم من التصعيد الذي كانت شهدته مناطق إدلب وشمال حلب، بما في ذلـك قيام روسيا بتنفيذ ضربات بالطيـران الحربي والصواريخ والمدافع ضد منشآت عسكرية ومدنية تابعـة للمعارضـة السورية. وتتعرّض إدلب شمال غـرب سورية، منذ الأشهر الثلاثـة الأخيرة من العام 2023، لقصف عنيف وشِبه مستمر بمختلف أنواع الأسلحة، التي شملت لأوّل مرة منذ عام 2021 قذف القنابل الفوسفورية في 6 و7 كانون الثاني/ يناير 2024.

أمـا تصاعُـد عمليات تنظيم داعـش الميدانية في سوريا، فتُؤكد بالمحصّلـة اتساع مساحة تحرُّكه، واستتباعـاً زيـادة أعداد خلايـاه وأفراده المدربيـن المنخرطين في العمليات، سـواء كعناصر تنفيذ أو عناصـر إسنـاد أو أجهـزة استخبارات وجمـع معلومات وإمـداد لوجستيٍّ؛ مما يعنـي أنّ التنظيم دخل المرحلة الثانية بعد انتهائه من المرحلة الأولى التي كانت تركّز على إعداد معسكرات تدريبية وتشكيل خلايـا نوعية للعمل علـى مواجهة النظام أو تثبيت نقاط متقدمة في مناطق أقرب للمدن الحضرية من القواعد الجبلية التي ينتشر فيها عناصر التنظيم.

ركـزت عمليـات تنظيـم داعش في سوريـة ضِمن مناطق قسـد خلال عام 2023 علـى 3 أنواع من الأهـداف الأساسيـة، وهي: الحواجـز العسكرية ونقـاط التفتيش في مداخل المـدن ومحيطها وعلى الطـرق الواصلـة بين محافظة دير الزور والحسكة، والسيـارات أو الدرّاجات النارية التابعة لقسد التي تقـلّ عناصر عسكريين من مجنديهـا، إضافة للمباني العسكرية التابعة لقسد في مناطق دير الزور في معظم الهجمات المنفذة من هذا النوع. يلاحَظ في هذا الصدد تنفيذ عمليتين بآليات مفخَّخة في منبج والحسكة، استهدفت عناصر من قسد، إلى جانب عمليات اغتيال مركَّزة بعبوات ناسفة لبعض القيادات الثانوية من قسد.

وقـد تركـزت آليات الاستهـداف على استخدام العبـوات الناسفة في الدرجة الأولـى، ثم استخدام

الأسلحة الرشّاشة في الدرجة الثانية، إلى جانب استخدام محدود في حوالَي 7 عمليات لقذائف صاروخية وفي عملية واحدة لقذائف هاون ضد قاعدة مشتركة بين التحالف وقسد، وصولاً للتصفية المباشرة بعد المداهمة أو الاختطاف لبعض المتعاونين الأمنيين مع قسد وعناصر منها، واستمرت على هذا المنوال في المرحلة الأولى والثانية دون أن يطرأ تغيير مُلاحَظ في آليات الاستهداف.

أما عمليات التنظيم ضدّ قوات النظام فقد اتَّسمت بالاتِّساق والتعقيد في آنٍ معاً، إذ كثّف من استخدام العبوات الناسفة ثم استهداف الآليات العسكرية التابعة للنظام بالرشاشات، إلا أنه كثّف منذ حزيران/ يونيو -بالتوازي مع استمرار استخدام العبوات الناسفة- من الهجمات واسعة المحاور على قطعات عسكرية ثابتة، مثل الحقول النفطية الممتدة بين غربي دير الزور وحمص (حقل الضبيات، وحقل تويتان، وحقل صفيان، وحقل الزملة، وحقل جزّل وحقل حجار للغاز).

وتمكن التنظيم، إلى جانب ذلك، من خرق خطوط النظام في عدة مدن محيطة بريف دمشق مثل السيدة زينب، ففي 25 و27 من تموز/ يوليو 2023 نفذ التنظيم في المدينة 3 هجمات بدراجات نارية مفخخة، أوقعت نحو 20 ضحية مدنية و6 عناصر من قوات النظام إلى جانب 25 مصاباً من المدنيين. كذلك نفذ التنظيم عمليات أمنية ضدّ عناصر وقيادات سابقة من المعارضة في المنطقة انضمت إلى قوات الدفاع الوطني في كل من: حوش عرب والكسوة. فضلاً عن استهدافه عناصرَ وضباطاً من قوات النظام في محيط دمشق، مما أدى لمقتل بعضهم وإصابة آخرين منهم كما استهدفت عمليات التنظيم بعض عناصر حزب الله قرب الحدود اللبنانية.

كما تمكن التنظيم من اعتقال عدد من ضباط النظام وعناصره أو أَسْرهم أو اختطافهم إثر نَصْب حواجز وهمية في البادية السورية؛ حيث جرى رصد عدة عمليات من هذا النمط. شكَّلت هذه العمليات تصوُّراً واضحاً لدى عناصر داعش عن حالة القطع العسكرية المنتشرة لدى النظام على محاور محطة T2 والشولا وكباجب ومحور بير رحوم، والطيبة والسخنة شرقي حمص، مما مهَّد للتنظيم الطريق لتنفيذ عمليات منسّقة على نحوٍ متتالٍ، أواخر تشرين الأول/ أكتوبر وتشرين الثاني/ نوفمبر، ضدَّ هذه القطع العسكرية، وأدى للسيطرة على حقل الضبيات النفطي لمدة أسبوعين، وتمشيط التنظيم المنطقة المنتشرة جنوب الرقة إلى شرقي حمص، ومقتل أكثر من 30 عنصراً من قوات النظام والدفاع الوطني.

وتؤكد عمليات داعش (في مساحات نفوذ النظام)، بعامة، على عدد من النقاط، أبرزها:

- تركيز التنظيم على العمليات النوعية، سواء عَبْر العبوات الناسفة أو الاغتيال أو الهجوم المباشر،

من خلال استهداف حافلات النقل العسكرية أو سيارات الضباط أو سيارات الميليشيات الإيرانية.

• السعي إلى السيطرة على عقد الطرق الرئيسية والفرعية في البادية؛ حيث تظهر حركة مواقع العمليات انتشارها بصورة رئيسية على العقد الرئيسية والفرعية في البادية السورية، مما يشير إلى أن تركيز هجمات التنظيم في هذه المناطق يهدف إلى بسط النفوذ الناري والقدرة على الاستنزاف في أكبر مساحة ممكنة من البادية السورية، وجعل قواعد التنظيم أكثر قرباً من المدن ذات الكثافة السكانية العالية.

• استغلال الظروف المواتية للتحرُّك الأمني والعسكري؛ حيث تصاعد النشاط الأمني والعسكري لداعش في البادية أثناء انسحاب مجموعات «فاغنر» من حقول النفط والغاز وسط سورية، تلا ذلك التحرك المُلاحَظ للميليشيات الإيرانية نحو درعا والقنيطرة في الجنوب السوري خلال تشرين الأول/ أكتوبر وتشرين الثاني/ نوفمبر إلى جانب اتِّصاف هذه المساحات بالهشاشة الأمنية ومساحة الحرية الواضحة في التحرك المَرِن فيها عَبْر وسائل متعددة (جرارات، درّاجات نارية، سيارات زراعية، رُعاة أغنام وغيرها).

يُشير ما سبق بمجمله إلى أنّ التنظيم لم يتمكن من تطوير شبكة تحرُّكه أو نوعية استهدافه في مناطق قسد خلال عام 2023، وهذا ما يُفسّر استمراره باستهداف عناصر قسد بطرق اعتيادية دون خرق أمني واضح في معظم النقاط التقليدية التي ينتشر فيها عناصره شرق الفرات. ويبدو -في المقابل- أنّ التنظيم تمكن من تطوير تكتيكات مرنة وأبلغ تأثيراً لعملياته في مناطق النظام؛ بالاعتماد على الاختراق الأمني وتفكيك شبكات خلايا القوات التي انضمت لقوات الدفاع الوطني في درعا بهدف محاربة داعش بدرجة أولى، إلى جانب تنسيق عمليات متقاطعة مع خلايا قواطع متعددة في البادية بهدف السيطرة العسكرية والاستنزاف البشري لعناصر النظام، والاستنزاف الاقتصادي من خلال السيطرة المؤقتة والمتكررة على عدد من حقول النفط والغاز، واستمرار ضرب خطوط إمداد النظام بالنفط عَبْر مهاجمة صهاريج النقل الخاصة والعامة في البادية.

○ ما وراء تكثيف تنظيم داعش هجماته في البادية السورية؟

بدأ تنظيم داعش مع دخول عام 2024 سلسلة جديدة من الهجمات المتوازية ضدّ مواقع قوات النظام السوري والميليشيات الإيرانية في البادية؛ حيث نفذت مجموعات تابعة له ما لا يقلّ عن 7

هجمـات فـي غضون 3 أيام فقـط، مما أدى إلى مقتـل وإصابة العشرات. فقـد هاجمت مجموعة من التنظيـم فـي الأول من كانون الثاني/ ينايـر تجمُّعاً لميليشيا القاطرجي في حقـل نفط الخراطة/ بئر قصيبـة، والمزرعـة/ جنوب دير الزور، مما أدى لمقتل 6 عناصر وإصابة 4 آخرين وإحراق صهريجين. ونفـذت مجموعـة أخـرى من التنظيم فـي الوقت ذاته هجوماً علـى حاجز لميليشيا لـواء القدس على الطريـق الرابـط بين الشولا وكُباجب غربي دير الـزور، مما أدى لمقتل 3 عناصر على الأقل. وهاجمت مجموعتان للتنظيم، في اليوم التالي، حاجزين تابعين للفرقة 17 في قوات النظام على الطريق الرابط بين معدان جنوب الرقة والشولا غربي دير الزور (منطقة الشيحا)، مما أدى إلى مقتل 9 عناصر وإصابة 20 آخرين، والانسحاب من الحاجزين تجاه الطبقة من جهة والسخنة من جهة أخرى؛ إضافة إلى تدمير 3 سيارات عسكرية، فضلاً عن إعطاب سيارة والاستيلاء على أخرى كانت تقلّ عناصر مؤازرة قادمين إلى الحاجز ذاته.

جاءت هذه الهجمات بعد مقتل 7 عناصر من قوات النظام وإصابة 10 آخرين، إثر استهداف حافلة كانت تقلّهم قرب مدينة تدمر في ريف حمص أواخر كانون الأول/ ديسمبر 2023، والتي سبقها هجوم على جنوب الرقّة في 8 تشرين الثاني/ نوفمبر مما أسفر عن مقتل 30 عنصراً على الأقل.

وتأتـي هجمـات التنظيم مع بداية عام 2024، فيما تبدو، امتـداداً للعمليات التي ينفّذها منذ نهاية عـام 2023، في استمـرار لاستراتيجيته الهادفة للتحكُّم بطرق البادية واستنزاف الميليشيات الإيرانية وقـوات النظـام؛ حيث تعتمد الخلايا التابعة له على انتهاز جميع الظـروف المتاحة والتنسيق المستمر لشنّ هجمات متوازية في المنطقة المستهدفة.

- **خريطة نقاط القوى الخارجيّة في سورية:**

شهدت الأراضي السوريّة، في العام 2023، ارتفاع عدد المواقع العسكريّة للقوى الدوليّة لتصل إلى 830 موقعـاً مـع حلول يوليو/تموز 2023، بينها 104 قواعد عسكرية تضطلع بمهام التحكّم والسيطرة ودعم العمليات الميدانية عند الضرورة.

وتعـود أكبـر حصّة مـن القواعد والنقاط العسكريـة الأجنبية المنتشرة في سوريـا لإيران، إذ بلغت 570 نقطـة عسكرية تنتشر أغلبيتهـا في حلب شمالي سوريا ودرعا والقنيطرة جنوبي البلاد، في حين يمتلـك الجيـش التركـي 125 موقعاً، بينها 12 قاعدة تتركز شمال غـرب وشمال شرق سوريا بما يتفق

مع الأهداف المعلنة لأنقرة، والمتمثّلة بمكافحة التنظيمات الإرهابية المنتشرة على الحدود التركية مع سوريا.

وبلغ عدد المواقع العسكرية الروسية في سوريا 105، منها 20 قاعدة تحكّم وسيطرة منها قاعدة «حميميم» الجوية بريف اللاذقية، وقاعدة طرطوس البحرية. أما التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية فلديه 30 موقعاً تنقسم إلى 17 قاعدة و13 نقطة تتموضع شمال شرق سوريا، وتعتبر قاعدة «التنف» في البادية السورية أهم وأكبر قاعدة أسستها القوات الأمريكية في سوريا.

في إفريقيا:

برز الوجود الداعشي في نيجيريا بخاصة، وفي منطقة غرب إفريقيا بعامة، عقب مبايعة جماعة «بوكو حرام» في عام 2014 لتنظيم داعش، وتعيين «أبوبكر شيكاو» آنذاك زعيماً للتنظيم، قبل أن يطاح به لصالح «أبو مصعب البرناوي»، ما أدى إلى انفصال مجموعات من بوكو حرام عن داعش، والدخول في مواجهات دامية مع «ولاية غرب إفريقيا»، سقط فيها المئات من الطرفين، في إطار مساعي داعش لتكريس وجوده في نيجيريا، عبر تعزيز قدراته العسكرية والتنظيمية، سعياً للانفراد بالنفوذ في منطقة غرب إفريقيا، والاستفادة من مصادر التمويل التي تدرّها عمليات الاختطاف والتهريب المنتشرة في تلك المنطقة.

○ نزيف القيادات:

خسر تنظيم داعش، منذ بداية العام 2023، عددا من قادته الكبار ممن لهم دور بارز في إدارة شؤونه عقب معركة الباغوز، كما خسر عددا من قادته الميدانيين، ليصل إلى ذروة الخسارة بمقتل زعيمه «أبي الحسين الحسيني» واعتقال ناطقه الرسمي في حادثة تكتم عليها التنظيم طويلاً.

وفي ما يأتي، تعداد لأبرز قادة داعش الذين تم تحييدهم خلال 2023، على التوالي:

22 يناير: أعلنت القيادة المركزي الأميركية اعتقال كل من عبد الله حميد مصلح المداد الملقب بـ«أبي حمزة السوري»، الذي يعمل وسيطاً للتنظيم، وحسام حميد المداد، وهو مسؤول لوجستي في

التنظيم. وتم الاعتقال خلال عملية إنزال جوي وإسناد بري في سوريا.

17 فبراير: نفذت القوات الأميركية عملية إنزال جوي أخرى شمال شرق سوريا، استهدفت القيادي في التنظيم حمزة الحمصي. وأصيب في العملية التي نُفذت بتعاون مع قوات سوريا الديمقراطية (قسد)، أربعة جنود أميركيين نتيجة تفجير الحمصي حزامه الناسف.

18 فبراير: ألقي القبض على مسؤول كبير في داعش يعرف باسم «بتار»، وهو شخصية مهمة في التنظيم، وتتهمه الولايات المتحدة بالتخطيط لهجمات على مراكز الاحتجاز التي تشرف عليها «قسد» شمال شرق سوريا.

3 أبريل: أعلنت القوات الأميركية مقتل القيادي في التنظيم خالد إياد أحمد الجبوري، شمال غرب سوريا، وقالت في بيان لها، إن الجبوري طور الهيكل القيادي لتنظيم داعش، وموته «سيعطل مؤقتاً قدرة التنظيم على التخطيط لعمليات خارجية».

12 أبريل: تم اعتقال حذيفة اليمني واثنين من مساعديه في عملية خاصة شرق سوريا. وذكر بيان للقيادة المركزية الأميركية أن اعتقاله «سيعطل قدرة التنظيم على التخطيط للعمليات وتنفيذها».

17 أبريل: قتلت القوات الأميركية المدعو عبد الهادي محمود الحاج علي، أحد كبار قادة داعش والمسؤول عن التخطيط لهجمات على أوروبا والشرق الأوسط، مع اثنين آخرين من المقربين منه خلال غارة شمال سوريا.

7 يوليو: أعلنت القيادة العسكرية المركزية مقتل القيادي أسامة المهاجر، في شرق سوريا.

أما الخسارة الأكبر لداعش على مستوى الكوادر، فتمثلت في مقتل أبو سارة العراقي، المعروف بـ«عبد الرؤوف المهاجر، أمير الإدارة العامة للولايات»، في ضربة جوية للتحالف الدولي في 24 فبراير. وقد لعب «المهاجر» أدواراً أساسية في التواصل وإدارة شؤون فروع داعش في مختلف أنحاء العالم، وكانت وظيفته حيوية أكثر من وظيفة «الخليفة» نفسه الذي ظل منزويا في مخبأه الآمن خوفاً من الاستهداف. وشكل مقتله ضربة قاصمة لم يتعاف التنظيم منها حتى الآن، ولعل غيابه من بين الأسباب التي أربكت حسابات داعش، فتأخر إعلانه عن الزعيم الجديد فترة طويلة على غير عادته.

وفي الثالث من أغسطس 2023، كان داعش على موعد مع أكبر خساراته عام 2023، عندما تمكنت المخابرات التركية بدعم من فصائل سورية معارضة، من قتل زعيم التنظيم أبي الحسين الحسيني

القرشي في بلدة جندريس شمال غرب سوريا. وبعد بضعة أيام فقط، ستتعمق خسارته باعتقال «هيئة تحرير الشام»، للناطق باسمه «أبو عمر المهاجر»، مع مجموعة من مساعديه، وتم تنصيب كل من «أبي حذيفة الأنصاري» و«أبي حفص الهاشمي»، بديلا عنهما.

••••

أما تنظيم القاعدة، فيمرُّ اليوم بواحدة من أضعف مراحله. فهو بلا قيادة معلنة منذ أكثر من سنة، عقب مقتل زعيمه أيمن الظواهري في كابُل عام 2022. وقبل الظواهري، قتل الأميركيون سلفه أسامة بن لادن، في باكستان عام 2011. وبين التاريخين، قضت «الحرب ضد الإرهاب»، التي أعلنها الأميركيون ودول أخرى على خلفية هجمات 11 سبتمبر، على عشرات من القادة الأساسيين الذين مثلوا لفترات طويلة وجوهاً معروفة في التنظيم (على غرار أبو حفص المصري، وأبو يحيى الليبي، وعطية الله الليبي... وغيرهم). كما اعتقل الأميركيون القادة الأساسيين الذين يُعتقد أنهم وراء هجمات 11 سبتمبر، وما زالوا يقبعون في سجن قاعدة غوانتانامو بكوبا في انتظار محاكمتهم، وعلى رأسهم خالد الشيخ محمد «العقل المدبّر» للهجمات.

ويترافق التكتم الذي تلتزمه قيادة هذا التنظيم (لم تؤكد مقتل الظواهري ولم تنفه، ولم تعلن عن اسم خليفته)، مع تقارير مختلفة تؤكد أن «القاعدة» تعيد تموضعها في أفغانستان التي ينتقل إليها عناصر من التنظيم مع عائلاتهم.

وإذا كان هذا حال «قيادة القاعدة»، فإن فروع التنظيم لا تبدو في وضع مختلف كثيراً. وبين كل فروع التنظيم، يبدو فرع الساحل الإفريقي الأكثر نشاطاً، بسبب الفقر المدقع الذي ترزح حكومات هذه المنطقة تحت وطأته. لاسيما في ظل «دومينو» الانقلابات العسكرية التي عمت دول المنطقة، لا سيما في مالي وبوركينا فاسو وأخيراً النيجر، التي تُعدُّ محور نشاط «القاعدة» الأساسي في الساحل الإفريقي، وكانت تحظى على الأقل منذ عام 2012 بدعم واضح من فرنسا، التي تدخلت عسكرياً في البداية انطلاقاً من مالي لمنع انهيار الدولة أمام زحف جماعات مسلحة (بينها القاعدة) امتلأت خزائنها بالأسلحة على خلفية الفوضى التي عمّت ليبيا عقب سقوط حكم القذافي قبل ذلك بسنة. وإذا كان التدخل الفرنسي أوقف زحف المتشددين، إلا أنه لم يتمكن من القضاء كلياً على تهديد «القاعدة». وأثار تراجع الانخراط الفرنسي الفاعل في السنوات الأخيرة في الحرب ضد المتشددين سخطاً في أوساط عسكريي دول الساحل الذين لجأوا إلى الاستعانة بخدمات مجموعة «فاغنر» الروسية، على

حساب رحيل الفرنسيين الذين كانوا يحظون، إلى جانب قدراتهم العسكرية الكبيرة، بدعم أميركي مهم، لا سيما انطلاقاً من النيجر، حيث للأميركيين والفرنسيين قواعد ومطارات.

يبدو تنظيم «القاعدة»، في المشرق العربي، أكثر ضعفاً من أي مكان آخر من أماكن انتشاره. فقد تمكن «داعش» من القضاء عليه في العراق، فيما أعلن فرعه السوري (جبهة النصرة) فك ارتباطه به وغيّر اسمه إلى «هيئة تحرير الشام». وعلى الرغم من وجود فرع سوري ما زال على ولائه لـ«القاعدة» (حراس الدين)، فإن وجوده محصور في شمال غربي البلاد الخاضع لسلطة «تحرير الشام».

ويكاد نشاط التنظيم في منطقة الخليج العربي، أن ينحصر في بعض المناطق باليمن. وإذا كان التنظيم في اليمن يبدو ضعيفاً عسكرياً، إلا أنه يعوّض عن ذلك بنشاط إعلامي أكثر بروزاً، كما يبدو أنه أكثر صلة من فروع أخرى بما تبقى من قيادة «التنظيم الأم»، وتحديداً محيط «الأمير الفعلي» لـ«القاعدة» حالياً «سيف العدل».

أما في مصر، في شبه جزيرة سيناء، فإن وضع التنظيم حالياً يبدو بالغ الضعف. فمسلحو سيناء نقلوا ولاءهم إلى «داعش» في أوج نفوذ هذا التنظيم تحت قيادة أبو بكر البغدادي عام 2014 (ولاية سيناء)، لكنهم باتوا اليوم في وضع بالغ الضعف بعدما تمكنت قوات الأمن المصرية من طردهم من معاقلهم السابقة وإعادة الأمن إلى حد كبير إلى شبه الجزيرة. كما أن وضع فرع «القاعدة» في القرن الإفريقي يبدو بدوره صعباً، إذ تسجل «حركة الشباب» تراجعاً واضحاً ومستمراً في مناطق انتشارها بالصومال في مواجهة القوات الحكومية الصومالية التي تحظى بدعم جوي أميركي[1].

وبينما دعا تنظيم القاعدة المسلمين إلى المشاركة في القتال إلى جانب المسلحين الفلسطينيين، فإن موقف تنظيم الدولة الإسلامية، المنشور في جريدة «النبأ» الأسبوعية التابعة للتنظيم، لم يحمل أي إشادة بالفصائل الفلسطينية، ولم يدعُ المسلمين إلى دعم حماس. وكان تنظيم الدولة الإسلامية قد اتهم حماس في السابق بقمع أتباعه في قطاع غزة. وبدلاً من ذلك، ركز تنظيم الدولة على التحريض على تنفيذ هجمات انتقامية على مستوى العالم، من بينها هجمات ضد الحكومات العربية التي اتهمها بـ «حماية» إسرائيل[2].

(1) ماذا حلّ بـ«القاعدة» بعد 22 سنة على هجمات «11 سبتمبر»؟، كميل الطويل، موقع الشرق الأوسط، 2023/09/11.
(2) ما الذي حدث لتنظيم الدولة الإسلامية في 2023؟، المرجع السابق.

وبصدد تصاعد حدة التنافس بين القاعدة وداعش، نلاحظ ما يلي:

1. لا يمكن الجزم بأن حالة التنافس والصراع الأيديولوجي بلغت أوجها بين التنظيمين، فما زالت هناك أماكن تشهد حالة من التعايش المشترك، كمنطقة تيلابيري شمال غرب النيجر، بل تتشارك في أحيان عدة عدواً واحداً كالقوات الدولية والجيوش النظامية، الأمر الذي يدفعهم لتقاسم النفوذ دون اقتتال، كما حدث في يناير (كانون الثاني) 2018 حينما تحالف كل من تنظيم الدولة في الصحراء، وجماعة نصرة الإسلام والمسلمين، ضد القوات الفرنسية التي وجهت ضرباتها لهم حينذاك.

2. بالرغم من وجهات النظر التي تدعم حالة الصراع بين الطرفين، بزعم أن المنافسة بينهما ستفضي إلى تحييد كل منهما للآخر، باستنزافهما، فإن نتائج هذا السيناريو غير مضمونة، حيث يمكن أن يؤدي تصاعد المنافسة لما يسمى بالمزايدة، وسيسعى كل طرف لإبراز قوة واستعداد أكبر في محاربة الآخر، مما يعني تصاعد الهجمات الإرهابية، وتزايد أعداد القتلى ضمن صفوف المدنيين، الأمر الذي سيؤثر مباشرة على الوضع الأمني، واستقرار الدول.

3. يواجه داعش ضغطاً عسكريّاً متعدد المستويات؛ فمن ناحية يواجه هجمات من قبل نصرة الإسلام والمسلمين، ومن جهة أخرى يواجه ضغطاً عسكريّاً من قوات فاغنر الروسية، ويستند الضغط الروسي على داعش لعدة أسباب؛ أولاً: بسبب ضعف الديناميكيات المحلية الخاصة بالتنظيم، مقارنة بالقاعدة، الأمر الذي يسهل من مهمة تقويض نفوذه، من جهة أخرى أبدت القاعدة استعدادها للتفاوض مع الحكومة المالية في العديد من الأمور، مما يسهل من مسألة التقارب، بخلاف داعش الذي لا يستجيب لأي ضغوط، ولا يبدي أي تساهل[1].

(1) التنافس بين القاعدة وداعش غرب إفريقيا.. الدوافع والمآلات، المرجع السابق.

التوقّعات

شهدت الأعوام الأربعة الماضية مخاضاً عسيراً لتنظيم «داعش»، سواء على مستوى هويته التكوينية دولةً للخلافة دونما حيازة ميدانية مستقرة.. وبلا عاصمة (!!!)؛ أو على مستوى قدرته على «الانتقام المزلزل» لمقتل خلفائه وقادته ومقاتليه؛ فضلاً عن الرهان الصعب في مواصلة زخم عملياته في إقليم الشرق الأوسط أو خارجه. ويتبع تنظيم داعش بصرامة استراتيجية طويلة الأمد رُسمت في خطط مدروسة تُراجع وتطور باستمرار، كي تتواكب مع الأوضاع المحلية والإقليمية المتغيرة، وتساهم في حماية التنظيم من الاندثار (مبدأ اللامركزية في العمليات الميدانية، وتكتيكات «السكون والتلاشي»)[1].

وعليه، يُتوقع أن يستمر تنظيم داعش في لجوئه للتمويه والترميز القيادي، بدلاً من التصريح؛ لإيقاف النزيف الحاد في صفوف قياداته التاريخية. كما يُتوقع أن يستمر زخم عملياته في العراق والشام عبر استراتيجية الكرّ والفرّ، وتكتيك تحرير الأسرى عبر مهاجمة السجون، لاسيما في ظل التراجع الاقتصادي الإقليمي، وتداعيات الأزمة العالمية الروسية-الأكرانية، وطوفان الأقصى، إذ اعتاد تنظيم «داعش» على التكيف بسرعة استثنائية مع الأزمات والصدمات. وعليه، لا يُتوقّع أن تشهد خارطة السيطرة العسكرية في النصف الأول من عام 2024، أيَّ تغيّر في نسب السيطرة بين القوى المحلية؛ لغياب المؤشرات الكافية لتنفيذ عملية عسكرية ضد «قسد»، أو شن النظام السوري أي هجوم موسع ضد مناطق المعارضة. ومع ذلك، فإنّ أي انهيار عسكري محتمل قد يطرأ على الخارطة قد يكون في النصف الثاني من عام 2024، وليس من المُستبعَد أن يطال جبهات جنوب سورية.

ويُتوقَّع أن تتجه هجمات التنظيم في الفترة المقبلة إلى استهداف متصاعد للحواجز العسكرية لقوات النظام والميليشيات الإيرانية بغرض التموُّل منها عَبْر الاستيلاء على الآليات والذخائر والأسلحة، وبغرض دفع تلك الحواجز للانسحاب من المنطقة عَبْر تركيز الهجمات واستمرارها عليها، بالنتيجة يسعى التنظيم للتحكُّم شِبه المطلَق بعقد التواصل في البادية ثمَّ التهيُّؤ للمرحلة التالية القائمة على إعادة التموضع والانتشار وتنفيذ هجمات ضدّ مدن مركزية في المنطقة مثل السخنة.

وتبقى قدرات التنظيم وإمكانياته في سوريا والعراق محدودة، بفضل التحالف الدولي والتعاون

(1) مستقبل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسورية بعد مقتل آخر خلفائه، أدهم كرم، المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات -ألمانيا وهولندا، 2022/2/28.

مـع قـوات قسـد، فضلاً عن تعـاون الولايات المتحـدة مع العراق فـي محاربة داعش. وهـذا يعني أن التنظيم سوف يعتمد خلال الفترة القادمة على عمليات الكرّ والفرّ، بوصفها الأسلوب الأمثل لمجموعاته المنتشـرة فـي مناطق متباعدة، التي تعتمد على خفـة الحركة والتنقل الدائم وعدم التمركز في منطقة جغرافية محددة.

وقد اعتمدت إستراتيجية داعش عام 2023 في سورية -فضلاً عن العراق- على إدامة الاستمرارية، وإنْ تراجعـت العمليـات العسكرية إلى الصفـر مدة من الزمن، بهدف الحفاظ علـى الوجود من ناحية والحفـاظ علـى مكتسبات الشرعية الجهاديـة العالمية (التي نالها منذ إعلانـه الخلافة ومبايعة فروع متنوعة من التنظيمات الجهادية له بها).

وعلى الرغم من تعرُّض التنظيم في مناطق نفوذ قسد لاعتقالات متتالية من قِبل التحالف لعدد من ميسوريـه الماليين والخلايا المسؤولة عن الموارد البشريـة واللوجستية، إلا أن هذه التحوُّلات لم تُؤثِّر بشـكل جوهـري في معطيات الميدان، بل كانت سبباً في إعادة تقييم قياداته في العراق وسورية للواقع العسكري والميداني، ورسم هيكلة جديدة تسمح بتصعيد العمليات والتجنيد باستمرار دون الوصول إلى قيـادة التنظيـم في المنطقة، وهو ما تُرجم فعليّـاً بتصاعُد العمليات في مناطق قسد خلال عام 2023 رغم استمرارها على ذات التكتيكات الاستنزافية السابقة، وعدم نقلها إلى مرحلة جديدة.

ويبـدو أنّ هـدف التنظيم (حسب أيديولوجيته المُعلَنة بعيـدة الأمد) يتمثل في تحقيق انبعاثٍ جديد يعيـد السيطـرة المكانيـة كما كان الحال عام 2014، ومن هنا بدأ التنظيـم بالتوسُّع في مرحلة مبدئية وتوسيـع قاعدتـه في عمـق البادية السورية ضدّ قـوات النظام باعتبارها أقرب خصومـه إليه في تلك المنطقة.

إنّ توجُّـه التنظيـم للتوسُّع في هـذه المنطقة يعود إلى سعيه المستمر لبنـاء خلايا وقواعد متقدِّمة قريبة من المناطق الحضرية في كُلٍّ من سورية والعراق، وهو ما يظهر بوضوح باستمرار تحرُّك عناصره فـي درعا بشـكل رئيسي وعُمق البادية بين دير الزور وحمص والرقـة كخُطوة مبدئية للتحكُّم الميداني وسط سورية.

ومع ذلك، لا تعطي القُدُرات الحالية للتنظيم (البشرية والعسكرية) أفضلية المناورة المستمرة، على الرغم من تحقيقه نجاحاتٍ متعددةً في السيطرة على عدد من مواقع قوات النظام وتطوير تكتيكاته في استهـداف ضُباطـه وعناصره، إلا أن هذا ليس تحرُّكاً نهائيّـاً يؤهله للعودة إلى مساحة 2014، بقدر ما

يمكن وصفها كخُطوة أولية في إعادة ترتيب صفوفه وأوراقه، ثم التركيز على استمرار وجوده في البادية السورية باعتبارها مَلاذاً آمِناً يمنحه أفضلية المناورة الميدانية، ونقطة انطلاق وتحكُّم في استنزاف النظام على طرق الإمداد الرئيسية والفرعية.

وعليه، قد يتطور الواقع الميداني عام 2024 من خلال سيطرة التنظيم على عُقَد مرورية ومدنية مهمة في البادية السورية، كالسيطرة على مدينة السخنة -ولو مؤقتاً- أو مدينة مهين في الريف الشمالي لدمشق (قرب بادية حمص)، في ظل سَعْي التنظيم للتحكُّم بعقدة الطرق الرابطة مع العراق وسط سورية، إلا أن تحقيق ذلك ليس مرهوناً بالضرورة بالاستمرار، فقد يتراجع داعش عن الخُطوة لقاءَ مكاسب مادية أو عسكرية (مثل تأمين دعم معلوماتي ولوجستي ضدّ قسد) تزيد من تفوُّقه في منطقة شرق الفرات.

أما انزلاق أطراف النزاع في إدلب إلى مواجهة مفتوحة على غرار ما جرى عام 2020 وقبله، فيبدو مستبعداً، فلا النظام وحلفاؤه جاهزون لشنّ هجوم واسع ولا تركيا ترغب بتقويض حالة الاستقرار على الرغم من هشاشتها. هذا لا يعني عدم استمرار التصعيد وحملات القصف بين فترة وأخرى بغرض استمرار الضغط المتبادَل ومحاولة تغيير قواعد الاشتباك، لكنّ ذلك قد يؤدي تِباعاً إلى تآكُل التَّهْدِئة ومحاولات توسيع هامش التحرُّك الميدانيّ على الأرض[1].

ومن المُتوقع أن ينفذ تنظيم القاعدة عمليات نوعية، تستهدف أميركا وإسرائيل والدول المتواطئة معهما في العدوان على غزة، مع الحرص على تجنب وقوع ضحايا ضمن المدنيين، وفق التحول الخطابي المعلن على لسان «سيف العدل»، الخليفة المرجح للظواهري، دونما توريط لحركة طالبان في أي من عملياته المستقبلية، لاسيما وأن حركة طالبان تعاني ضغوطاً اقتصادية تثقل كاهلها، إذ تربط الدول بين مساعدة الحركة وابتعادها عن مساعدة التنظيمات الإرهابية[2].

كما تشير العمليات التي تنفذها حركة الشباب المجاهدين إلى أن تنظيم القاعدة ربما يكثف اعتماده على فروعه بُغية تأكيد وجوده واستمراريته، بل وتأكيد قدرته على تصدر المشهد الجهادي، بعد سقوط دولة «داعش» في منطقة الشرق الأوسط، مستغلاً قوة هذه الفروع وقدرتها على التحرك وتنفيذ عمليات نوعية في بيئاتها المحلية.

(1) هيئة تحرير الشام: سؤال الواقع والمصير، عرابي عبد الحي عرابي، مركز جسور للدراسات، 2023/12/23.
(2) مأزق «القاعدة»: إثر اغتيال «الظواهري» بين فقدان الكاريزما ولامركزية الإرهاب، د. محمد مجاهد الزيات، موقع المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 09 /08/2022.

ومن المرجح أن تشهد المرحلة المقبلة صداماً عنيفاً في القرن الإفريقي، عقب إعلان رئيس الحكومة الصومالية الجديد حسن شيخ محمود، عن المواجهة مع «حركة الشباب»، في ظل رغبة كلّ طرف في التأكيد على قوته[1].

وقد شهدت الآونة الأخيرة تصاعداً كبيراً في إعراب التنظيمات المتشددة عن سعيها للحضور والنشاط في السودان، إذ أبدى تنظيم «داعش» اهتماماً لافتاً بالتطورات التي تشهدها الساحة السودانية في صحيفته الأسبوعية «النبأ»، فضلاً عن أن تنظيم «القاعدة» انتهج النهج نفسه، حيث دعا منظره البارز «أبو حذيفة السوداني» قواعد التنظيم إلى استئناف النشاط العملياتي في السودان في كتاب حمل عنوان «الآن جاء القتال.. رسائل حرب إلى المجاهدين في السودان»، والذي اعتبر فيه أن «البيئة المحلية السودانية باتت مهيئة للتغير المسلح، وانطلاق العمل الجهادي» وفق تعبيره[2].

ويمكن القول إن قارة إفريقيا باتت تمثل بيئة حاضنة للتنظيمات المتطرفة بعامة، وفي مقدمتها تنظيم داعش، الذي بات ينظر إليها على أنها المستقبل بالنسبة إلى انتشاره الخارجي، وأنها يمكن أن تكون مقرّاً لعاصمة خلافته المزعومة حال إعلان سقوطها رسميّاً في سوريا والعراق؛ حيث يسعى التنظيم إلى الاستفادة من هشاشة الأوضاع السياسية والأمنية، وانتشار الهيمنة القبلية، وهو ما يعكس ضعف سلطة الدولة أمام تنامي دور التنظيمات المتطرفة لملء ذلك الفراغ الناتج عن تراجع سلطة الدولة، وهو ما يمثّل فرصة سانحة لداعش للتمدد والانتشار داخل القارة.

فإذا كانت أيديولوجية القاعدة تنتشر في شرق إفريقيا، فإن كفة الصراع الأيديولوجي في الشمال والغرب الإفريقي، الساحل، تميل لمصلحة داعش، الذي استطاع استقطاب عناصر عديدة من جانب جماعات متطرفة أخرى، إلى جانب أعداد غير قليلة من عناصر القاعدة، وهو ما شجّعه على إعادة انتشاره مجدداً في بعض البؤر التي بدأ يتراجع فيها، على غرار الجنوب الليبي، الذي يحاول فيه التنظيم إعادة الانتشار مجدداً، على الرغم من جهود الجيش الوطني الليبي لتقويض أنشطة التنظيم على الأراضي الليبية. ويطمح داعش من خلال إعادة انتشار مجموعات في جنوب ليبيا، إلى تعزيز وجوده، بداية من ليبيا، مروراً بالساحل والصحراء، وانتهاء بغرب ووسط إفريقيا.

كما يبقى تنظيم خراسان من الفروع الأكثر تشدداً، مستغلاً الفراغ الأمني في أفغانستان والعداء

(1) حركة الشباب «الصومالية».. تحولات الصعود والهبوط، منير أديب، موقع ترند للأبحاث، 29/9/2022.
(2) النشاط الإرهابي في 2023: الاتجاهات والتوقعات، محمد فوزي، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2023/1/2.

لحركة طالبان، وهذا يعني أنه ما زال يستقطب الجماعات الناقمة على حركة طالبان أو المنشقَّة عنه، إلى جانب تركيزه أيضاً على قوميات من دول آسيا الوسطى التي تُعتبر من الجماعات الراديكالية، هذا إلى جانب تهديداته لمصالح الدول الكبرى داخل أفغانستان، ومنها الصين (التي يُنظَر اليها على أنها تسعى للهيمنة على العالم)، وطَرْحِه منظوراً جهاديّاً للتوسع الاقتصادي العالمي للصين، وينظر إلى مبادرة (الحزام والطريق) الصينية على أنها ترقى إلى التوسع الإمبراطوري المعاصر، ولا تختلف عن الدور التاريخي الذي لعبته شركة الهند الشرقية البريطانية في الاستعمار الغربي، وهو ما يعني إمكانية اتجاه التنظيم لاستهداف مشروعات المبادرة الصينية، سواء في أفغانستان، أو حتى في باكستان المجاورة.

ولا يتوقع أن يؤثر مقتل الظواهري جوهرياً على التنظيم، فهذه التنظيمات لديها تراتبية إدارية تسمح لها باستبدال القيادات بسلاسة، بل وتكون على استعداد دائم لفقد قياداتها، ومن المحتمل أن يتولى التنظيم قيادي أكثر شباباً من الظواهري، فيعمل على إعادة هيكلته وإعادة نشاطه في بؤر ضعفت إلى حد كبير.

ومن المحتمل أن تستمر عمليات الدمج بين القتال المعولم والمحلي، من أجل القضاء على سلسلة الانشقاقات التي طالت التنظيم بسبب عدم نزوعه إلى فقه استراتيجي محدد.

إن وقائع كثيرة ستسمح لفروع التنظيم بالتمدد والاستمرار، وتشكيل خطورة كبيرة، ومنها:

أ. الصراعات المتداخلة في مناطق توجد بها فروع التنظيم، مثل اليمن، أفغانستان، مالي... إلخ، حيث نجد عرقيات متنوعة، والخطوط الفاصلة بين الجماعات الموجودة متداخلة تداخلاً كبيراً ومعقداً وغامضاً، إضافة إلى التحولات المستمرة في الوضع الأمني والسياسي، وديناميات الصراع التي تتضمن منافسات قديمة تتسم بالعنف في أغلب الأحيان، وعمليات اتجار وأنشطة دفاع عن النفس.

ب. الخريطة الإرهابية المعقّدة، ووجود عدد من الكتائب المختلفة التوجهات المتعددة الولاءات، إما لأسباب عرقية قومية، أو لأسباب عقدية دينية، مما سيتيح للقاعدة الاستقطاب والتحالف والاستمرار.

ج. ضعف المواجهة الفكرية مع القاعدة، إضافة إلى الجهات السياسية الفاعلة من الدول المختلفة، التي تزيد الأمر تعقيداً، وتعطي للقاعدة فرصة غير مسبوقة بإشعالها للصراع الطائفي والديني.

د. هشاشة بعض المناطق التي توجد بها هذه الفروع وارتفاع معدلات الفقر، مما يؤدي إلى مزيج من نقاط الضعف في كل مفاصل الدولة والمجتمع، ويساهم بشكل عام في استمرار القاعدة، مثل بحيرة تشاد، وفي دول الساحل والصحراء حيث يتمتع القاعدة بقدرة تكيفية ملحوظة و«مرونة أيديولوجية» كبيرة وبراعة في فن استغلال «أوجه القصور» لدى هذه الدول. فخلال العامين الماضيين شهد إقليم الساحل موجة من الانقلابات العسكرية، فقد شهدت دولتان خلال عام واحد أربعة انقلابات، الأمر الذي ينذر بمزيد من التأزم، مما يعزز الأوضاع لتغلغل الجماعات الجهادية، وسرعة انتشارها نتيجة ضعف القبضة الأمنية، وتصاعد حالة الاقتتال الداخلي، وتشتت جهود مكافحة الإرهاب، مما ينعكس أيضاً على فكرة التنافس بين داعش والقاعدة، حيث تصبح الظروف مواتية لتصعيد حدة التنافس بينهما، على حساب أمن دول القارة واستقرارها[1].

(1) التنافس بين القاعدة وداعش غرب إفريقيا.. الدوافع والمآلات، المرجع السابق.

تقرير الحالة العامة

استقراء للعام 2023

و

استشراف للعام 2024

أ. عاطف الجولاني
أ. فايز الجولاني

مجموعة التفكير الاستراتيجي
اسطنبول – تركيا 2024

أولاً: مُؤشِّرات الحالة الإقليمية

مقدمة:

شهدت المنطقة متغيّرات مهمة يرقى بعضها إلى مستوى التحوّلات عميقة التأثير في مسار الأوضاع في المنطقة خلال العام 2023. وشكّلت معركة طوفان الأقصى التي اندلعت في 7 أكتوبر/ تشرين الأول، التي كادت تتحوّل إلى مواجهة إقليمية واسعة، أحد أهم التطورات الإقليمية خلال العام، حيث لها تأثيرات واسعة وقوية على الأوضاع في الساحتين الفلسطينية والإسرائيلية، كما فرضت تداعيات مهمة سياسياً واقتصادياً وأمنياً على مجمل الأوضاع في المنطقة.

كما جاء الاتفاق الإيراني السعودي على إنهاء حالة القطيعة واستئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين ليشكّل تطوّراً مهما في مجريات الأوضاع في المنطقة، حيث كانت له انعكاسات واضحة على العديد من الملفات الإقليمية، في مقدمتها الحرب السعودية اليمنية وحالة الاستقطاب الطائفي التي شهدت هدوءاً ملحوظاً بتأثير الاتفاق.

وفيما يلي استعراض لأهم المؤشرات العامة للحالة الإقليمية خلال العام 2023، واستشراف للمؤشرات المتوقعة في العام 2024.

أولاً: المؤشرات العامة للحالة الإقليمية في 2023

من خلال رصد المتغيرات المهمة على مستوى المنطقة خلال العام 2023 يمكن الخروج بمجموعة من المؤشرات العامة ومن أبرزها:

1. هدوء إقليمي واستمرار مسار المصالحات:

استمراراً للمصالحات وحالة الانفراج في المشهد الإقليمي التي بدأت منذ عودة العلاقات السعودية القطرية إلى سابق عهدها بعد قمة العلا لرأب الصدع الخليجي في 2021/1/5، شهد العام 2023 هدوءاً نسبياً على العديد من الجبهات والبؤر الساخنة، كسوريا وليبيا، وبتأثير الاتفاق السعودي الإيراني ساد الهدوء جبهة اليمن، حيث هدأت المواجهات بصورة كبيرة. وباستثناء التصعيد الذي شهدته المنطقة في 7 أكتوبر/ تشرين الأول في عملية طوفان الأقصى وما تلاها من عدوان واسع على القطاع، لم تبرز خلافات واضحة بين الدول العربية، وبرز توجّه أكبر للتوافق على العديد من الملفات.

ومَثَّل اتفاق استئناف العلاقات الدبلوماسية بين السعودية وإيران في مارس /آذار برعاية الصين، التطور الأهم في إطار المصالحات الإقليمية خلال العام 2023، وشكل انعطافة في مسار العلاقات السعودية الإيرانية، في إطار استراتيجية سعودية جديدة بدت ملامحها واضحة في الرغبة بخفض مستوى التصعيد في علاقاتها الإقليمية، وتنويع خياراتها الدولية، وإعطاء الأولوية للمسار الاقتصادي في سياق رؤية 2030.

كما واصلت تركيا خلال العام 2023 تطوير علاقاتها مع مصر والسعودية والإمارات، الأمر الذي أسهم في تعزيز حالة الهدوء الإقليمي، ومثّلت جولة الرئيس التركي في عدد من الدول الخليجية، في شهر يوليو/ تموز، نقلة مهمة في العلاقات التركية الخليجية، حيث جرى خلالها توقيع اتفاقات حول الاستثمار المباشر والصناعات الدفاعية والطاقة والاتصالات مع السعودية، كما وافقت السعودية على شراء طائرات مسيرة تركية في أكبر عقد دفاعي في تاريخ تركيا. ووقعت الإمارات وتركيا اتفاقيات تقدر قيمتها بنحو 50،7 مليار دولار ركزت على الاستثمار والتمويل.

وشهدت العلاقات التركية المصرية تطوّراً ملحوظاً في المجالين السياسي والاقتصادي. وفي مؤشر على تطور العلاقات في البعدين العسكري والأمني، أعلن وزير الخارجية التركي هاكان فيدان في 2024/2/5، قبيل زيارة الرئيس التركي للقاهرة، أن تركيا وافقت على تسليم مصر مسيّرات قتالية، وقال إن «عملية التطبيع اكتملت بصورة كبيرة، والعلاقات مهمة للأمن والتجارة في المنطقة»، مؤكداً أنه

«يجب أن تربطنا علاقات جدية بمصر من أجل الأمن في البحر الأبيض المتوسط»[1].

وشكلت عودة سوريا لجامعة الدول العربية في 2023/5/7، بقرار صدر بالإجماع عن اجتماع مجلس وزراء الخارجية العرب، تطوّراً مهمّا أنهى غياباً استمر مدة 12 عاماً. غير أن هذه الخطوة لم تُسهم في تغيير الواقع السياسي في سوريا ولم تؤثر على مجريات الأوضاع الميدانية.

وعلى صعيد العلاقات الجزائرية المغربية، فقد شهدت حالة من التذبذب خلال العام 2023، بعد أن دخلت مرحلة القطيعة الدبلوماسية في أغسطس/ آب 2021، وأعقبها بشهرين وقف الجزائر لتدفق الغاز إلى إسبانيا عبر أنابيب تمر في الأراضي المغربية، ومنع الطائرات المغربية من عبور المجال الجوي الجزائري. حيث لم تشهد العلاقة بين البلدين توترات قوية، كما لم تشهد انفراجات تنهي الأزمة. وقد بدأ العام بداية متوترة، إذ أعلن الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون في 2023/3/22، خلال حديث لقناة الجزيرة أن «العلاقة بين الجزائر والمغرب وصلت إلى نقطة اللاعودة»[2]، وحدث تصعيد محدود بين البلدين مع دخول «إسرائيل» على الخط واعترافها في منتصف شهر يوليو/ تموز 2023 بسيادة المغرب على الصحراء الغربية، وهو قرار انتقدته الجزائر بشدة واعتبرته خرقاً للقانون الدولي.

حرص ملك المغرب محمد السادس، في المقابل، على توجيه رسائل تهدئة ووصف علاقات المغرب بالجزائر في 2024/2/7 بأنها مستقرة، وعبّر في كلمة بثها التلفزيون الرسمي عن أمله في أن «تعود الأمور إلى طبيعتها ويجري فتح الحدود بين البلدين». وأضاف: «نؤكد لقيادة الجزائر وشعبها أن المغرب لن يكون أبداً مصدر أيِّ شرٍّ أو سوء»[3]. وعاد ليؤكد ذلك في 2023/7/29 وقال: «نؤكد مرة أخرى لإخواننا الجزائريين، قيادة وشعبا، أن المغرب لن يكون أبداً مصدر أي شر أو سوء، وكذا الأهمية البالغة التي نوليها لروابط المحبة والصداقة والتبادل والتواصل بين شعبينا»[4].

2. تراجع حدّة الاستقطاب الطائفي في المنطقة:

أسهم الاتفاق الإيراني السعودي بصورة كبيرة في تهدئة حالة الاستقطاب الطائفي في المنطقة، بعد سنوات من التوترات الطائفية، على خلفية السياسات الإيرانية في المنطقة والتصعيد في العلاقات السعودية الإيرانية.

كما أسهمت أدوار بعد الأطراف المحسوبة على إيران في معركة طوفان الأقصى في التأثير بموقف العديد من القطاعات الشعبية في العالم العربي تجاه حزب الله والحوثيين والمجموعات الشيعية في العراق. حيث شارك حزب الله في المعركة منذ 8 اكتوبر 2023، وأعلن عن مقتل 161 من عناصره في المواجهات مع القوات الإسرائيلية. فيما شارك الحوثيون في المواجهة عبر إطلاق الصواريخ والمسيّرات باتجاه الأراضي الفلسطينية المحتلة والتي فشل معظمها في الوصول إلى أهدافه، ليتطوّر انخراطها في المواجهة لاحقاً في 2023/12/9 حين أعلنت استهدافها للسفن المتجهة إلى «إسرائيل». أما المجموعات العراقية المسلحة فأعلنت عن عشرات العمليات التي استهدفت فيها مجموعة من القواعد الأمريكية في العراق وسوريا. وردت القوات الأمريكية على عمليات الحوثيين والمجموعات العراقية بتنفيذ هجمات ضد أهداف لتلك المجموعات، كما استهدفت عدداً من قياداتها.

3. مساع روسية صينية للدخول على ملفات المنطقة، وتوجه عربي لتنويع الخيارات الدولية:

انعكست حالة التنافس الدولي بين الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين، وبين كل من روسيا والصين، بصورة مباشرة على قضايا المنطقة. وشهد العام 2023 مزيداً من الجهود الروسية والصينية للاشتباك مع قضايا المنطقة والدخول على ملفاتها الرئيسية. وبرز ذلك بصورة واضحة في معركة طوفان الأقصى التي تحوّلت إلى مساحة للتجاذب بين الطرفين في المؤسسات الدولية.

ففيما حرصت الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيون على إدانة هجوم حركة حماس في 7 أكتوبر/ تشرين الأول 2023 واتهمتها بالإرهاب، رفضت روسيا والصين إدانة حماس صراحة، واكتفتا برفض استهداف المدنيين. واستخدمت الولايات المتحدة حقَّ النقض «الفيتو» في مجلس الأمن أكثر من مرة لإفشال مشاريع قرارات تدعو لوقف إطلاق النار في قطاع غزة. فقد استخدمته للمرة الأولى في 2023/10/18، وعادت لتستخدمه في 2023/12/8، واستخدمته مرة ثالثة، في 2023/12/22، لإفشال تعديل روسي يدعو لوقف إطلاق النار، وأصرت على أن يقتصر مشروع القرار على الدعوة لتوسيع وصول المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة. وفي المقابل، استخدمت روسيا والصين في 2023/10/25 «الفيتو» ضد مشروع قرار أمريكي يتحدث عن حقّ «إسرائيل» في الدفاع عن نفسها.

وتواصل في العام 2023 توجّه أطراف عربية لتنويع خياراتها في العلاقات الدولية وعدم اختزالها

فـي الولايـات المتحدة ودولٍ غربية. فقد انضمت السعودية في 2023/3/29 لمنظمة شنغهاي للحوار التـي تقودهـا الصين بصفة «شريك للحـوار»، فيما انضمت الإمارات للمنظمة بـذات الصفة في شهر مايو/ أيار 2023. وفي شهر أغسطس/ آب انضمت السعودية والإمارات ومصر إلى مجموعة بريكس، إلـى جانـب كل من إيـران وإثيوبيا والأرجنتين. والتحقـت الدول الست بصورة رسميـة بالمجموعة في 2024/1/1.

4. استمـرار حالـة السيولـة فـي التحالفات العربيـة، وميـل للتنسيق حول قضايـا وملفات محددة:

استمرت حالة السيولة في التحالفات العربية في العام 2023، وطغى على المشهد السياسي نزوع الـدول العربيـة لحـالات التنسيق الثنائي أو المتعـدد على قضايا محـددة، دون أن يأخذ التنسيق شكل التحالفـات الدائمـة. فقد تعزز التنسيق الأردني المصري، مثلاً، فيما يخص جهود التصعيد في الضفة الغربيـة، وتزايـد بصورة كبيرة بعد انـدلاع معركة طوفان الأقصى. فمنذ 7 أكتوبـر/ تشرين الأول، زار الملك عبدالله مصر ثلاث مرات خلال ثلاث شهور، كما التقى الرئيس المصري مرة رابعة على هامش اجتمـاع القمـة العربية الإسلاميـة في الرياض، وتمحور التنسيق حول الوضـع في غزة وسبل التصدي لمخططات التهجير القسري من الضفة والقطاع.

5. عودة القضية الفلسطينية إلى صدارة الاهتمام الإقليمي:

استعـادت القضية الفلسطينية في العام 2023 حضورهـا الإقليمي، وحظيت بتعاطف دولي واسع، وعـادت إلى صـدارة الأحداث بعد اندلاع معركة طوفان الأقصى فـي 7 أكتوبر/ تشرين الأول، وشغلت الاهتمام الإقليمي والدولي حتى نهاية العام، بعد أن عانت على مدار السنوات السابقة من حالة تجاوز وتهميش وتراجع فـي الأولويات الإقليمية والدوليـة. وقد برزت خطورة تجاهل القضيـة الفلسطينية، وتعاظـم حجـم تأثيرها على حالة الاستقـرار الإقليمي، بوصفها أحد أهم أسبـاب التصعيد أو التهدئة في المنطقة، وأدركت الأطراف المختلفة التبعات المترتبة على انسداد الأفق السياسي في التعامل مع القضية الفلسطينية.

وفـي ظل الانشغال بمتابعة تطورات معركة طوفان الأقصـى، تصاعد الحديث عن ضرورة الاهتمام

بفتح مسارات سياسية لمعالجة الصراع بين الفسطينيين والإسرائيليين، وعن أهمية إقامة دولة فلسطينية، وتلبية الحدّ الأدنى من الحقوق الفلسطيني، وتجدّد الحديث عن مشروع حلّ الدولتين، الذي تراجع الاهتمام به بصورة كبيرة قبل معركة طوفان الأقصى لصالح طرح مشروع السلام الاقتصادي بوابةً لسلامٍ سياسيٍّ، يتجاوز الحقوق ويتملَّص من الاستحقاقات.

وقد أكد الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش خطورة رفض حلِّ الدولتين وإنكار حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته، ورأى أن استمرار هذا الأمر بات غير مقبول. وفي تطوّر مهمٍّ على الموقف الأمريكي من فكرة الاعتراف بالدولة الفلسطينية، صرح مسؤول أمريكي لشبكة «إن بي سي نيوز» إن إدارة الرئيس بايدن تعمل على وضع خيارات سياسية داخلية بشأن الاعتراف رسمياً بالدولة الفلسطينية بعد الحرب الإسرائيلية على غزة، وحتى قبل التوصل إلى اتفاق شامل للسلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين[5].كما صرحت بريطانيا بدورها أنها تدرس خيار الاعتراف بالدولة الفلسطينية، وأشار وزير الخارجية البريطاني ديفيد كاميرون إلى أن بلاده قد تعترف قريبا بدولة فلسطينية، وشدد خلال حفل استقبال للسفراء العرب في البرلمان البريطاني في 2023/1/30 على ضرورة أن يُمنَح «الشعب الفلسطيني أفقاً سياسيا»[6].

وانسجاماً مع الرغبة الأمريكية بالتمهيد لشق مسار سياسي لمستقبل القضية الفلسطينية، اجتمع وزراء خارجية السعودية ومصر والأردن والإمارات وقطر وأمين سر اللجنة التنفيذية في منظمة التحرير حسين الشيخ في الرياض في 2024/2/9 في السعودية، وأكدوا ضرورة اتخاذ خطوات «لا رجعة فيها» لإقامة دولة فلسطينية. وجاء الاجتماع عقب جولة قام بها وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن لبدء الترتيبات لمستقبل قطاع غزة في مرحلة ما بعد الحرب.

6. ارتباك الاستراتيجية الأمريكية للتهدئة وخفض التصعيد في المنطقة:

وجدت الولايات المتحدة نفسها أمام وضع بالغ التعقيد تجاه الالتزام بالاستراتيجية التي اعتمدتها خلال السنوات الأخيرة للتعامل مع قضايا المنطقة وفي مقدمتها القضية الفلسطينية. فبعد أن اعتمدت استراتيجية التهدئة وخفض التصعيد في المنطقة وتقليص الانخراط في أزماتها الساخنة، وجدت نفسها عقب عملية «طوفان الأقصى» تندفع إلى التورّط بقضايا المنطقة بصورة قوية.

فقد عززت الولايات المتحدة وجودها العسكري، ونقلت عدداً من بوارجها العسكرية إلى المنطقة،

لمنع توسُّع مساحة الحرب وردع إيران وحزب الله عن التفكير بالانخراط الكامل في المواجهة بين المقاومة في فلسطين والجانب الإسرائيلي. وأرسلت، إضافة إلى ذلك، نحو ألفين من قواتها المُتخصصة في تحرير الرهائن إلى قطاع غزة للمشاركة في عمليات البحث عن الأسرى الإسرائيليين لدى المقاومة، وهو ما أكده المتحدث باسم البنتاغون باتريك رايدر[7]. بل لجأت القوات الأمريكية لتنفيذ ضربات عسكرية في العراق وسوريا واليمن، عقب تزايد تهديدات الملاحة في البحر الأحمر، وتعرض العديد من القواعد الأمريكية لاستهداف مجموعات عراقية مسلحة.

7. تراجع مؤقت لمسار التطبيع مع الكيان الصهيوني:

كان مسار التطبيع مع الكيان الصهيوني قي العام 2023 مرشحاً لقفزة، عبر المباحثات المتزايدة بين الجانب الإسرائيلي والسعودي بدعم وتشجيع حثيث من الولايات المتحدة، حيث نظرت السعودية إلى التطبيع مع «إسرائيل» كمدخل لتعزيز الانفتاح وتطوير الحضور الإقليمي والدولي، ولتعزيز العلاقة مع الولايات المتحدة، وكـ«جزء مهم من الاستراتيجية السعودية لتحقيق رؤية 2023» كما وصفها ولي العهد محمد بن سلمان. ومع ذلك، طالبت السعودية «إسرائيل» بتحركات ملموسة لتحسين الآفاق السياسية للسلطة الفلسطينية، وبتحقيق اختراق في المفاوضات الخاصة بحلِّ الدولتين. ولهذا، عينت أول سفير لها لدى الفلسطينيين، وهي خطوة فُسرت على أنها دليل التزام بحق الفلسطينيين. لكن معركة «طوفان الأقصى» عملت على تجميد جهود التطبيع السعودية الإسرائيلية مؤقتاً، حيث أعادت السعودية إبداء استعدادها لتطبيع علاقاتها مع الجانب الإسرائيلي شريطة وقف الحرب في غزة والالتزام السياسي بإقامة الدولة الفلسطينية.

وكان وزير الخارجية الإسرائيلي قد افتتح السفارة الإسرائيلية في البحرين أوائل سبتمبر/ أيلول 2023 بصورة رسمية، معلناً الاتفاق على زيادة عدد الرحلات الجوية المباشرة والسياحة وحجم الاستثمار والتجارة بين الطرفين. وجرت، بدعوة ملكية، أول زيارة لرئيس إسرائيلي للمنامة. ولعل أبرز تجليات التماهي مع مسار التطبيع، مسارعة البحرين إلى إدانة عملية طوفان الأقصى ووصفها بـ«البربرية»، والمطالبة بتحرير الأسرى الإسرائيليين لدى حماس، دون إدانة الجرائم الإسرائيلية. لكنّ ولي العهد البحريني أكد، في وقت لاحق، على ضرورة «عدم تهجير الفلسطينيين، وعدم تقليص حدود غزة، ومنع أي إرهاب في غزة». ومع تصاعد العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة وارتكاب مجزرة قصف المستشفى المعمداني في 2023/10/17، أعلنت البحرين في 2023/11/2 وقف العلاقات

الاقتصاديــة مــع «إسرائيل» واستدعاء السفيــر البحريني لدى تل أبيب، وهو أول قرار من نوعه من دول الخليج، معلّلَةً القرار بـ«دعم القضية الفلسطينية».

وبالتزامن مع الخطوة البحرينية، أعلن الأردن في 2023/11/1، سحب سفيره من تل أبيب، وأوعز للسفيــر الإسرائيلــي الــذي كان قد غادر الأردن سابقــاً، بعدم العودة إلى البلاد إلــى أن ينتهي العدوان الإسرائيلــي علــى قطاع غزة. كما أعلن الأردن وقف توقيــع اتفاقية «الطاقة مقابل المياه»، ولوَّح مجلس النواب بإلغاء الاتفاقيات المُبرمة مع الكيان الصهيوني.

8. تصاعد التنافس السعودي الإماراتي على قيادة المنظومة العربية:

شهد العام 2023 تسارع التصاعد في مُنحنى التنافس السعودي الإماراتي على زعامة العالم العربي وتحقيق الريادة الاقتصادية في المنطقة. «فخلف الكواليس تخوض المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة منافسة جيو-اقتصادية نشطة بأبعاد متعددة»[8]. ويضيف تقرير لمجلة فورين بوليسي: «أدت المنافســة علــى المكانة العالمية إلى إحداث شرخ بين السعودية والإمارات، ويستثمر كلا البلدين بشــكل استراتيجي في الجهــود الرامية إلى تعزيز قوتهما الناعمة من خــلال استضافة تجمعات دوليَّة بارزة»[9].

وانعكــس التوتر بين الطرفين على الأزمة السودانية، التي اندلعت «نتيجة للخيارات الخارجية والتي تتمثــل بمصالــح الدول التي ترى أن لها مصلحة اقتصادية أو جيوسياسية بالتدخل في هذا البلد». وفي منتصــف العــام 2023 اعتبرت مجلــة فورين بوليســي أن «السودان أصبح ساحة للحــرب بالوكالة بين السعودية والإمارات»، وذكرت أن السعودية دعمت قائد الجيش السوداني عبد الفتاح البرهان، في حين قدمــت الإمــارات دعمها لقائد قوات الدعم السريع محمد حمدان دقلو الملقب بحميدتي، وذلك بهدف تعزيز مصالحهما في البلاد[10].

9. ترسيخ دور قطر في الوساطات الإقليمية:

واصلــت قطــر، في العام 2023، أدوارها النشطة في لعــب أدوار الوساطة على المستوى الإقليمي، خصوصــاً فــي ملفات تتعلق بالولايات المتحدة الأمريكيــة. فالمؤشرات تؤكد أنَّ قطر تحوّلت لديها إلى طــرف مُفضَّــل للعب أدوار الوساطة في العديد من الملفات فــي المنطقة، بعد النجاحات التي حققتها في ملفات إقليمية ودولية.

وظهر ذلك بوضوح في الاتفاق الأمريكي الإيراني الساعي لإتمام صفقة تبادل أسرى لدى الطرفين، وشمل الاتفاق الذي أعلن عنه في شهر أغسطس/ آب الإفراج عن 5 إيرانيين مُحتجزين لدى الولايات المتحدة، وتحويل 6 مليارات دولار من أموال طهران، فيما أفرجت إيران عن 5 سجناء أمريكيين. واعتبر المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية القطرية ماجد الأنصاري أن تنفيذ اتفاق تبادل السجناء بين أميركا وإيران يدل على مكانة دولة قطر كشريك دولي موثوق به في مجال الوساطة[11].

وتكرر النجاح القطري في الوساطة التي أفضت في شهر نوفمبر/ تشرين الثاني 2023 إلى إبرام اتفاق هدنة مؤقتة وتبادل أسرى بين حركة حماس والحكومة الإسرائيلية، تلبية لرغبة أمريكية. وقد أثار دخول قطر على ملف الوساطة في غزة حفيظة الجانب المصري، الذي ضغط من أجل لعب دور مؤثر في جهود الوساطة اللاحقة للتوصل إلى صفقات تهدئة وتبادل أسرى جديدة.

10. بروز دور القوى غير النظامية بوصفها فاعلاً إقليمياً، وتجديد حيويَّة «محور المقاومة»:

شهد العام 2023 بروزاً لدور الحركات والقوى غير النظامية، أو ما يسمى «كيانات دون الدولة»، بوصفها فاعلاً مُهماً ومُؤثراً في المشهد السياسي في المنطقة العربية. وإذا كانت مواجهة طوفان الأقصى برزت كأحد أهم التطورات خلال هذا العام، وكان لها تداعيات إقليمية واسعة، فيلاحظ أن حركة حماس ومعها حركة الجهاد وبقية حركات المقاومة الفلسطينية كانت طرفاً في المواجهة، واستطاعت إدارة معركة عسكرية مع القوات الإسرائيلية استمرت عدَّة شهور، فضلاً عن نجاح «حماس» في تنفيذ عملية عسكرية نوعية في 7 أكتوبر/ تشرين الأول، عبرت عن قُدرات مُتقدمة في التخطيط والإعداد وامتلاك زمام المُبادرة.

وفي مجال التفاعل الميداني مع معركة طوفان الأقصى، يُلاحظ أن جميع القوى التي شاركت في المواجهة إلى جانب المقاومة الفلسطينية كانت قوى غير نظاميَّة، سواء تعلّق الأمر بحزب الله في لبنان أو بجماعة «أنصار الله» الحوثيَّة في اليمن أو بالفصائل المسلحة المحسوبة على ما يسمى «المقاومة الإسلامية» في العراق أو بقوات الفجر التابعة للجماعة الإسلامية في لبنان، في حين اقتصر دور الدول العربية والإسلامية على الإسناد السياسي والإغاثي والإعلامي.

كما يُلاحظ أنّ معركة طوفان الأقصى أسهمت في إعادة الحيوية لما كان يُسمى «محور المقاومة»، مع ملاحظة أن المحور، الذي كان يتشكّل قبل الربيع العربي من إيران وسوريا وحزب الله وحركتي حماس والجهاد الإسلامي، قد طرأ عليه تغيّر واضح؛ حيث لم يكن لسوريا دور يُذكر في المواجهة الأخيرة، فيما انضمت قوات الفجر، وفصائل «المقاومة الإسلامية» في العراق وجماعة «أنصار الله» الحوثية -عملياً- لهذا المحور. وعلى الرغم من عدم مشاركة إيران بصورة مباشرة في مواجهة طوفان الأقصى، فإن دورها يظهر بصورة واضحة في تشجيع مشاركة الأطراف المحسوبة عليها في لبنان والعراق واليمن في المواجهة.

كما أسهمت معركة طوفان الأقصى في ترجمة ما كان يُطرح سابقاً من شعار وحدة الساحات أو الجبهات بصورة عملية، حيث عبّرت المعركة عن صورة من صور المواجهة مُتعددة الجبهات من دول مختلفة، وبمستويات متباينة تتناسب مع ظروف تلك الحركات، ومع المعطيات السياسية في بلدانها.

11. عودة خطر التهجير القسري، والتشكيك في جدوى الاتفاقيّات والمعاهدات:

أبرزت معركة طوفان الأقصى -مُجدداً- خطر التهجير القسري للفلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة إلى الدول المجاورة، وبخاصة مصر والأردن، بعد أن ساد اعتقاد بأنَّ معاهدات واتفاقيات السلام العربية الإسرائيلة قد أنهت إلى غير رجعة خيار التهجير القسري من التفكير والتخطيط الإسرائيلي. إذْ وجدت مصر والأردن نفسيهما في مُواجهة خطر جدِّيٍّ داهمٍ يشكل خطراً استراتيجياً على أمنهما القوميِّ ومصالحهما القُطْريَّة.

وقد شدَّد الملك عبدالله الثاني، تعبيراً عن قلق الأردن من خطر التهجير القسري، على ضرورة الوقف الفوري لإطلاق النار وحماية المدنيين الفلسطينيين، وجدد رفضه للتهجير القسري للفلسطينيين «الذي يجب أن يرفضه ويدينه العالم بأكمله»[12]. فيما أكد رئيس الوزراء الأردني بشر الخصاونة أن التهجير القسري «يُشكّل مخالفة مادية صريحة لمعاهدة السلام الموقعة بين الأردن وإسرائيل، التي تحظر التهجير القسري للسكان»، وما يتناقض مع ذلك يُعدُّ خرقاً واضحاً للمعاهدة، وأضاف: «نحن قلقون من أن الاحداث الجارية في غزة وعنف المستوطنين في الضفة الغربية توجد ظروفاً تفرض على الناس التهجير خارج الحدود وإجبارهم على الرحيل». وأكد أنَّ «موقف الأردن ومصر واضح برفض التهجير أو إيجاد أي ظروف تفرض التهجير على الأشقاء الفلسطينيين خارج غزة والضفة الغربية،

وهـذا خـطٌّ أحمر للبلديـن»[13]. وعليه، فقد أعاد خطر التهجير القسري طـرح التساؤلات حول جدوى المعاهدات والاتفاقيات التي وقعتها الأطراف العربية مع الجانب الإسرائيلي.

ولم يقتصر الأمر على ضرب الجانب الإسرائيلي عُرض الحائط بمعاهدتي «كامب ديفيد» مع مصر عـام 1978 و«وادي عربة» مع الأردن عـام 1994، حيث شكك رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو بجدوى اتفاقية أوسلو الموقعة مع الفلسطينيين عام 1993، التي نشأت بموجبها السلطة الفلسطينية. وهاجم الاتفاقية في جلسة سرية للجنة الخارجية والأمن في الكنيست الإسرائيلي ووصفها بـ «الكارثة»، مُعتبـراً اتفاقيات أوسلـو خطأ جوهرياً، لأنها جاءت بالأشخاص الأكثر مُعاداة للصهيونية والأكثر مُعاداة لليهود، مؤكداً أنه لن يسمح بتكرار خطا أوسلو وأن «غزَّة لن تكون حَماسسْتان ولا فَتْحسْتان» بحسب ما كشفت عنه هيئة البث الإسرائيلية في 2023/12/13[14].

12. عودة نسبيَّة لحيويَّة الشارع العربي

شهـد العـام 2023 عودة نسبية لروح الشارع العربي وحيويتـه، بعد فترة طويلة من الهدوء والغياب، حيـث تفاعل بصورة واضحة مـع معركة طوفان الأقصى، وخرجت الجماهير بأعداد كبيرة في كثير من الـدول العربية للتنديد بالعـدوان على قطاع غزة وبالجرائم الإسرائيلية بحـق الشعب الفلسطيني، كما تفاعل الشارع العربي مع الأداء البطولي والمميز للمقاومة الفلسطينية.

وقـد تميّـز تفاعل الشـارع العربي مع معركة طوفان الأقصى بحالة مـن الاستمرارية والديمومة في بعض الدول العربية، وبصورة خاصّة في الأردن، الذي شهد أكبر عدد من الفعاليات الشعبية، وتواصلت فيـه بصـورة شبه يومية طيلة فترة المواجهـة. فيما أبدت السلطات الرسمية فـي بعض الدول العربية حساسيَّـة مُفرطـة تجاه الحراك الشعبي التضامني مع الشعـب الفلسطيني، وَسَعَت إلى كبح جماح تلك التحـركات؛ خشيـة أن تؤثر في المزاج الشعبي وأن تزيد مـن استعدادته للتحرك في قضايا محلية في المستقبل، وهو أمر لا ترغبه تلك السلطات وتخشى من عواقبه.

13. تزايد التحدّيات الأمنية في المنطقة:

برزت، خلال العام 2023، مجموعة من التحديات الأمنية أثَّرت في حالة الاستقرار الإقليمي، ويأتي

في مقدمتها التداعيات الأمنية الناجمة عن «طوفان الأقصى»، الذي كاد أن يتحوّل إلى مواجهة إقليمية واسعة.

كما تعرّضت الملاحة في البحر الأحمر عبر مضيق باب المندب لتحديات كبيرة في الأسابيع الأخيرة من العام 2023، بعد استهداف الحوثيين في اليمن للسفن ذات العلاقة بالجانب الإسرائيلي، وتوسُّع الاستهداف ليشمل السفن الأمريكية والبريطانية، بعد هجمات الطرفين على أهداف الحوثيين في اليمن. ولم تقتصر تداعيات ذلك على الأطراف المستهدفة، بل كانت له انعكاسات أمنية واقتصادية على العديد من الدول العربية، نتيجة تزايد أعباء النقل واضطرار كثير من السفن لتغيير مسار رحلاتها لتجنُّب المرور بمضيق باب المندب.

وعلى صعيد التهديدات الحدودية، كان الأردن خلال العام 2023 أكثر الأطراف العربية التي تعاني من تلك الأخطار، حيث شهد تصعيداً كبيراً في محاولات اختراق حدوده الشمالية مع سوريا من قبل مجموعات قال إنها تهرّب المخدرات والسلاح. ووجهت السلطات الأردنية الاتهامات لمجموعات محسوبة على إيران بالمسؤولية عن تهديد أمن الحدود الأردنية. كما تعرّضت حدود الأردن الشرقية مع العراق لتهديدات مماثلة، وإنْ كانت بمستويات أقلَّ خطورة.

وفيما يتعلّق بتحدّي الجماعات المتشددة في المنطقة، فيلاحظ أن حضورها وتأثيرها قد شهد انحساراً واضحاً خلال العام 2023، إن على صعيد التمدُّد والانتشار الأفقي، أو على صعيد الدور والفعالية. حيث تشير التقديرات إلى تراجع كبير في أداء تلك الجماعات وإلى انخفاض هجماتها بنسبة تصل إلى نحو 53 %. كما أنها تعاني من أزمات بنيوية ناجمة عن فقدان الكثير من قياداتها التاريخية والكارزمية نتيجة الاستهداف المتواصل وضعف قدرتها على التعويض، كما تعاني من انحسار مساحات القبول لفكرها المتشدد في الكثير من الساحات العربية والإسلامية.

ثانياً: استشراف الحالة الإقليمية في العام 2024

فـي ضوء المؤشرات العامة التي أبرزتها قراءة الحالة الإقليمية خلال العام 2023، وبتأثير التفاعل بين المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية تأثّراً وتأثيراً، يمكن استشراف المُنْحَنَيات الخاصة بمؤشرات الحالة الإقليمية في العام 2024، على النحو التالي:

1. يُرجَّح أن يستمر مسار المصالحات العربية والإقليمية خلال العام 2024، وأن تتواصل حالة الهدوء النسبـي فـي المنطقة، فـي ظل القناعة التي وصلـت إليها الأطراف الرئيسيـة المؤثرة في الحالة الإقليميـة بعدم جـدوى الاستمرار في حالة المواجهة والاستنزاف التي خَيَّمت على المنطقة خلال فترة سابقة.

فالسعوديـة التـي تسعـى لتكريس زعامتها للمنظومـة العربية وتنشغل بالجانـب الاقتصادي وبرؤية 2030، ما تزال ترى مصلحة راجحة في الحفاظ على حالة الهدوء وخفض التصعيد وتحسين علاقاتها مع القوى الرئيسية في المنطقة. كما أن تركيا التي تُعطي الأولوية للملف الاقتصادي، تبدو معنية بتعزيز علاقاتهـا الاقتصاديـة مـع دول المنطقة، وتجنّب أشـكال التصعيد والتوتر البَيْنِيَّة كلهـا. وتمتلك إيران دوافع سياسية واقتصادية هي الأخرى لتعزيز الهدوء في علاقاتها الإقليمية، ولا تبدو معنية بالتصعيد ودفع الأمور نحو المواجهة.

2. وفي ظل حالة الهدوء الإقليمي المرجّح في العام 2024، ونتيجة استمرار حرص الطرفين السعودي والإيراني على مواصلة علاقات مستقرة وعلى تجنّب المواجهة والتصعيد، يُرجَّح أن يتواصل مُنحنى التراجـع فـي حالة الاستقطـاب الطائفي في المنطقة خلال العام 2024. كمـا أن من شأن تفاعل حـزب الله والحوثييـن والفصائل العراقية المسلحـة مع معركة طوفان الأقصـى ومشاركتهم فيها بمستويات مختلفة، أن يُسهم في تعزيز حالة التراجع في مُنْحنى التصعيد والاحتقان الطائفي.

3. علـى وقـع استمرار الحرب الروسية الأوكرانية، ومع تواصـل التنافس الأمريكي الصيني والتوتر في الموقف من تايوان، ومع تزايد التحديات التي تواجه السياسة الأمريكية في المنطقة وسعي أطراف رئيسية فيها لتنويع خياراتها الدولية، يُرجح أن تواصل الصين وروسيا مساعيهما لتعزيز حضورهما في المنطقة، سياسياً واقتصادياً، وأن تَزيدا من مستوى انخراطهما في ملفات المنطقة.

كما يُرجَّح أن تسعى الهند لتعزيز علاقاتها مع دول المنطقة بصورة إضافية في المجال الاقتصادي، وخاصـة مـا يتعلق بالممـرِّ الاقتصادي بينهـا وبين منطقة الشـرق الأوسط وأوروبا. ويتكـوّن المشروع

الهنـدي مـن ممرّين؛ الشرقـي ويربط الهند بدول الخليـج العربي، والشمالي الـذي يربط دول الخليج بأوروبـا عبـر الأردن و «إسرائيـل». وقد جرى الكشـف عن مُذكِّرة التفاهم بهـذا الخصوص خلال قمة مجموعـة العشرين في نيودلهي فـي 2023/09/10، الموقعة من حكومات الهنـد والولايات المتحدة والسعودية والإمارات وفرنسا وألمانيا وإيطاليا والاتحاد الأوروبي[15].

4. يُرجّـح أن تستمـر حالـة السيولة فـي التحالفات العربية خـلال العـام 2024، وأن تتواصل أشكال التنسيـق الثنائـي والمتعدد وفق ملفات محددة. فالأطراف العربيـة المؤثرة لم تعد تفضّل، في ظل المتغيرات المتسارعة، خيارَ بناء تحالفات مستقرة ومستدامة.

5. تظهـر المؤشـرات المختلفة أن القضية الفلسطينيـة مرشحة لتواصل استقطـاب الاهتمام إقليمياً ودوليـاً، بزخم قوة الدفع المهمة التي وفّرتهـا مواجهة طوفان الأقصى، بتأثيراتها القوية فلسطينياً وإسرائيليـاً وإقليميـاً. ويُرجَّـح أن تتواصل الجهـود الإقليمية والدولية لإطلاق مسـار سياسي في التعامـل مـع القضية الفلسطينية خلال العام 2024، وفق مشروع حلّ الدولتين، الذي يُرجّح كذلك أن يواجـه عقبـة مهمة تتمثل فـي جُنوح المجتمع الإسرائيلـي إلى اليمين الدينـي والقومي، وميله لاتخاذ مواقف متشددة إزاء حقوق الشعب الفسلطيني.

كما يُتوقع أن تدفع الأطراف العربية المعنية بالملف الفلسطيني باتجاه بلورة صيغة سياسية توافقيَّة لإدارة قطـاع غـزة بعد الحرب. ذلك أنَّ أيَّ صيغـة مستقبلية لإدارة القطاع لن يكون من السهل إنجازها دون التوافـق مـع حركة حماس، التي نجحت خلال مواجهة طوفان الأقصى في تثبيت وجودها بوصفها أمـراً واقعـاً يصعب تجـاوزه في أيِّ تصوُّرات تُطـرح لمستقبل القضية الفلسطينيـة، وبخاصةٍ ما يتعلق بمستقبل الأوضاع في قطاع غزة.

ومـن المتوقع في ضوء التجارب السابقـة، أن تمارس الأطراف العربية والدولية ضغوطاً على حركة حماسـ فـي ملفات الإغاثة وإعـادة الإعمار ورفع الحصار المفروض على القطـاع، وأن تربط بين هذه الملفـات وبين الملـف السياسي المتعلّق بتشكيل إدارة سياسية لقطاع غـزة. فالأطراف العربية تفضل أن تكون هذه الإدارة جزءاً من حكومة تكنوقراط تتبع للسلطة الفلسطينية وتدير الضفة والقطاع معاً.

كما يُرجَّح أنْ يتزايد التنافس بين مصر والسعودية وقطر على لعب أدوار مؤثرة في الملف الفلسطيني. فالسعوديـة، المُؤهلـة بما تتمتع به من ثقل سياسي واقتصادي، تبـدو مرشحة لتعزيز دورها في الملف الفلسطينـي خـلال العام 2024. حيث باتت تـدرك أهمية تعزيز حضورها في الشـأن الفلسطيني في

سياق ترسيخ زعامتها السياسية للمنطقة العربية.

6. وعلى الرغم ممّا واجهته الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة من تحديات في معركة طوفان الأقصى، فإن من المُرجَّح أن تعود السياسة الأمريكية للتركيز على خفض مستوى التصعيد الإقليمي، وأن تدفع باتجاه الوصول إلى تهدئة في الملف الفلسطيني، تُنهي حالة المواجهة الفلسطينية الإسرائيلية التي اندلعت بعد 7 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي. وفضلاً عن أن سياسة تقليص مستوى انخراط الولايات المتحدة في أزمات المنطقة سياسة يتوافق عليها الحزبان الديمقراطي والجمهوري، فإن لدى إدارة الرئيس بايدن دوافع إضافية تتعلق بانشغاله بملف الانتخابات الأمريكية في شهر نوفمبر/ تشرين الثاني القادم، كما يرغب بايدن بتوفير ظروف تساعده على تجاوز مفاعيل الأزمة مع العرب والمسلمين في الولايات المتحدة، الذين هددوا بمعاقبته انتخابيا على خلفية مواقفه المنحازة للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة.

7. تُبدي الولايات المتحدة اهتماماً باستئناف مسار التطبيع بين «إسرائيل» والدول العربية، ويُرجَّح أن تبذل جهوداً إضافية لتذليل العقبات التي اعترضت طريقه خلال الشهور الفائتة بتأثير مواجهة طوفان الأقصى. ومن المتوقّع، في ضوء الحديث عن جهود تُبذل لإطلاق مسار سياسي يسعى للتوصّل إلى حل سياسي بين الفسطينيين والإسرائيليين، أنْ تستغل الولايات المتحدة هذه الجهود للضغط من أجل استئناف مسار التطبيع وتوسيع دائرة المُنخرطين فيه، وبخاصة السعودية. كما أنَّ الأردن والبحرين ربطتا استدعاء سفيريْهما من الكيان الصهيوني بوقف العدوان على قطاع غزة، ومن المُرجَّح أن تتراجعا عن هذا الإجراء المؤقَّت حال التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار.

8. يتوقع تقريرٌ لمجلة فورين بوليسي أن يتسع الصدع بين السعودية والإمارات خلال الفترة القادمة، ويشير إلى احتمال تسارع علاقات الطرفين مع موسكو وبكين، وحتى مع إيران، كثقل موازن لبعضهما البعض، «كما يمكن للمنافسة الجيو-اقتصادية المتزايدة بين السعودية والإمارات أن تتحدى وجهة النظر التبسيطية القائلة بأنَّ الشرق الأوسط مُقدر له أن يصبح أكثر سلاما»، بحسب المجلة[16].

9. يُرجَّح أن تواصل القوى غير النظامية تعزيز حضورها الإقليمي خلال الفترة القادمة، وأن تبني على ما ترى أنها أنجزته في العام 2023، وأن تسعى لتطوير فكرة وحدة الساحات أو الجبهات المشتركة في المواجهة مع التهديد الإسرائيلي. كما يُتوقع أن تسعى إيران لتكريس محور المقاومة في

الحالــة الإقليميــة، بعد أن استطاع تأكيد حضوره خلال مواجهة طوفان الأقصى. ومن غير الواضح حتــى اللحظة فيما إذا كانت الأطراف العربيــة الرسمية ستسعى للانفتاح على العلاقة مع حركات المقاومــة الفلسطينيــة، وفي مقدمتها حركة حماس، أم أنها ستواصل سياساتها الحالية السلبية أو المتحفظة في العلاقة معها.

10. يُرجَّــح أن يتراجــع خطر الترانسفيــر والتهجير القسري للفلسطينيين مــن الضفة والقطاع، خلال العام 2024، مع فشل المخططات الإسرائيلية في تحقيق ذلك في ذروة المواجهة العسكرية، بفعل الموقــف الفلسطينــي المتشبث بأرضه والرافض لفكرة التهجير، وكذلــك بتأثير الموقف المصري الأردنــي القوي في مواجهة تلك المخططــات. ومن المتوقّع أن يستمر الحذر الأردني المصري من خطر التهجير، وأن يتواصل التنسيق الثنائي بينهما في مواجهة الخطر، لا سيما في ظل السياسات المتطرفــة للائتلاف اليميني الحاكم فــي «إسرائيل»، وحديث رموزه المتواصل عن التمسك بتنفيذ مشاريع التهجير القسري والطوعي للفلسطينيين.

11. يُرجَّــح أن تواصــل الحكومات العربية، خلال العام 2024، بذل جهودها لكبح جماح الشارع العربي وإضعــاف حيويته فــي التفاعل مع القضايا الوطنيــة والقومية، وأن تسعى لتجــاوز تأثيرات معركة طوفان الأقصى على المزاج الشعبي العربي. ومن غير الواضح فيما إذا كانت الأزمات الاقتصادية التــي تعصــف بالعديد من الدول العربيــة، وفي مقدمتها مصر، ستكون عامــلاً مؤثراً خلال الفترة القادمة في تحريك الاحتجاجات الشعبية في تلك الدول أم لا.

12. مــع ترجيــح التوصل إلى تهدئة لمواجهة طوفان الأقصى، فإن مــن المتوقّع أن ينعكس ذلك بصورة مباشــرة علــى حالة التصعيد الإقليمــي التي رافقت المواجهة، سواء ما يتعلّــق بالجبهة اللبنانية أو العراقية أو ما يتعلّق باستهداف الحوثيين للملاحة البحرية في البحر الأحمر.

أمــا علــى صعيد التهديدات الحدودية التي تواجه الأردن، وبخاصة على حدوده الشمالية مع سوريا، فمن غير المُرجّح أن تشهد تراجعاً في عام 2024، حيث تحولت الاختراقات الحدودية إلى حالة دائمة فــي السنــوات الأخيرة، ولم تؤثر عــودة سوريا لاستئناف دورها في الجامعــة العربية في زيادة جهودها لضبط حدودها مع الأردن.

وفيمــا يتعلّق بحضور المجموعات السلفيَّــة المُتشدِّدة في المنطقة، فلا تبدو الظروف مُهيَّأة لتعزيز دورها الإقليميّ، في ظلّ استمرار أزماتها الداخلية وتواصل جهود استهدافها إقليمياً ودولياً.

ثانياً: مُلخَّص الحالات القُطرية والمحاور الإقليمية والأقطاب الدولية والملفات العابرة للإقليم

الدول العربية

فلسطين:

تصدر «طوفان الأقصى» في العام 2023، المشهد الفلسطيني، بل الإقليمي والدولي. إذ شنّت المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة، فجر السبت 2023/10/07، عملية «طوفان الأقصى» على إسرائيل، دخلت خلالها مستوطنات في «غلاف غزة» ومكثت فيها قرابة 6 ساعات، أجهزت خلالها على ما يُعرف بـ» فرقة غزة» في الجيش الإسرائيلي، وأدت إلى مقتل المئات من الجنود والمستوطنين. وشن الاحتلال في المقابل، عدوانا هو الأكبر في تاريخ جرائمه ضد الشعب الفلسطيني، أسفر عن مقتل عشرات الآلاف من الضحايا، خاصة من النساء والأطفال، كما جرح ما يقرب من 70 ألفاً، وهدم ما يزيد عن 70% من الوحدات السكنية. وأعلنت حكومة نتنياهو أن هدف العدوان القضاء سياسيا وعسكريا على حركة حماس، واستعادة الأسرى المحتجزين لدى المقاومة، والحؤول دون تكرار أي هجوم فلسطيني مستقبلي على إسرائيل، وهو ما لم يتمكن من تحقيقه بعد أشهر من القصف المستمر والتوغل البري الواسع داخل قطاع غزة. وتلقت إسرائيل ضربة مؤلمة، فقدت بها هيبتها الأمنية، وهو ما حدا بها إلى اعتبار ما جرى تهديداً وجودياً لها.

أما السيناريوهات المتوقعة لعملية طوفان الأقصى فتُختزل في أربعة: أولها احتواء الصراع؛ وهو خيار محتمل بقوة، لعجز إسرائيل عن تحقيق أهدافها، وزيادة الضغط الدولي والداخلي على الحكومة، وصمود حماس وسكان غزة. وثانيها توسع الحرب جزئياً؛ بدخول حزب الله و»الحوثي» الحرب، لا سيما

بعـد اغتيـال العاروري في بيـروت مع توعد حزب الله بالـرد المناسب، ورغبة بعض أعضاء الحكومة الإسرائيليـة توسيـع الحرب وإطالتها كـي يتخلص من قضايا فسـاده قبل انقضائها. وهـذا السيناريو يواجـه معارضـة من الولايات المتحدة. وثالثها حـرب إقليمية واسعة؛ إن تدخلـت إيران في الحرب أو أحـد أذرعها بقوة في الحرب. ورابعهـا وقف الحرب دبلوماسياً؛ وهو ما تقوده قطر ومصر بالتعاون مع الولايات المتحدة، ونسبة توقع السيناريو متوسطة. ويستند إلى حجم الأهداف المنجزة إسرائيلياً، وأمد الحرب، والضغط الدولي.

- **الأردن:**

كان التحـدي الأمنـي هو الأبـرز في سياق التحديات التي واجهـت الأردن خلال العام 2023. حيث شهـدت حـدوده الشمالية مع سوريا، والغربية مع الضفة الغربية، والشرقية مع العراق، تطورات ساخنة دفعت التحدي الأمني إلى صدارة الاهتمامات. فيما برزت تداعيات عمليات طوفان الأقصى كأهم ملف سياسي تفاعل معه الأردن بصورة قوية ونشطة.

وخـلال العـام 2024 يُرجّح أن يواجه الأردن مجموعة من التحديـات. حيث يُرجّح أن يظل الهاجس الأمني في صدارة التحديات، في ظل مخاوف متزايدة من ملف التهجير القسري من الضفة الغربية. كما يُرجّـح أن يواجـه الأردن تحدي حسم الموقف من إجراء الانتخابات النيابية أواخر العام، أو تأجيلها إلى وقت لاحق بتأثير الخشية من تداعيات غير مرغوبة لمعركة طوفان الأقصى على التوازنات الانتخابية. وهنـاك تحـدي تفاقم تأثير الأزمة الاقتصادية وارتفاع المديونية (إلى «39.4» مليار دينار أردني، أي ما نسبته 106.81 % من الناتج الإجمالي المحلي)، وتحدّي إدارة علاقات متوازنة مع السعودية والإمارات في ظل الخلافات السياسية بين البلدين.

- **سوريا:**

منـذ دخـول المشهد السـوري سيناريو «تمترس الجغرافيـة» وهو في تطورات متعـددة؛ سواء على مستـوى إعـادة التشكل البنيـوي للفواعل المحلية، أو على مستوى خارطـة المواقف والمصالح الدولية أمنيـاً وسياسيـاً؛ ويشكل قياس أثر هذه التطورات على الاتجاهات العامة للمشهد السوري محل اختبار

دائم؛ فهو إما أن يثبت ديناميات التجميد ويفرض جملة من الاستحقاقات السياسية والأمنية «والتنموية» على المستوى الوطني أو المحلياتي أو يراكم مؤشرات أمنية تفضي لانزلاقات تختبر الحدود المتشكلة سواء تقليصاً أو زيادة بمساحة مناطق النفوذ. وفي كلا الأمرين سيكون المآل السياسي للمشهد إطاراً للمتابعة والترقب، لا سيما في ظل تأثره بزلزال شباط والعدوان الاسرائيلي على غزة.

ولا يتوقع حدوث تغييرات كبيرة على صعيد الفواعل الدولية أو الواقع الجيوسياسي الداخلي، على الرغم من عودة شيء من الشرعية السياسية للدولة، وهو ما يعول عليه النظام لإعادة إعمار ما خَرِب. ويبقى احتمال تأجج الغضب الشعبي قائما بسبب تدني المعيشة وانتشار الفوضى ورفض الخليج المغامرة باستثمارات دون توفر بيئة مناسبة.

أما إقليميا، فإن بقاء حال تركيا والأردن على ما عليه ينامي الخطر القومي على البلدين، مما يجعلهما يجنحان إلى استعمال القوة، على تفاوت في قدْرها بينهما. أما محليا، فإن استمرار الجمود بمحدداته الحالية يفرض استمرار التغيير داخل بنية كل فاعل من هذه الفواعل بدافع التكيُّف مع التحديات الداخلية والخارجية.

- **لبنان:**

يعيش لبنان منذ نشأته أزمة بنيوية أنتجت أزمة سياسية ومالية واقتصادية، وأزمة هوية ودور تترجمت في صراعات مذهبية وطائفية. فعلى المستوى الرئاسي، لم تعد انتخابات حقيقة بسبب توازنات المجلس النيابي وصعوبة تأمين النصاب وأغلبية الفوز لأي من المرشحين. وباءت جميع جلسات المجلس النيابي الـ 12 بالفشل في ظل إصرار التحالف الذي يضم حزب الله وحلفائه على مغادرة الجلسة وإفقاد النصاب خوفاً من وصول رئيس للجمهورية غير مرشحها. كما دفعت مجموعة عوامل، منها أمن الكيان الصهيوني، وملف الغاز والنفط، والخوف من هجرة النازحين السوريين إلى أوروبا، الولايات المتحدة وفرنسا والسعودية وقطر ومصر، إلى سلسلة مبادرات لم تصل الى نتائج حاسمة.

ويعيش لبنان أزمة اقتصادية ومعيشية حادة نتيجة أداء سياسي فاسد وقيادة سيئة متحكمة في قطاعاته المالية الكبرى، وقرار أمريكي بتضييق الخناق الاقتصادي على لبنان في إطار العقوبات على النظام السوري وحزب الله، وتوقف منطق «الاستثناء» الذي كانت تمارسه الدول العربية لتمويل مشاريع

اقتصاديــة بسبــب فســاد السياسيين. ولقد بدأ العــام 2023 بموجة كبيرة من التفــاؤل حول استخراج النفــط والغــاز من الحقول البحرية، إلا أن شركة «توتال إينرجيز» الفرنسية أعلنت أواخر العام بأنها لم تعثــر علــى غاز في أحد الآبار التــي نُقب عنها، تاركةً سيلاً من التساؤلات حــول حقيقة ما حصل. كما تصاعدت إجراءات منع اندماج اللاجئين السوريين في الحياة الاقتصادية والاجتماعية اللبنانية، وسُعِيَ في إعادة اللاجئين السوريين الى بلادهم، لكن النظام السوري رفض، وكذا الغرب ومنظماته التي ربطت عودتهــم بخلق حــل سياسي في سوريا. وحفل لبنان بأحداث أمنية كانــت كل واحدةٍ منها كفيلة بإرباك الإستقــرار الأمنــي الهش. من نحو كميــن «لليونيفل» والمناورة العسكرية لحــزب الله في جنوب لبنان، واشتبــاكات فــي مخيم عين الحلوة، ومقتل قيادي في القــوات اللبنانية في جنوب لبنان. وفي 8 تشرين أول/أكتوبــر، بــدأت سلسلــة مواجهات عسكرية بين حــزب الله والعدو الإسرائيلي علــى امتداد حدود فلسطين المحتلة شارك فيها بشكل محدود مجموعات من قوات الفجر وكتائب القسام وسرايا القدس. ولقد اتفقت القوى السياسية جميعها على دعم حق الشعب الفلسطيني، لكنهم اختلفوا حول آلية التعامل مع جبهة الجنوب بين الدعوة الى تحييد لبنان وعدم توريطه في الحرب، وبين رد مدروس على اعتداءات الكيــان الصهيوني بمــا لا يُوسّع الحرب. وتشير المعطيات المتوافــرة أن سيناريو الحرب الشاملة على لبنان متراجع حالياً في ظل عدم الاستعداد الأمريكي والإيراني لخوض مواجهة إقليمية–دولية، وتحسّب حــزب الله للواقع الاقتصادي والسياسي فــي لبنان، والإنهاك الذي يعانيه جيش العدو الصهيوني جراء ضربات المقاومة في غزة. وستبقى ملفات لبنان متأرجحة في انتظار ما ستؤول اليه الأوضاع في غزة لتحديد الموقف النهائي على وقع معادلات المنطقة والأجندات الدولية.

- **العراق:**

عانت العملية السياسية والاقتصاد العراقي عام 2023 من إشكالات بنيوية كبيرة. فقد قاطعت كتلة التيــار الصدري العملية السياسية برمتهــا. مما أدى، وسيؤدي مستقبلياً، إلى اختلال العملية السياسية بمحاولته وضع العراقيل أمام أي حكومة بُغية إفشالها. وقد انسحب ذلك على مجمل الساحة السياسية وعلى عمل حكومة محمد شياع السوداني. وفي المقابل، استطاعت قوى الإطار، وعن طريق سيطرتها علــى البرلمان مع غياب المعارضة الوازنة، تعديــل قانون الانتخابات العام سواء على مستوى انتخابات مجالــس المحافظــات، أو على مستوى الانتخابــات البرلمانية. كما أحدثت المحكمــة الاتحادية العليا فــي العراق زلزالا في الوضــع السياسي العراقي بإصدارها قرارا بإنهــاء عضوية رئيس مجلس النواب

محمـد الحلبوسـي، بعد دعوى «تزوير» تقدم بها أحد النواب. كما رفعت حكومة السوداني قيمة الدينار العراقـي ممـا وضع الاقتصاد العراقي على المحك، فـي خطوة تبعتها خطوات عديدة مثلت تخبطا من قبل الحكومة وإدارة البنك المركزي العراقي، وأدخلت الأسواق العراقية في مرحلة من الركود.

وانخـرط العـراق في عمليـة طوفـان الأقصى، شعبيـاً بالتظاهـرات الضخمـة، وإسنـاداً بإرسال المساعـدات الإغاثية، وعسكرياً عبر قصف بعض الفصائل العراقية المسلحة للقاعدتين الأمريكيتين فـي العـراق وهما قاعدة الأسد في الأنبـار وقاعدة حرير في أربيل بعشـرات الصواريخ، عبر هجمات تجـاوزت الثمانين هجمة. واستهدفـت أميركا، في المقابل، بعض الفصائل المسلحة في جرف الصخر مما تسبب بمقتل بعض من عناصرها.

- **اليمن:**

يعـد عـام 2023 عـام المفاوضات وانتظـار السـلام والصراعات البينيـة المحليـة والاحتجاجات المجتمعيـة. كمـا يعد من أكثر الأعوام تهدئة مقارنة مع الأعـوام السابقة، على الرغم من حدوث بعض الخروقات في الجبهات العسكرية الداخلية والمحدودة في الحدود اليمنية السعودية، أسفرت عن عدد مـن الضحايا. أما الاقتصـاد اليمني، فما يزال مجزءاً بين منطقتين تختلف بينها قيمة العملة والأسعار والضرائـب، كما تفاقمـت المعاناة، وتعرضت الحكومـة اليمنية لخسائر اقتصاديـة فادحة، نتيجة منع مليشيـا جماعـة الحوثي تصدير النفـط وهجومها على محطـة الضبة النفطية. ومـع ذلك فقد أبدت مختلـف الأطـراف الرغبـة بالتهدئة وانتظار ما ستسفـر عنه مفاوضات السعودية مـع جماعة الحوثي الممتدة منذ أكثر من عام. والرغبة السعودية في التركيز على رؤيتها التنموية 2023، إضافة إلى رغبة جماعة الحوثي في الحصول على اعتراف إقليمي ودولي. ومع نهاية العام حدث تقدم بإعلان المبعوث الأممـي الخاص إلـى اليمن «هانس غروندبرغ»، أن الحكومة اليمنيـة وجماعة الحوثي توصلتا للالتزام بمجموعة من التدابير تشمل تنفيذ وقف إطلاق نار، وإجراءات لتحسين الظروف المعيشية، والانخراط فـي استعـدادات لاستئناف عملية سياسية جامعة برعاية الأمـم المتحدة. وهي خطوة حظيت بترحيب إقليمـي ودولـي، إلا أن عـدم تعليق الحوثي شـكَّك في جدية قبوله بالاتفاق أو بجعـل السعودية وسيطا معتبـراً، فالحوثـي يصرُّ على التعامل معها بوصفها طرفاً معتدياً معنياً بالتعويضات. كما أسهم انخراط «الحوثـي» فـي حرب غزة في البحر الأحمر في تأجيل توقيـع الاتفاق بطلب أمريكي. وكذلك شكل هذا

الانخـراط منصة لجماعة الحوثي في التجنيد والتحشيـد وتصدير ذاتها بوصفها فاعلاً إقليمياً ضمن محور المقاومة.

فيمـا واجه مجلس القيادة الرئاسي والحكومة اليمنيـة العديد من التحديات، نتيجة استمرار غياب الرؤيـة المشتركـة والصراعات الساعية للسيطرة علـى مؤسسات الدولة والجغرافيـا، والتي انعكست علـى ضعـف الأداء إضافة إلـى قضايا الفساد. وهو مـا استدعى مجلس النواب (الـذي لم يتمكن من الانعقـاد) إلـى تشكيـل لجان كشفت اختـلال الاتفاقات الحكوميـة في مجالي النفـط والاتصالات مع الشـركات الإماراتيـة. وأقرت هيئة التشـاور والمصالحة مسودة الإطار العام للرؤيـة السياسية لعملية السلام الشامل، ووثيقة مبادئ المصالحة بين القوى والمكونات السياسية للشرعية، واللائحة الداخلية لعمـل الهيئـة. وانضم عضوان من مجلس القيادة إلـى المجلس الانتقالي الجنوبي، وقد عينهما الرئيس الانتقالـي نائبيـن له. وبذلك يكون غالب أعضاء مجلس القيادة منتمين للمحافظات الجنوبية والشرقية وينسجمـون مع توجهات المجلس الانتقالي الجنوبي، وتبقـى العضو الرابع محسوباً على حزب التجمع اليمني للإصلاح.

وقـد تراجع حضـور الأحزاب السياسية اليمنيـة في الساحة السياسية، في مظهـر لعسكرة الواقع اليمنـي، لكنهـا ما زالت تحضر في المشهـد السياسي وخاصة في إضفـاء المشروعية على الاتفاقات والشراكـة السياسية. وقد مثَّل حزب التجمع اليمني للإصلاح استثناء عبر تنظيم انتخابات قياداته في المحافظـات. وكشفـت محافظة حضرموت عـن التباين في العلاقات السعوديـة الإماراتية، فقد عمل المجلـس الانتقالي الجنوبي علـى محاولة ضمها لمناطق سيطرته بالتواجد العسكري وبالفعاليات التي نظمهـا، الأمـر الذي قوبل بممانعة مجتمعيـة ورسمية أوقفت تمدد قواته وخلصـت إلى تشكيل مجلس حضرموت الوطني برعاية السعودية.

كمـا تمـت صفقة تبادل للأسرى والمختطفين بين الحكومة اليمنية وجماعة الحوثي، أطلق بموجبها (181) مختطفـاً وأسيراً لدى الحوثيين، مقابـل (707) أسيرا حوثيا لدى التحالف ومكونات الشرعية. وعلى الرغم من الاتفاق على تبادل الكل مقابل الكل فقد فشلت جولات التفاوض اللاحقة. فيما مارست مختلف الأطراف انتهاكات سافرة بحق المواطنين لا سيما الحوثي فالمجلس الانتقالي.

أما السيناريوهات اليمنية فتدور بين ثلاث: استمرار الحال كما هو؛ دون اتفاق أو تهدئة رسمية، مع اشتبـاكات متفرقـة محتملة، يعزز ذلك التجارب السابقة واستمـرار اضطرابات البحر الأحمر والحلف

المشكل ضد الحوثي، ويضعفه طول فترة الصراع ورغبة السعودية في تخفيف أعباء الحرب المباشرة عليها. أو التوصل إلى اتفاق لوقف الحرب؛ ويدفع لهذا المصلحة المشتركة للمتنازعين، والضغوط الخارجية عليهم. وفشل هذا السيناريو يؤدي إلى إما إلى السيناريو الأول أو الثالث. أو انهيار التفاهمات وعودة الحرب.

- **الإمارات:**

تحاول السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة أن تصيغ توازنات جيوسياسية صعبة وسط أزمات دولية معقدة؛ إذ تسعى إلى أن تستفيد من الأزمات الإقليمية والتنافس بين القوى الكبرى لتحقيق تطلعاتها الاستراتيجية في محيطها الإقليمي والدولي، وتقوم بدور فاعل ومؤثر في عدد من الصراعات الإقليمية منذ 2011 وحتى الآن، وتشير أصابع الاتهام بضلوعها في تغذية عدد من الصراعات في المنطقة، منها: ليبيا واليمن والسودان. فضلا عن الدور اللوجيستي الذي تلعبه في تغذيه الحرب الإسرائيلية المستمرة على قطاع غزة، وفق عدد من التقارير الدولية، وهو ما تنفيه الإمارات بين الحين والآخر عبر بياناتها السياسية.

- **الكويت:**

ما زال المحيط الاقليمي والدولي ينظر إلى دولة الكويت على أنها منارة للديمقراطية وسط منطقة مضطربة تشهد تغيرات جيواستراتيجية متسارعة، وهو ما جعلها محل وساطة في عديد المشكلات.

وباستقراء مسارات السياسة الخارجية الكويتية في 2023 نجد أنها بالرغم من انكفائها على نفسها لتصحيح المسار داخليا في ظل التوترات التي تشهدها العلاقة بين السلطتين إلا أنها ما زالت ملتزمة بالثوابت التي رسمتها لنفسها منذ عقود طويلة. أما عن مسارات الدولة المتوقعة، فلن تزيد مشكلة حقل الدرة عما عهد لمستواه من خلاف، دون التوصل لحل نهائي بسبب إصرار إيران على عدم ترسيم الحدود بالاحتكام للنظام الدولي. وسيحاول أمير الكويت الجديد مشعل الأحمد تخفيض التوترات بين السلطتين التنفيذية والتشريعية. ويرجح أن توسع الكويت علاقتها مع الصين. كما يرجح أن لا يطرأ أي تغيير في السياسة الخارجية الدولية.

- **السعودية:**

تشهد السعودية تحولات بارزة على الصعد جميعها، أبرزها وأحدثها التحولات على الصعيد السياسي الاتفاق السعودي-الإيراني، الذي وُقّع في بكين في مارس 2023م، والذي أحدث صدمةً وردود فعل متباينة إقليميا ودولياً. واتسم هذا النهج الجديد بأداء براغماتي بحت في التعامل مع الملفات جميعها، بهدف الحفاظ على المصالح الوطنية للمملكة عبر تحقيق رؤية 2030 وتعزيز النفوذ والتأثير الخارجي في المنطقة في محاولة للحد من النفوذ الإيراني والإماراتي. فقد سعت لوقف الحرب في اليمن، وإلى تطبيع العلاقة مع نظام بشار الأسد وإعادة دمجه في المنظومة العربية. فضلاً عن إجرائها سلسلة من التغيرات في العلاقة مع القوى الكبرى كأميركا والصين وروسيا. كما ضغطت الرياض بقوة من أجل وقف الحرب في قطاع غزة.

فيما خفضت المملكة إنتاج النفط ضمن مجموعة «أوبك+»، علاوة على الخفض الطوعي الذي تبنته، وأعادت أعداد الحجاج إلى ما قبل جائحة كورونا، ونشطت قطاع السياحة.

وفيما يخص مسار التطبيع مع «إسرائيل»، فهو مسار مرتهن زمانياً بجملة من الأسباب الداخلية والخارجية، أهمها معركة طوفان الأقصى التي ستتحكم بسرعة سير المفاوضات، لكنه سيبقى متجها بتسارع نحو إسرائيل، وذلك لضمان الاستقرار في المنطقة، لا سيما بعد توقيع اتفاق الممر الاقتصادي في 2023 مع تل أبيب. ويرجح أن يختلف نمط العلاقة مع الولايات المتحدة لا سيما بعد التقارب المتزايد مع الصين وروسيا وزيارة بوتين المرتقبة للمملكة.

- **البحرين:**

اتسمت مسارات السياسة الخارجية في البحرين في 2023 بالثبات والاستقرار، ومع ذلك تبدو الكثير من مواقفها الرسمية خارج السياق؛ حيث تقف البحرين موقفا ثابتا مع الولايات المتحدة بشأن القضايا ذات الأهمية القصوى لواشنطن. وعلى صعيد العلاقات الخارجية، فقد حدد ميثاقها للعمل الوطني مجموعة من الأسس المؤطرة للسياسة الخارجية. ومن أبرز هذه المبادئ عروبة البحرين، وقناعتها بضرورة تطوير العمل العربي المشترك من خلال تفعيل دور جامعة الدول العربية، وموقف الدولة الثابت من القضية الفلسطينية، ومن المبادئ كذلك احترامها للدور الذي تقوم به هيئة الأمم المتحدة.

ومـن المتوقـع أن تسعى الحكومة في إصلاحـات مالية عبر زيادة الإيرادات غيـر النفطية. ويرجح أن يستمـر الحـراك ضـد التطبيع مع إسرائيل (وهو ما يستند له البرلمـان في مطالبته بوقف التطبيع بأشكالـه جميعها). واستمرار مشاركـة البحرين في تحالف «حارس الأزهار» لتأمين طريق الملاحة في البحـر الأحمـر، وهو ما سيثير حنق الشعب كونه تحت عنوان «حماية أمن إسرائيل» لا سيما مع تطاول الحرب وشراستها.

- **السودان:**

شهـد السـودان في عام 2023 تطورات وجودية خطيرة هددت بقاء الدولة، حيث تعمقت الخلافات بيـن القوى المدنية المطالبة باستـرداد العملية السياسية والانتقال إلى دولة مدنية ديمقراطية وتمثلها قـوي الحرية والتغيير المجلـس المركزي، وبين المؤسسة العسكرية بقيـادة البرهان وأعضاء المجلس السيادي من العسكريين مدعوما من قبل تيار الكتلة الديمقراطية.

ومنـذ 2022 والمفاوضات قائمة بين المدنيين وبيـن «البرهان» و«الدعم السريع»، وذلك عبر حوار حـول اتفـاق إطـاري يمهد لانتقـال السلطة إلى القـوى المدنيـة، وكان أخطر الملفـات وأعقدها ملف الترتيبـات الأمنيـة وعملية دمج المليشيات والحـركات المسلحة في الجيش الوطنـي الذي قاد البلاد إلـى أتون الحـرب، حيث وضعت قوات الدعم السريع والجيش شروطـاً تعجيزية عمقت الخلافات بين الطرفين على الرغم من أنهم نسقوا مؤتمراً لإدخال هذه القوات واستيعابها.

واندلعت حرب شعواء بصورة مباغتة، صبيحة 15 إبريل، بين قوات الدعم السريع والجيش، وسرعان مـا امتـدت لمناطق أخرى فـي السودان، وسلّمت مقـرات الدعم السريع الأسلحـة للجيش واستسلمت وخرجـت من معسكراتهـا لتركز عملياتها في الخرطـوم، واحتلت القصر الرئاسي والـوزارات وغالبية معسكرات الجيش بالعاصمة، مما زاد من النزوح واللجوء إلى بلدان مجاورة أو مناطق آمنة. كما تفاقمت الأوضـاع الاقتصاديـة سـوءاً وتدهورت العملة السودانيـة بسبب التضخم، وانعـدم الأمن في العاصمة تمامـاً، ولأول مـرة ظهرت بوادر الانقسام على أسس عرقيـة؛ فظهرت حواضن اجتماعية لقوات الدعم السريع، التي وجدت تأييداً من زعماء القبائل و«العموديات». بينما دعم الجيشَ التيارُ الاسلاميٌّ و«بعض السياسييـن الواقعيين» وشريحة من الذين يعارضون الدعم السريع في غرب السودان وبعض الحركات المسلحـة. فـي الوقت الـذي رفع تيار عريض شعار «لا للحرب»، بقيادة قـوى الحرية والتغيير المجلس

المركـزي. وبحلول شهـر ديسمبر تقاسمت قوات الجيش والدعم السريع كافة الولايات مع تقدم واضح لقوات الدعم السريع التي سيطرت على غالب الولايات، فيما سيطر الجيش على 7 من أصل 18 ولاية. وبعـد أن كانـت قوات الدعم السريع تتبنى خطاباً يطالب بتفيذ الاتفاق الإطاري، أصبحت تروج للقضاء على إرث دولة 1956. كما تدهورت العلاقات الخارجية مع بعض الأطراف الإقليميين والدوليين.

أما السيناريوهات المحتملة سودانياً، فهي: إما احتفاظ «الدعم السريع» بمناطق سيطرته في غرب السودان، وسيطرة الجيش على ولايات شرق وشمال السودان واستمرارية حالة «اللا-دولة»؛ أو انتصار الجيـش باستجمـاع قواته مستغلاً تمدد قـوات الدعم السريع وضربها واستنزافهـا؛ أو حدوث انقلاب فـي طرفـي الصراع ثم التوصل لتسوية سياسية؛ أو التوصل إلـى اتفاق سياسي يفضي إلى حكم مدني مستصحبا بقوى جديدة لم تدخل في الحرب؛ أو تدخل المجتمع الدولي لإيقاف الحرب، وهو ما يصعب بسبب انعدام فرص حدوث توافق دولي.

- **تونس:**

تعتبـر تونس من الشواهـد المفسرة للوقائع الجارية في الزمن الحاضر عـن التجربة الديمقراطية فـي العالم العربي، ليس في أحداث الداخـل وحسب وانما في بعدها الإقليمي كصورة جينية للدينامية الجيوسياسيـة في المنطقة العربيـة وما حولها. كانت الانتفاضات أشبه بسلسلة الكتل، فهي تحتاج في كل مـرة إلى حزمـة من الوقائع والأحداث في الزمـن الماضي والمكان نفسه، ترتبـط ببعضها البعض مـع الحاضـر كشروط لانتفاضة جديدة مرتبطة بمكونها العربي، فـإذا كان الحاضر هو تفكيك أحداث ووقائع الماضي فالمستقبل هو الحاضر المفكك. لهذا، تعد أحداث الثالث والعشرين من الألفية الثانية اكتمـالاً لحقبة «الاستثناء التونسي»، كمولـد لحراك الوعي العربي، والتي قد تنتقل هذه المرة من ركام الديمقراطية في تونس إلى همم أهل غزة، في مرحلة أخرى جديدة لطوفان إرادة الشعوب على أنظمة «لا سمح اللّه» (استئناساً بقاموس الحرب).

مثـل العـام 2023، بدايـة اصطدام السلطة مـع المؤشرات الدالة على تراجـع الزخم الجماهيري المناصـر للرئيـس (سجلت أول انتخابات تشريعية للغرفتين أضعـف نسبة مشاركة في تاريخ تونس، إذ لم تتجاوز 11.5% من السجل الانتخابي). فطلبت السلطة من الجماهير النزول للشوارع لمساندته في تطهير البلاد، لكنها لم تجد تجاوبا في الشارع التونسي، فانطلقت بخطاب وجه للقضاء تطالبه بتطهير

البــلاد، وأخــرى للإدارة تتهمهــا بالتخاذل المتعمد، معتبرة أنها تتعرض لمؤامرة من كل حدب وصوب. فسعت لاستبدال إطارات الدولة التكنوقراطية البراغماتية بأخرى قائمة على الولاءات، ثم واجهت فشل مشــروع الصلــح الجزائي الطوعي مع رجال الأعمال لتلتجئ إلى التطويع عبر القضاء، ثم ارتفع الخوف الشديــد مــن أي مبــادرة سياسية معارضة واتهمتهــا بالتآمر على أمن الدولة، كمــا اعتبرت أي اجتماع للمعارضــة بمثابــة تكوين وفاق يهــدد السلم الاجتماعي ويحدث البلبلة. بل بلــغ الأمر بالسلطة إلى حد الحساسية المفرطة والشعور بالإهانة تجاه أي خطاب إعلامي محايد. فمن لا يدعم الشرعية الجديدة فهــو مأجــور بالضــرورة وسيشمله التطهيــر. فجرى تقييد حريــة التعبير عبر نسج جملــة من مراسيم القوانيــن تحكــم قبضتها علــى العمل الصحفي، رغبة في السيطرة على كامــل الحياة السياسية بذهان الكبريــاء المتحمس للذات المتفــردة، بوصفها مرجعيــة مستمرة للجميع، لتختــزل الدولة في شخص الزعيم بدلاً من المؤسسات.

لقد كان لتداعيات الديمقراطية سياق داخلي، هو الخروج من الاستثناء إلى الشرعية، عبر منطقها السياسي (الفارق لهذه السنة): تطهير البلاد. أما السياق الدولي، فقد تجسد في ملف الهجرة لأفارقة جنوب الصحراء بتونس، ليأخذ ثلاث وجهات هي: الملف الأوروبي للهجرة السرية، وثانياً برامج صندوق النقــد الدولي، وثالثا مقومات الديمقراطيــة المشروطة لمواصلة الدعم الاقتصادي لتونس. فيما مرت السلطــة التونسية، من المراوغة في التصريحات الرئاسية (التي سببت أزمة مع الدول الإفريقية)، إلى المنــاورة بإسقــاط الديمقراطية مقابل تسوية ملــف الهجرة السرية من تونس، إلــى المقايضة بصفقة «الدعــم المالــي والكف عن الديمقراطية مقابــل البحر». وسعت السلطة إلى تحويــل أزمة تصريحاتها بتبني نظرية الاستبدال الديمغرافي للشعب التونسي بالعرق الإفريقي، من خلال المراوغة بأنها تدافع عــن الحــق في الهجرة لأوروبــا لتصدير الأزمة من الداخــل إلى البعد الإقليمــي، بحيث تجعل من هذا القضيــة ملف ابتزاز كمناورة أولى لفك العزلــة الدولية، فتتهافت عليها القيادات الأوروبية لعقد صفقة تحــت عنــوان مذكرة عمــل مشترك، ثم تعمل علــى المقايضة بإسقــاط الضغط المسلــط عليها جراء العسف بالديمقراطية والحريات مقابل دعم ملفها لدى صندوق النقد الدولي وتسوية ملف أمن الحدود البحريــة، كما لوحــت ضاغطة بتحويل بوصلتها إلى شركاء جدد شرقا «بريكس بلاس»، في حال لم تتم تسوية الصفقة.

- **مصر:**

تدخل مصر عام 2024 وهي مثقلة بالأزمات الاقتصادية والسياسية وتداعياتها الاجتماعية، في ظل بيئة إقليمية مشتعلة، وتطورات عالمية تمثل تهديداً إضافياً للتحديات التي تواجهها الدولة المصرية في العام 2024. فإلى جانب تراجع مصر في عدد من المؤشرات العالمية، فإن أزمة الديون تعد هي الأكثر خطورة، والتي تهدد بمزيد من التراجع لقيمة عملتها المحلية، وهو ما سيساهم في ارتفاع التضخم وزيادة معاناة الأفراد والشركات والمؤسسات، كما سيؤدي إلى تدهور الوضع الاقتصادي لملايين العائلات التي كانت تنتمي إلى الطبقتين المتوسطة، والفقيرة (التي ازدادت أعدادها بالملايين في العقد الماضي). وقد تطورت حالة من أزمة الثقة بين المواطن المصري والسلطة الحالية، فلم تعد الوعود تلقى آذاناً صاغية من مختلف طبقات الشعب، وظهرت علامات على تدني شعبيتها ووجود حالة من السخط العام.

كما أدت الأحداث الإقليمية وعلى رأسها العدوان على غزة إلى زيادة الضغوط على الدولة المصرية، سواء الضغوط الشعبية من أجل إدخال المزيد من المساعدات إلى القطاع المحاصر، أو الضغوط الدولية من أجل إجبار مصر على قبول أعداد كبيرة من النازحين، في ظل وجود إرادة إسرائيلية بدعم أمريكي لتفريغ القطاع من سكانه وتصدير أزماته إلى الدولة المصرية. وتظل أزمة سد النهضة هي الأزمة المؤجلة والتي من المتوقع أن تنفجر انفجاراً غير مسبوق، مع وجود أول حالة من الجفاف أو الجفاف الممتد على الهضبة الإثيوبية، وفي تلك الحالة فإن الصراع يبدو حتمياً، في حالة قيام أديس أبابا بحجب المياه وعدم تصريفها بالمعدلات المطلوبة وبالحصص المتفق عليها تاريخياً مع مصر. كما أن الأزمة السودانية، والتي لم تحظَ بتغطية كبيرة في وسائل الإعلام، تعد هي الأخرى أزمة غير مسبوقة في تاريخ البلاد، كما سيكون لها تداعيات كارثية على الداخل المصري وعلى نفوذها الإقليمي، لا سيما مع تطور الأوضاع في السودان إلى مزيد من التدهور وتدخل المزيد من المليشيات الإقليمية في الصراع طمعاً في ثروات السودان وفي موقعه الجغرافي.

وتراجعت مكانة مصر في عدد من الملفات، فلم تعد مصر صانعة للسياسات الإقليمية ولا متخذة للقرار، إذ انتقل مركز صنع القرار على المستوى الإقليمي إلى منطقة الخليج. كما أن المتغيرات الاقتصادية (مثل تنفيذ مشروع «ممر بايدن») من المتوقع أن يُلقي بظلاله على العلاقات المصرية الخليجية، بما سيعقبه من أثر سلبي على قناة السويس، التي تعد أحد أهم شرايين الاقتصاد المصري. وفي تلك الحالة فإن المنطقة مفتوحة على الكثير من الاحتمالات، بناءً على مدى قدرة إيران وحلفائها

علـى إطالـة أمد الحـرب في غزة، بما يمكن أن يـؤدي إلى تعطيل مشروع «ممر بايـدن»، والذي يهدف بالأساس إلـى احتـواء كل مـن الصين وإيران. وقـد ترى مصر أن التعـاون مع بعض القـوى الإقليمية المعادية لمشروع «ممر بايدن» قد يبدو منطقياً للحفاظ على قناة السويس وإيراداتها الحيوية للاقتصاد المصري.

- **ليبيا:**

كان يـوم الرابـع والعشرون من ديسمبر (ذكرى استقلال ليبيا) هو الموعد المقرر لإجراء الانتخابات البرلمانيـة والرئاسيـة المتزامنة سنة 2021، لكن هذه الانتخابات لـم تُجْرَ، لما وُصِف بالقوة القاهرة؛ مما أحدث أزمة أخرى للمراحل الانتقالية، التي لم تنته في ليبيا بعد ثورة السابع عشر من فبراير عام 2011. وجـاء عـام 2023، فعاد الانقسام للمشهـد الليبي. فمجلس النواب فـي طبرق سحب ثقته من حكومـة عبـد الحميد الدبيبة (التي جاءت عبر اتفاق جنيـف 2022)، ومنح الثقة لفتحي باشاغا (وزير الداخلية السابق في حكومة فايز السراج، الذي جاء من بعده أسامة حماد التابع لخليفة حفتر). رفض الدبيبـة القـرار ومنع فتحي باشاغا من الدخول لطرابلس، فانقسمت المؤسسات الإدارية في البلد مرة ثانيـة. ودخلت إدارة الدولـة في حالة من الفساد والترهل نتيجة لغياب الهيـاكل المؤسسية والسلطات التشريعيـة التي تراقب عمـل الحكومة، وانتشرت شبكات الفساد، واقتصاد النزاع في ليبيا، مما جعلها تتصدر الدول التي تنتشر فيها الجريمة المنظمة، وفقاً لمؤشر الجريمة الدولية المنظمة عام 2023.

وفـي ليلـة العاشر من سبتمبر، تجمعت مياه وادي درنة بكمية قدرت بـ40 مليون متر مكعب، وجاءت المياه من جنوب المدينة لتغطيها وتقضي على مساحات واسعة من البناء وما يزال عدد الضحايا غير معـروف علـى وجه الدقـة. مباني بأكملها غرقت في البحر، كما أن وسـط المدينة صار أثراً بعد عين. وتنافسـت الأطـراف المتنازعة لإظهار سلطتهـا وحرصها على المواطنين الليبييـن. لكن التنافس جاء بنتيجة عكسية، فقد تضاربت القرارات، وتضاعفت الميزانيات، وأفشلت كل حكومة وكل سلطة مساعي الأطراف الأخرى.

أما السيناريوهات الممكنة ليبياً، فأبرزها: أولاً: حدوث توافق دولي يدفع الأطراف للدخول في حوار جـدي ينشـأ عنه مجلس نواب جديد جامع (الفرص: ضعيفة في الزمن المنظور). ثانياً: تصاعد الأزمة باتجـاه خيـارات عنفية. ثالثاً: الوصول لوساطات إقليمية ومحلية بين أطراف النزاع تحت ضغط شعبي

قد يدخل أطراف النزاع في اتفاق نسبي (ليرتحل النزاع إلى داخل مؤسسات الدولة).

- **موريتانيا:**

تستقبل موريتانيا العام السياسي 2024 بانتخابات رئاسية في منتصفه، بعد أخرى انتصفت العام 2023، ضمن متغيرات سياسية متعددة، مع نهاية مأمورية وبداية أخرى. وتأتي هذه الانتخابات المرتقبة في ظلّ تشرذم متصاعد من القوى المعارضة، وتراجع في جاذبية خطابها، على الرغم من حالة الاستياء بعامة في الشارع وبخاصة لدى الشباب وسكان المدن الكبرى تجاه أداء النظام. وستدور متغيرات العام القادم بخاصة حول التحضير للرئاسيات وتنظيمها ونتائجها وتشكيل الطبقة السياسية والحكومة المنبثقة عنها.

- **القرن الإفريقي:**

جرى التوقيع على إتفاق سلام في إثيوبيا في نهاية عام 2022، لوقف الحرب الضروس التي شهدها شمال إثيوبيا بين الجيش الفيدرالي الإثيوبي وقوات جبهة تحرير شعب تجراي. وقد واجه تطبيق الاتفاقية، في العام 2023 العديد من التحديات، فضلاً عن تسببها في اندلاع صراعات في مناطق أخرى من إثيوبيا، كما تسببت في توتر العلاقات بين إثيوبيا وإرتريا، اللتين قاتلتا جنباً إلى جنب ضد جبهة تحرير شعب تيجراي (بسبب الموقف الإرتري الرافض للاتفاقية). واندلعت حرب في إقليم أمهرا بين الحكومة الفيدرالية والقوات الخاصة بالإقليم (التي قاتلت مع الحكومة الفيدرالية ضد جبهة تيجراي). فيما شهد الصومال خلال العام 2023 عملية عسكرية ضد حركة الشباب بهدف القضاء عليها.

- **المغرب:**

تميزت سنة 2023 بهيمنة المشاكل والأزمات على التدابير الحكومية، حيث انشغلت باحتواء ارتفاع الأسعار من خلال دعم النقل العمومي ونقل البضائع وإصلاح النظام الأساسي للتربية والتكوين، وإدماج

المتعاقديـن في هذا النظـام، والرفع من الأجور في قطاعي الصحة والتعليم العالي. واهتمت الحكومة باستكمـال تنزيـل ورش الحماية الاجتماعيـة وإخراج السجل الاجتماعي، ووجـدت نفسها في مواجهة أزمة طارئة تتعلق بتداعيات زلزال الحوز بكل ما يعنيه من رفع للأنقاض وإيواء المتضررين وإعادة بناء المساكن المهدمة.

وشهـد المغرب تقهقرا في مرتبته على سلم السلام والديمقراطية والصحافة والنزاهة والوقاية من الفسـاد علـى تفـاوت بين هذه السلالم. كما غَلَـتْ الأسعار غلاءً فاحشـاً، وزاد التضخم زيادة ضخمة، وتعاظمـت ملفات الفساد القانونـي والسياسي في غياب أي إصلاح حقيقي. ورافق هذا الحال موجات إضـراب واحتجـاج في قطاع التعليم لم يسبق مثلها منـذ 45 عاما، مما يعكس حالة السخط العام لدى فئـات المجتمـع جميعها. هـذه الوضعية جعلت تحليـلات المراقبين وتوصيفاتهـم تلتقي حول خلاصة أساسيـة بعنـوان مشترك هو أن 2023 هي السنة التي تكرسـ فيها العجز الحكومي وتفاقم فيها فشل الكفاءات التي تدبر الشأن العام.

أما في ملف حرب غزة، فقد عمّت المظاهرات أنحاء المغرب، مما ضربَ حركة التطبيع التي بدأت قبل ثلاثة أعوام في مقتل، وأعادت الحرب ملف نبذ التطبيع واتفاقياته إلى الواجهة بعد أن غاب تحت وطأة الهرولة نحو بناء العلاقات المغربية الصهيونية برعاية أمريكية.

وواصلت الحركة الإسلامية خلال 2023، أداءها المعتاد، حيث هيمنت الرهانات الداخلية والتنظيمية مع حضور لافت في الاحتجاجات الاجتماعية، بالنسبة لجماعة العدل والإحسان، وقضايا التدافع حول الأسرة والقيم بالنسبة لحركة التوحيد والإصلاح.

الدول المحورية والأقطاب الدولية

- **الكيان الصهيوني:**

عـاد نتنياهو للحكـم وشكّل ائتلافه المتطـرف بمشاركة الأحزاب اليمينيـة الصهيونية، وشهد هذا العام تطورات خطيرة واستثنائية، فقد تصاعدت الأزمة السياسية لدى محاولة نتنياهو إجراء تعديلات قضائيـة تهـدف إلى تمكين اليمين من الهيمنة على الدولة، مما أدى إلى اندلاع حركة احتجاجية واسعة داخـل المجتمـع الإسرائيلي، وبيـن صفوف الجيش وقطـاع «الهايتك»، معمقا من الانقسـام السياسي والشرخ المجتمعي بين الجمهور الإسرائيلي وسياسييه. كما تعقدت الحالة الأمنية مع تصاعد المقاومة في الضفة الغربية، ردا على الاستيطان الإسرائيلي المتغلغل في الأراضي الفلسطينية، وتهويد القدس.

وفـي مقابـل ذلـك كان نتنياهو يسعى جاهدا لتعزيـز مسار التطبيع مع الـدول العربية، لا سيما مع السعودية، التي ينظر لها الاحتلال بوصفها دولة مركزية في العالم الإسلامي.

أتت معركة طوفان الأقصى، في ظل هذا الواقع المعقد، لتوجه ضربة استراتيجية للاحتلال وتقوّض مفهـوم الـردع. وقـد استشعر الاحتلال خطورة هـذه العملية على مستقبله ومكانتـه ومكانة جيشه في المنطقـة فشـن عدوانـا اجراميا ضد قطاع غزة فـي محاولة لتحقيق نصر حاسـم ينهي مفعول عملية طوفان الأقصى الاستراتيجي على واقع الاحتلال ومستقبله.

مـن المتوقع أن يكـون عام 2024 عاما صعبا على الاحتلال، فالأزمـة السياسية ما زالت تتصاعد، إلا أنهـا مع توقف الحرب قـد تكبر وتعنُف في ظل تمسك نتنياهو وائتلافه بالحكم وتخوفهم من انهيار الحكومة مع انتهاء الحرب. ومن ناحية أخرى فإن استمرار الحرب سيكون له تبعات عسكرية وسياسية واقتصاديـة ودبلوماسيـة كارثية علـى الاحتلال في ظل استمرار فشله في تحقيـق أهداف العدوان في قطـاع غـزة وتلقيه خسائر فادحة في جنـوده وعتاده واستمرار التصعيد علـى الجبهة الشمالية وجبهة البحر الأحمر.

- **تركيا:**

واجهت السياسة الخارجية التركية في السنوات الأخيرة العديد من التحديات بفعل التحولات الإقليمية والدولية، وكانت نتائج بعضها مؤلمة. ومن الواضح أن الانتخابات الرئاسية والبرلمانية التي جرت عام 2023، كانت بمثابة ميلاد جديد لتركيا. وعند تقييم السياسة الخارجية التركية لعام 2023، من الضروري إلقاء نظرة فاحصة على رصيد السنوات العشرين الأخيرة. وباختصار، برز نهج السياسة الخارجية خلال حكم حزب العدالة والتنمية من خلال البناء والإصلاح في الفترة الأولى، والنضال والتوطيد في الفترة الثانية، والكفاح والحصول على الاستقلال في الفترتين الأخيرتين. ويمكن القول: إن الاستقلال الاستراتيجي سيتم استهدافه في المرحلة المقبلة.

يشكل الوجود العسكري المتزايد خارج حدود البلاد، معلماً مهماً في إطار سياسة خارجية أكثر نشاطا، اتبعتها تركيا منذ العام 2011 بدافعين رئيسيين: يتمثل الأول بالبحث عن المزيد من الاستقلال الاستراتيجي في السياسة الخارجية والأمنية، والآخر؛ باستخدام السياسة الخارجية لأغراض سياسية داخلية لتوطيد السلطة. ومع الأخذ بعين الاعتبار تغيرات القوى العالمية التي أدت إلى تراجع الغرب، وضعف المؤسسات المتعددة الجنسيات وظهور مراكز قوة جديدة، ارتأى حزب العدالة والتنمية أن الاستقلال الاستراتيجي ضروري في الفترة المقبلة. ويتوخى المنظور الجديد الاستجابة بمرونة للتحديات الجيوسياسية وتمكين الاستخدام الفعّال للنطاق الجيوسياسي الذي أُنشئ حديثاً، وذلك بما يتماشى مع مصالح تركيا الوطنية وتوسيع مناطق نفوذها. ومع ذلك فإن التحول من المطالبة بالاستقلال الكامل إلى الاستقلال الاستراتيجي لم يتشكل نتيجة المؤثرات الخارجية فحسب، بل تشكل أيضاً من خلال الديناميكيات الداخلية والتوجهات الأيديولوجية والأهداف الاستراتيجية. وتتمثل ركائز نهج السياسة الخارجية في سياسة التحالف المرنة، واستخدام العناصر السياسية والعسكرية في بعض الأحيان.

أصبحت تركيا في عهد الرئيس أردوغان، لاعباً مهماً ونشطاً، خاصة في إفريقيا والبلقان وآسيا الوسطى. فَبَعد وصولها إلى السلطة في عام 2002، وسَّعت حكومة حزب العدالة والتنمية شبكتها الدبلوماسية وزادت عدد رحلات شركة الخطوط الجوية التركية إلى مناطق عديدة حول العالم على مر السنين. واتبعت أجندة شاملة، تمثلت في التعاون الاقتصادي والتجاري، والاستثمار ومساعدات التنمية والخدمات الصحية، والتعليم والتعاون الثقافي، والأنشطة الدينية وأنشطة المجتمع المدني، والأسلحة والتعاون العسكري. ونتيجة لهذه التعاونات، أُنشئ «المجلس التركي» عام 2009 (أعيدت تسميته إلى

منظمة الدول التركية عام 2021، وتضم إلى جانب تركيا، كلا من أذربيجان وكازاخستان وقيرغيزستان وأوزبكستان، في حين تتمتع المجر وتركمانستان بصفة مراقب).

شهـدت السياسة العالمية تغيرات وتحولات خطيرة في العقد الماضي. إذ غَدَت المنظمات الدولية والتحالفـات والعلاقـات الثنائيـة موضع تساؤل جوهـري. وعندما نقوم بتقييـم السياسات التركية من منطلق سياسات «المعاملاتية»، نجد إشارات لحقبة جديدة أضحت فيها السياسة التركية أكثر هيمنة، وهم ما يفسر انسحاب تركيا من جانب واحد من اتفاقية اسطنبول (في 2021/07/01)، وصراعاتها مع المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. لكن أهم انعكاسات الفهم المعاملاتي تتجلى فعلياً في علاقات تركيـا مع الاتحـاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسـي. فقضايا الديمقراطية وسيـادة القانون كانت تعد ذات يـوم مـن المتطلبات الأساسية للحصـول على العضوية الكاملة في الاتحـاد الأوروبي. لكننا، نجد اليوم مواضيع أخرى مدرجة على جدول الأعمال في علاقات تركيا مع الاتحاد الأوروبي، وهي: تسهيل التأشيـرات، وتحديـث اتفاقية الاتحاد الجمركي، والمهاجرين، وملف جزيـرة قبرص وشرق المتوسط. واستثمـرت تركيا ملفَّ انضمـامِ السويد إلى الناتو عُنصرَ مُساومةٍ للضغـط على الكونغرس الأمريكي، الذي لم يوافق على بيع أنقرة مقاتلات «إف16-» الهجومية، فأرسل بايدن إلى الكونغرس خطاب توصية بشـأن الموافقـة على بيع تركيا المقاتلات، فور مصادقة تركيا على انضمام السويد إلى الناتو في العام 2024. وكان تعيين هاكان فيدان وزيرا للخارجية في الحكومة الجديدة بمثابة رسالة مفادها أن عملية صنع القرار في وزارة الخارجية ستتخذ مساراً أسرع وأكثر استقلالية.

لكـن أحـد العوامل المهمة التـي ينبغي أن تؤخذ في الحُسبان عند الدخـول إلى عهد جديد، هو أن سياسات المعاملاتية تحمل في حد ذاتها بعض المخاطر. لأنها غير مستدامة في حد ذاتها، وستشكل تحدياً لأي حكومة تريد الدخول في هيكل مؤسسي مستقبلاً من ناحية إقناع من يعارضها. ومن الواضح أن الصعوبـات المنتظـرة في هذا السياق لم تحدث في العـام 2023. وهذا يعني أيضاً أن فترة إضفاء الطابع المؤسسي على نهج السياسة الخارجية المعاملاتي الذي تتبعه تركيا، قد بدأت بالفعل.

والزمـن سيحدد مـا إذا كان المسار الحالي للسياسة الخارجية، والذي يهـدف إلى إعادة التموضع وإعـادة تنظيـم استراتيجية الاستقلال الذاتي فـي المنطقة وتجاه الغرب، سيكـون مؤقتاً أو مستداماً. لكـن الحقيقة هي أن هـذا الوضع ينشأ من الضغوط المزدوجة للتكيـف، الناجمة عن القيود الإقليمية والداخليـة، وخاصـة الاقتصادية. ولهشاشـة الوضع الاقتصـادي حالياً، يُنتظر أن تندفـع أنقرة للعمل استراتيجيـاً على تحسين علاقاتها المتوترة، خاصة مـع شركائها الغربيين، دون أن تضحي -جوهرياً-

باستقلالية سياستها الخارجية وتحالفاتها المرنة (وبخاصة مع روسيا)، في نظام عالمي متعدد الأقطاب لا يشهد استقراراً، يُتيح أمامها مجالاً للمناورة وتعزيز موقعها الجيوسياسي، مع إبقاء التوتر مع الغرب ضمن إطار خاضع للرقابة، وتجنب العزلة الكاملة.

وهنـاك شروط وقواعد مهمة لنهج السياسة الخارجية المعاملاتية، فهو يتطلب علاقات دبلوماسية جـادة ومكثفـة وكوادر مخلصة ومؤهلة منهجياً. وتلوح في الأفق العديد من الفرص السياسية الخارجية (مثل الأزمة الأوكرانية والحرب الفلسطينية الإسرائيلية)، من أجل التكيف وبدء مبادرات جديدة، ولتعزيز مكانـة تركيا علـى الساحة الدوليـة. لكنها، كذلك، محفوفـة بالمخاطر. ويُنتظَر أنْ تُحـدِّدَ الانتخابات الرئاسية الأمريكية وانتخابات البرلمان الأوروبي، المسارَ المستقبليَّ للعالم الغربي في العام 2024.

- **إيران:**

برز دور إيران الإقليمي تأثيراً وتأثراً بوصفها أحد أبرز اللاعبين الإقليميين؛ وذلك بما تمتلكه حالياً مـن نفـوذ عسكري في أربع عواصم عربية. ومن خلال رصد أهم المتغيرات المؤثّرة في الدور الإيراني الإقليمي نرى أن رسم صورة إيران وتأثيراتها في الشرق الأوسط للعام 2023 يأتي من زوايا ثلاث، هي بحسـب الأشد قرباً وسخونةً: أحداث غـزّة، واتفاق المصالحة السعودية الإيرانية، والتطبيع العربي مع نظام الأسد.

وينبغـي النظـر لعملية طوفان الأقصى وتداعياتها على مستوى النفـوذ الإيراني في الشرق الأوسط صعـوداً أو هبوطـاً من خلال طبيعـة الرد الإيراني على العملية والتفاعـل الغربي والعربي على احتمال علاقـة إيـران بالعملية، ثم بالنظـر إلى محالِّ الإفـادة والخسارة التي ستجنيها إيـران من الحرب. أما المصالحـة السعوديـة الإيرانية فتُدرَس بما حققته من أهداف سياسية وأمنية واقتصادية بعد التفاهم، وما الذي استفادته إيران من المصالحة، وصولاً إلى مسارات استمرار المصالحة في ظل التطورات في المنطقـة. أمـا ما يتعلق بموضوع التطبيع العربي مع نظام الأسـد وأثره في التدخل الإيراني في سوريا فينبغي أن يرصد مع رصد أبرز ما طرأ على ميليشيات المشروع الإيراني في سوريا.

ويمكن استشراف مستقبل وجود إيران من موقعين:

← **سـوريا:** حيـث يرجح أن تستمر ضربات «إسرائيل» على وتيرتهـا، دون انجرار إيران لحرب واسعة،

بـل استعمال جنوب لبنان للـرد. أما في الشرق فيبقى التوتر مع أمريكا دون الانخراط في مواجهة واسعة لإدراك الطرفين ما لذلك من عواقب وخيمة.

← **حـرب غزة:** فهي على سيناريوهيْن. إن هزمتْ إسرائيل حماس وفككتها فستتفرغ للرد على طهران، إما بعملية عسكرية مباشرة لإيران وهو مستبعد، أو ضرب حزب الله لإنشاء ما يشبه منطقة عازلة محاذيـة لجنـوب لبنان، وقصف قواعدهـا الهامة في سوريـا والعراق. وإن لم تهزمهـا، فستحاول إسرائيـل تحييد حـزب الله واستعمال أقصى أساليب الردع لكيـلا تُفتح جبهة جديدة في الحرب. وستتولى أمريكا فرض عقوبات على الحوثي ورفع نشاطاتها العسكرية لردع عمليات البحر الأحمر.

- **الاتحاد الأوروبي:**

وجـدت أوروبـا ذاتها خلال سنة 2023 فـي مواجهة أحداث جرّ بعضها تأثيـرات جيو-استراتيجية واسعـة أو محفوفـة بمخاطـر إقليمية ودولية محتملـة؛ من قبيل تطـوّرات حرب روسيـا وأوكرانيا، أو مستجدات دول الساحل والصحراء، أو اندلاع الحرب في فلسطين وتداعياتها الإقليمية والدولية. ورغم انعقاد هيئات صناعة القرار في أروقة الوحدة إلاّ أنّ السياسات والمواقف الخارجية الأوروبية لم تعبِّر عـن انسجـام في العديـد من الملفات أو عـن استقلالية عن الولايات المتحدة التـي تقود حلف شمال الأطلسـي الذي تعزّزَ وجـوده في القارّة منذ بدء الحرب الأوكرانية. وما زال ملفّ الهجرة غير النظامية يحظـى بأولوية متصدرة في الشواغـل السياسية والشعبية في أوروبا في المواسم الانتخابية المتعاقبة جميعها. وانتهى العام بترقب لما سيؤول له الوضع الإقليمي والدولي العام. وتمثّلت أبرز قضايا السياسة الأوروبيـة والخارجيـة خلال عام 2023 في استمـرار الحرب في أوكرانيا دون حسـم عسكري أو أفق سياسـي، وتوسعـة حلف شمـال الأطلسي «ناتو» في الشمـال الأوروبي، وإدارة العلاقـات الأوروبية مع الصين، وتطوُّرات دول الساحل والصحراء التي هدّدت النفوذ الفرنسي والأوروبي في المنطقة، واندلاع حرب غزة، وما جرته من تداعيات إقليمية. كذلك برزت الهجرة غير النظامية وسبل كبحها، وإدارة أزمة إمدادات الطاقة، والتعامل مع الصعوبات الاقتصادية من قبيل التضخّم وارتفاع تكاليف المعيشة، علاوة على التغيُّر المناخي الذي كان عنواناً لعدد من الأحداث الأوروبية والعالمية.

ويأتي ضمن أبرز التحدِّيات التي تستشرفها أوروبا خلال سنة 2024:

- مستقبل الحرب في أوكرانيا ومدى تماسُك الموقف الأوروبي في دعم كييف، وإنجاح توسعة حلف شمال الأطلسي، وتطوير القدرات الدفاعية لبلدان القارّة.
- التطوّرات المرتبطة باستمرار الحرب على قطاع غزة واحتمالات اتساع نطاق التوتّرات أو انزلاق الموقف إلى حرب إقليمية، بما في ذلك تطوّرات البحر الأحمر.
- نتائج الانتخابات الرئاسية الأمريكية، المحفوفة لدى صانعي القرار الأوروبي بالخشية من احتمال عودة دونالد ترمب إلى البيت الأبيض مع ما قد يجرّه ذلك من تداعيات على العلاقات الأوروبية – الأمريكية وإدارة التوازنات في عالم متعدد الأقطاب؛ وعلى متانة التحالف الأطلسي علاوة على مستقبل الحرب في أوكرانيا.
- انتخابات البرلمان الأوروبي المقرّرة في يونيو/ حزيران 2024، التي يُتوقّع أن تحرز أحزاب أقصى اليمين صعوداً قوياً فيها.
- مساعي تشديد سياسات الهجرة واللجوء، بما في ذلك إقرار الاتحاد الأوروبي «ميثاق الهجرة واللجوء».
- الشؤون الاقتصادية وتحدِّيات التضخّم وأزمة ارتفاع تكاليف المعيشة، وهواجس الانكماش في بعض الاقتصادات الأوروبية الريادية.

- **الولايات المتحدة الأمريكية:**

تبلورت في السنة الثالثة لرئاسة بايدن كتلة اليمين المتطرف داخل الحزب الجمهوري، التي بدأت رغم حجمها الصغير نسبياً بفرض نفسها كقوة فاعلة في المشهد السياسي الأمريكي. أبرز تجليات هذا التطور كانت تمكن اليمين المتطرف من الانقلاب لأول مرة في التاريخ على رئيس مجلس النواب الأمريكي، إذ أطاحت مجموعة صغيرة من النواب الجمهوريين برئيس المجلس الجمهوري كيفن مكارثي وأقصوه من منصبه من خلال تحالف مع الحزب الديمقراطي الخصم، وذلك على خلفية اختلاف في الرؤية حول تجديد المساعدات المقدمة لأوكرانيا لدعمها في مقاومة الغزو الروسي.

واقتصادياً، شهد هذا العام أزمة عصفت بأربع بنوك أمريكية، أكبرها بنك «سيليكون فالي». كانت هذه الأزمة متوقعة منذ ظهور بوادر الركود الاقتصادي التي رافقت جائحة كورونا، وبدا وقوعها حتمياً مع ضخ البنوك المركزية في كبرى اقتصادات العالم تريليونات من الدولارات على شكل حزم مساعدات وتعويضات لملايين الناس الذين تعطلت أعمالهم بسبب حظر التجول. وللوقاية من التضخم، طرحت البنوك سندات بفائدة أعلى من الفترات السابقة، ليعمد عدد معتبر من المستثمرين إلى سحب أموالهم من البنوك وشراء سندات حكومية، فانكشفت وخسرت البنوك التي لم تكن مستعدة لذلك.

أما في السياسة الخارجية، فقد برزت فجوات وثغرات ونقاط ضعف في السياسة الخارجية الأمريكية على أكثر من صعيد؛ انطلقت سياسة بايدن من فكرة أن الصراع بين القوى العظمى أمر لا مفر منه وأن أمريكا قادرة على الانتصار فيه. ترجمت إدارة بايدن هذه الفكرة على أرض الواقع في تحدي الغزو الروسي لأوكرانيا من خلال دعم حكومة زيلنسكي، ومواجهة الصعود الصيني اقتصادياً وتكنولوجياً عبر إعادة توطين بعض الصناعات ومواصلة القيود الجمركية التي فرضها ترامب، والسعي لابتكار وسيلة موحدة بين أمريكا وأوروبا لإدارة الرسوم الجمركية تستعدي الصين وتعزلها نظرياً. ولكن في هذه السنة، انكشفت حدود الفعل الأمريكي في هذه الصّعُد؛ فقد وصل الصراع في أوكرانيا إلى طريق مسدود بسبب تعنت الكونغرس تجاه تقديم المزيد من المساعدات لكييف، مما دفع الحكومة الأوكرانية إلى إجراء زيارتين رفيعتي المستوى لاستجداء الدعم الأمريكي. وأما فيما يتعلق بعزل الصين اقتصادياً عبر الرسوم الجمركية، فقد وجدت إدارة بايدن نفسها تحت ضغط الأمر الواقع المتمثل في اعتماد أمريكا الاقتصادي على الصين في الكثير من الجوانب، الأمر الذي تُرجم إلى خطاب أكثر تصالحاً من قبل بايدن تجاه بكين. وبالمحصلة، رغم اعتقاد بايدن بقدرة الولايات المتحدة على التدخل في أي مكان في العالم، لكنه لم يتعهد بالتدخل في أي مكان. أما آفاق 2024، فتقسم لأضراب:

- **آفاق السنة الانتخابية:** أما الحزب الديمقراطي فمرشحه بايدن، وأما الجمهوري فمرشحه ترمب، ولا يمكن التنبؤ بنتيجة الانتخابات إلى الآن لبُكُور الوقت، مع أن الاستطلاعات تشير لفوز ترمب هذه المرة، كما قد لا يرجح استمرار سيطرة الجمهوريين على مجلس النواب، ولا يبين أن الديمقراطيين سيحافظون على مجلس الشيوخ.
- **صعود اليمين المتطرف:** لا سيما إن فاز ترمب، وهو ما زاد في الآونة السابقة، وتبعها أحداث عنف كبيرة.

- **حـرب أوكرانيا:** يتوقع خفض المساعدات لأوكرانيا بشدة بما في ذلك الصواريخ بعيدة المدى بسبب دعم إسرائيل وضعف الاقتصاد، وزيادة الأصوات الرافضة للدعم لعدم وضوح رؤية أوكرانيا للحرب.

- **دعم إسرائيل في حربها:** قد يتأثر دعم أمريكا لإسرائيل في ظل تعنت حكومة الاحتلال وصعوبة إيجاد حل، أو خوفاً من خسارة بايدن أصوات المسلمين واليساريين التقدميين في الانتخابات المقبلة.

- **العلاقات الأمريكية الصينية:** ذهبت تحليلات إلى أن أبرز تحدٍّ تواجهه الولايات المتحدة يكمن في التفكير الأمريكي حول الصين، حيث تُسهم البنى المجتمعية والاقتصادية في التدمير الذاتي للولايات المتحدة بلَوْم الصين وجعلها سبب المشكلات الأمريكية بدل البحث عن الحلول داخلياً.

- **روسيا:**

تخوض روسيا للعام الثاني حربا في أوكرانيا أطلقت عليها العملية الخاصة لحماية إقليم دونباس، تمكنت بها من السيطرة على المناطق الشرقية في أوكرانيا وتشمل أربع مقاطعات مهمة هي 15% من مساحة اوكرانيا وأعلنت في 30 سبتمبر 2022 ضمها للاتحاد الروسي رسمياً.

لكن الحرب التي ستنهي عامها الثاني قريبا، لم تفضِ إلى سيطرة روسية كاملة على الأراضي التي أعلنت ضمها، في حين أن هجوم الربيع الذي أطلقه الجيش لأوكرانيا في أيار عام 2023 لم يحقق نجاحا باستعادة أي من الأراضي التي سيطرت عليها روسيا، لينتهي الهجوم الأوكراني باستنزاف قدرات الجيش وموارد حلف الناتو الذي واجهت دُوَلُهُ صعوبات في تعويض الجيش عن خسائره العسكرية؛ وهو ما جعل من العملية الروسية الخاصة في أوكرانيا المتغير الثابت في رسم معالم السياسة الروسية تجاه المنطقة العربية وغرب آسيا خلال العام 2023. ومن المرجح في سياسية روسيا ما يلي:

- مواصلة إعاقة تمرير إدانة الولايات المتحدة لحركة «حماس». وتنامي علاقة الحركة بروسيا دون أن تقطع روسيا علاقتها بإسرائيل وأن يتواصل التعاون بينهما بما يخدم مصالح روسيا في سوريا.

- تنامي التعاون الروسي-الصيني مع إيران وتركيا والسعودية ومصر لكسر الاحتكار الأمريكي في المنطقة.

- تأطير علاقات روسيا مع دول المنطقة عبر منظمة شنغهاي للأمن والتعاون، ومجموعة «البريكس» وتوسعتها وتفعيل أطرها الاقتصادية والأمنية.
- طرح روسيا المزيد من المبادرات السياسية لكسر الاحتكار الأميركي والأوروبي للملف الفلسطيني بالتعاون مع الصين.
- لا يتوقع أن تستعيد شركة فاغنر العسكرية نشاطها في المنطقة، بل ستقتصر على التدريب وتقديم الدعم الفني.

- **الصين:**

زاد الصراع بين أمريكا والصين بإعلان مشروع الممر الاقتصادي الذي يربط الهند بالشرق الأوسط وأوروبا في استهداف صريح لمشروع الصين «الحزام والطريق»، بالإضافة للحرب الروسية الأوكرانية التي ترى الصين أنها حرب غربية ضد روسيا.

لكن التطور الأهم والأبرز كان حرب الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة، والتي فهمت على أنها محاولة من الولايات المتحدة الأمريكية لإعادة التمركز في الشرق الأوسط من خلال الدعم العسكري غير المشروط لإسرائيل وحشد التحالف الغربي لتعزيز الوجود العسكري في المنطقة التي تعد مصدر الطاقة الأهم للخطط والمشاريع الصينية الاقتصادية الاستراتيجية. وتسعى بها الصين لاستكمال وتحقيق عملية التحديث الداخلي لها، بعد أن أصبحت ثاني أكبر مستورد للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة.

وجاء السلوك الصيني خلال عام 2023، ضمن السياسة الطبيعية منذ تولي الرئيس الحالي شي جين بينغ السلطة، مع اعتماد قدر زائد من المبادرة أحيانا، ثم عاد لطبيعته.

وشكلت الحرب الروسية الأوكرانية وشرق آسيا وغزة واليمن محطات مهمة في الوعي السياسي الصيني وسلوك العلاقات الخارجية، لكنه دون حدوث انقلابٍ في السلوك، وإنما المحافظة على وجوده ضمن ما هو متوقع واتسامه بالحذر والتدرج والهدوء في غالبه، ورأينا ذلك في التعامل مع الاستفزازات في تايوان، فعلى الرغم من تلويح الصين دائماً بالخيار العسكري لكنها لم تتخذ خيارات في هذا الصدد، وفي أوكرانيا لم تدعم روسيا جلياً، وبعد 7 أكتوبر مال السلوك الصيني إلى الدبلوماسية خاصة

في المحافل الدولية ومجلس الأمن دون الانجراط مباشرةً في الصراع. لكن، إن استمر العدوان، يرجح أن تسعى الصين لإنهاء الحرب وتأمين مصالحها الاقتصادية، وقد تستغل السخط من الولايات المتحدة للبروز كقوة عظمى محايدة داعمة للحقوق العادلة.

ملفات عابرة إقليمياً

- **الحركات السلفية المتشددة:**

لـم تتجـاوز التنظيمـات السلفيّـة المتشـدّدة إشكالية اغتيال خلفائهـا وقادتها، في إطـار ما عُرف بـ«استراتيجيـة قطع الرؤوس»، وتطهيـر مواقعها الجغرافية، وتجفيف مصادرهـا الاقتصادية، وحصار خطابهـا الفكـري والإعلامي. فقد خسر تنظيم داعش، عبر الحملات الدوليـة التي استهدفت قياداته خـلال العقـد الأخير، ما يزيد عـن (50) قيادياً من مؤسسي التنظيم، كان آخرهـم زعيمه أبو الحُسين الحُسيّني القرشي؛ فضلاً عن مقتل ما يقرب من (100) من قياداته الرئيسية، ومئات القادة الميدانيين واللوجستييـن. وتُشيـر كافـة المعطيـات الراهنة إلـى أن أداء التنظيمات السلفية المتشـددة في العام 2024، سوف يتخذ منحى تصاعدياً.

تبنى تنظيم «داعش» المسؤولية عن 838 هجوماً على المستوى العالمي عام 2023 (باستثناء شهر ديسمبـر)، ممـا يعنـي انخفاضاً في الهجمات بنسبـة 53%. والتزم فرعه في مصـر الهدوء هذا العام، لينضم إلى الفرعين النائمين الآخرين في ليبيا واليمن. وتراجعت عمليات التنظيم بصورة غير مسبوقة في العراق، فيما تبنى فرعه الأفغاني المسؤولية عن عدد يسير من الهجمات، أسوة بفروعه في إفريقيا، باستثناء فرع الساحل، الذي توسع في شرقي مالي، وتبنى هجمات كبيرة في النيجر. وقد تمكن التنظيم، علاوة على استمرار مجموعاته في سوريا في شنّ هجمات متنوعة، من نقل ثقله التنظيمي إلى عدد من الفروع الرئيسية في إفريقيا وآسيا. واعتمد التنظيم سياسة «التصعيد التنظيمي»؛ لتعويض النقص في قيادته البارزة. كما لجأ، اقتصادياً، إلى العملات المشفَّرة لزيادة مرونته المالية. أما عملياته الميدانية في سوريا، فتُؤكد اتساع مساحات تحرُّكه، واستتباعاً زيادة أعداد خلاياه وأفراده المدربين المنخرطين فـي العمليـات؛ مما يعني أنّ التنظيم دخل المرحلة الثانية بعد انتهائـه من الأولى التي كانت تركّز على إعـداد معسكرات تدريبيـة وتشكيل خلايا نوعية للعمل على مواجهة النظام أو تثبيت نقاط متقدمة في مناطق أقرب للمدن الحضرية من القواعد الجبلية التي ينتشر فيها عناصر التنظيم.

أمـا تنظيـم القاعدة، فيمرُّ بواحدة من أضعف مراحله. فهو بلا قيادة معلنة منذ أكثر من سنة، عقب مقتـل زعيمـه أيمن الظواهري. ويترافق التكتم الذي تلتزمه قيادة هذا التنظيم، مع تقارير مختلفة تؤكد أن «القاعـدة» تعيـد تموضعها في أفغانستـان. وإذا كان هذا حال «قيادة القاعـدة»، فإن فروع التنظيم

لا تبـدو فـي وضـع مختلف كثيراً. وبين كل فـروع التنظيم، يبدو فرع الساحل الإفريقـي الأكثر نشاطاً. أمـا المشرق العربي، فيبدو التنظيـم فيه أكثر ضعفاً. وعلى الرغم من وجود فرع له في سورياً (حراس الديـن)، فـإن وجوده محصور في شمال غربي البلاد الخاضع لسلطة «تحرير الشام». فيما يكاد نشاط التنظيـم فـي منطقة الخليـج العربي، أن ينحصر في بعض المناطق باليمـن. أما في شبه جزيرة سيناء المصرية، فإن وضع التنظيم يبدو بالغ الضعف. كما أن وضع فرعه في القرن الإفريقي يبدو صعباً، إذ تسجـل «حركـة الشباب» تراجعاً واضحاً ومستمراً في مناطـق انتشارها بالصومال في مواجهة القوات الحكومية الصومالية. وبينما دعا تنظيم القاعدة المسلمين إلى المشاركة في القتال إلى جانب المسلحين الفلسطينيين، فإن موقف تنظيم الدولة الإسلامية، لم يحمل أي إشادة بالفصائل الفلسطينية، ولم يدعُ المسلميـن إلى دعم حماس. وفي ضوء المعادلات الدولية والإقليمية المتسارعة، ما زالت «هيئة تحرير الشـام» تسعـى لحماية وجودهـا في الواقع السوري، والإجابـة على سؤال كينونتهـا الجهادية وحِراكها الميداني في ضوء الاستهداف الروسي، وعلاقاتها التحالفية؛ وتجاوز الإشكال الداخلي.

ويُتوقـع أن يستمر تنظيم داعش في لجوئـه للتمويه والترميز القيادي، بدلاً من التصريح. كما يُتوقع أن يستمـر زخـم عملياته في العـراق والشام عبر استراتيجية الكرّ والفـرّ، وتكتيك تحرير الأسرى عبر مهاجمـة السجـون. وعليـه، لا يُتوقّع أن تشهد خارطـة السيطرة العسكرية في النصـف الأول من عام 2024، أيَّ تغيّـر فـي نسب السيطـرة بين القوى المحلية. ويُتوقَّع أن تتجـه هجمات التنظيم في الفترة المقبلة إلى استهداف متصاعد للحواجز العسكرية لقوات النظام والميليشيات الإيرانية بغرض التموُّل منها، وبغرض دفع تلك الحواجز للانسحاب من المنطقة.

بالنتيجـة يسعـى التنظيـم للتحكُّم شِبـه المطلَق بعقد التواصـل في البادية، في ظـل سَعْي التنظيم للتحكُّـم بعقـدة الطـرق الرابطة مع العراق وسط سورية ثـمَّ التهيُّؤ للمرحلة التاليـة القائمة على إعادة التموضـع والانتشار وتنفيذ هجمات ضدّ مدن مركزية في المنطقة. أما انزلاق أطراف النزاع في إدلب إلى مواجهة مفتوحة، وقبله، فيبدو مستبعداً. لكن هذا لا يعني عدم استمرار التصعيد وحملات القصف بين فترة وأخرى بغرض استمرار الضغط المتبادَل ومحاولة تغيير قواعد الاشتباك؛ مما قد يؤدي تِباعاً إلى تآكُل التَّهْدِئة، ومحاولة توسيع هامش التحرُّك الميدانيّ على الأرض.

ويطمح تنظيم داعش من خلال إعادة انتشار مجموعاته في جنوب ليبيا، إلى تعزيز وجوده، بداية من ليبيـا، مـروراً بالساحل والصحراء، وانتهاء بغرب إفريقيا ووسطهـا. ويمكن القول إن قارة إفريقيا باتت تمثـل بيئـة حاضنة للتنظيمات المتطرفة بعامة، وفي مقدمتها تنظيم داعش، الذي بات ينظر إليها على

أنهـا المستقبـل بالنسبة إلى انتشاره الخارجي، وأنها يمكن أن تكون مقـرّاً لعاصمة خلافته المزعومة؛ حيـث يسعى التنظيم إلى الاستفادة من هشاشة الأوضـاع السياسية والأمنية، وانتشار الهيمنة القبلية، وهـو مـا يعكس ضعف سلطة الدولة أمام تنامي دور التنظيمـات المتطرفة لملء ذلك الفراغ الناتج عن تراجع سلطة الدولة، مما يمثّل فرصة سانحة لداعش للتمدد والانتشار داخل القارة.

ومـن المرجـح أن تشهـد المرحلة المقبلـة صداماً عنيفاً فـي القرن الإفريقي، عقـب إعلان رئيس الحكومـة الصوماليـة الجديد، عـن المواجهة مع «حركة الشباب»، في ظل رغبـة كلّ طرف في التأكيد علـى قوتـه. وقد شهـدت الآونة الأخيرة تصاعـداً كبيراً في إعـراب التنظيمات المتشـددة عن سعيها للحضور والنشاط في السودان. ويُنتظر أن يكثف تنظيم القاعدة اعتماده على فروعه بُغية تأكيد وجوده واستمراريتـه، بـل وتأكيد قدرته على تصدر المشهد الجهـادي، بعد سقوط دولة «داعش»، مستغلاً قوة هذه الفروع وقدرتها على التحرك وتنفيذ عمليات نوعية في بيئاتها المحلية. فيما لا يتوقع أن يؤثر مقتل الظواهـري جوهريـاً على التنظيم، ومـن المحتمل أن يتولى التنظيم قيادي أكثـر شباباً من الظواهري، فيعمل على إعادة هيكلته وإعادة نشاطه في بؤر ضعفت إلى حد كبير.

ويتوقـع أن يستهـدف تنظيـم القاعدة مشروعـات المبادرة الصينيـة، في أفغانستـان، أو باكستان. ومـن المحتمـل أن تستمـر عمليات الدمج بين القتـال المعولم والمحلي، من أجـل القضاء على سلسلة الانشقاقات التي طالت التنظيم. ومن المُتوقع أن ينفذ تنظيم القاعدة عمليات نوعية، تستهدف أميركا وإسرائيـل والـدول المتواطئة معهما في العـدوان على غزة، مع الحرص على تجنب وقوع ضحايا ضمن المدنيين (وفق التحول الخطابي المعلن على لسان «سيف العدل»، الخليفة المرجح للظواهري)، ودونما توريط حركة طالبان في أي من العمليات المستقبلية.

- **التقرير الاقتصادي:**

على الرغم من التسليم بأن المنطقة يجري إعادة رسم خرائطها، وبخاصة تلك الخرائط الجيوسياسية، والجيواقتصاديـة، إلا أن تلـك الخرائط تُرسَم بعيداً عن الإرادة العربيـة، وإن ساهمت أيدي عربية في رسم هذه الخرائط، فإنما يأتي ذلك من قبيل كونها أداة وليست عقلاً فاعلاً. فاقتصاد المنطقة العربية فـي مجملـه لم يحظ بحالة نجاح خـلال السنوات الماضية. وإذا كنا نتحدث عـن واقع اقتصاد منطقة الشرق الأوسط خلال عام 2023، فإننا معنيّين بالحديث عن اقتصاد كل من تركيا وإيران، إضافة إلى

اقتصادات المنطقة العربية.

لقد كشفت نتائج أعمال عام 2023، عن تراجع الاقتصاد التركي في العديد من المؤشرات النقدية والمالية، وإن احتفظت التجربة التركية بأهم مقومات نجاحها، وهو وجود قاعدة إنتاجية قوية. وظهر خلال العام أيضاً، تغيُّر في استراتيجية تركيا الاقتصادية خارجياً، فلم يعد التوجه شرقاً حاكماً في استراتيجية تركيا، بل العمل على المحور الغربي (مع علمها بأنها غير مرحب بها هناك)، بالتزامن مع سعيها لجوارها الشرقي، وهو ما يعني اتباعها نهجاً مزدوجاً، من أجل تخفيف حدة الأزمة الاقتصادية في البلاد. فيما لا تزال إيران تعاني من العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها، ولم يتغير شيء خلال عام 2023، بشأن التوصل لاتفاق بين إيران وكل من أميركا وأوروبا، على الرغم من وجود رئيس ديمقرطي في أميركا، وهو ما يعني أن الأزمة مستمرة، وقد تزداد حدتها إذا ما وصل إلى رأس السلطة رئيس جمهوري.

وتعكس المؤشرات الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط، استمرار الأزمة الاقتصادية في المنطقة العربية، وبخاصة لدى الدول متوسطة الدخل، مثل مصر والأردن والمغرب ولبنان، وكذلك الحال لدى الدول النفطية العربية، التي تراجعت مواردها المالية خلال عام 2023، نظراً لتراجع سعر برميل النفط في المتوسط، وهو ما يؤكد على أن المنطقة العربية في المعادلة الاقتصادية الدولية، تقع في نطاق المتغير التابع وليس المتغير المستقل، وكذلك الحال بالنسبة لتركيا وإيران.

وفي الربع الأخير من عام 2023، وقعت أحداث «طوفان الأقصى»، لتكون له دلالات وتداعيات عدة، من بينها الدلالات والتداعيات الاقتصادية، والتي كان أبرزها إظهار الاقتصاد الإسرائيل في حجمه الطبيعي، وإزالة توهمات التفوق التكنولوجي. كما عكس «طوفان الأقصى» أن التخلف التكنولوجي العربي ليس حتميَّة تاريخية، بل هناك نموذج ناجح يمكن استلهامه، حتى مع نقص الإمكانيات ومحدودية الموارد، ليبقى المورد الأهم والأبرز في صناعة التنمية، هو الإنسان؛ فهو مَن يصنع التنمية، وهو مَن يَجني ثمارها. ووضع «طوفان الأقصى» كافة التجارب العربية، بل وتجارب منطقة الشرق الأوسط كله، في موقف المساءلة التاريخية أمام شعوب المنطقة، بعد أن كشف حججهم الواهية في عدم النجاح تنمويّاً، وأظهر أنهم لا يمتلكون الإرادة اللازمة والضرورية للقيام بواجب نهضة الشعوب والأوطان. ومع أن الحرب على غزة دخلت شهرها الرابع، لم تهتز شعرة في رؤوس الحكَّام تجاه قضية التطبيع مع الكيان الصهيوني، فضلاً عن حالة الخذلان في تقديم الدعم بكافة صوره للمقاومة الفلسطينية.

وفـي ضـوء ما مضى من الحـرب على غزة، شهـدت إسرائيل خسائر في مجـالات عدة، من بينها الخسائر الاقتصادية، التي لم تشهد لها مثيلاً من قبل، وعلى مدار عمر الصراع العربي الإسرائيل.

وفـي الختـام، ليس مـن قبيل التشاؤم، القول بـأن عام 2024، لن يشهد تحسنـاً في منطقة الشرق الأوسـط على الصعيد الاقتصـادي، إذا ما تمت إدارته على منوال عام 2023، بل قد يشهد المزيد من التدهور، في ظل التداعيات الإقليمية والدولية السلبية، وكذلك استمرار حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني.

(الهوامش)

1. تركيا توافق على تزويد مصر بمسيّرات قتالية | أخبار | الجزيرة نت (aljazeera.net)، تاريخ الزيارة 2024/2/7.

2. الجزائر والمغرب.. خلافات الجارين تصل إلى «نقطة اللاعودة» (al-ain.com)، تاريخ الزيارة 2024/2/7

3. ملك المغرب: علاقاتنا مع الجزائر مستقرة ونأمل فتح الحدود بين البلدين (alarabiya.net)، تاريخ الزيارة 2024/2/7.

4. مـا الذي يحول دون استئناف العلاقـات وفتح الحدود بين المغرب والجزائر؟ - BBC News عربي، تاريخ الزيارة 2024/2/7.

5. https://asharq.com/politics/79490/إدارة-بايدن-تبحث-الاعتراف-بدولة-فلسطين-قبل-اتفاق-شامل-للسلام تاريخ الزيارة 2014/2/7.

6. https://www.alhurra.com/arabic-and-international/2024/02/04/اعتراف-غربي-بالدولة-الفلسطينية-يسهل-مسار-السلام-أم-يعقّده؟، تاريخ الزيارة 2024/2/7.

7. https://www.bbc.com/arabic/articles/c98dyjr0w83o

8. https://alumma-sc.com/article/650/، تاريخ الزيارة 2024/2/5

9. https://www.bbc.com/arabic/articles/clme4kryg53o، تاريخ الزيارة 2024/2/5

10. https://www.aljazeera.net/news/2023/9/19/ماجد-الأنصاري-للجزيرة-نت-قطر-وسيط-دولي، تاريخ الزيارة 2024/2/5.

11. https://arabic.rt.com/world/1518436-العاهل-الأردني-التهجير-القسري-للفلسطينيين-أمر-مرفوض-وعلى-العالم-أن-يدينه/، تاريخ الزيارة 2024/2/7.

12. https://www.almamlakatv.com/news/131659-الخصاونة-التهجير-القسري-خرق-لمعاهدة-السلام-بين-الأردن-وإسرائيل، تاريخ الزيارة 2024/2/7.

13. https://www.alarabiya.net/arab-and-world/2023/12/13/هاجمها-نتنياهو-ووصفها-بالكارثة-ما-هي-اتفاقية-أوسلو؟ ، تاريخ الزيارة 2024/2/7.

14. https://www.alarabiya.net/aswaq/special-stories/2023/09/10/دعم-أميركي-أوروبي-للممر-الاقتصادي-بين-الهند-والشرق-الأوسط-فما-هو؟ تاريخ الزيارة 2024/2/8

15. https://www.bbc.com/arabic/articles/clme4kryg53o

تاريخ الزيارة 2024/2/5

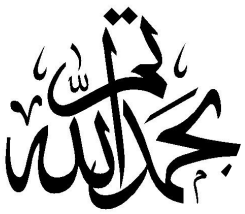
تم بحمد الله

من برامج جمعية
مجموعة التفكير الاستراتيجي

برنامج الدراسات العليا

(الإدارة الاستراتيجية والتفكير والتخطيط الاستراتيجي)
(دبلوم - ماجستير - دكتوراه - زمالة)

المناهج العلمية:

1) التحليل الاستراتيجي
2) الجيوبوليتيك
3) الجغرافية السياسة
4) مدخل لعلم الاستراتيجية
5) التفكير والتخطيط الاستراتيجي القومي
6) دراسات متقدمة في التفكير والتخطيط الاستراتيجي القومي
7) التفكير الاستراتيجي
8) الإدارة الاستراتيجية للبيئة
9) دراسات أمنية متقدمة
10) الإدارة الاستراتيجية القومية
11) صناعة القرار
12) مدخل إلى الدراسات المستقبلية
13) الدراسات الاستراتيجية الإسلامية
14) مناهج البحث العلمي
15) الاستراتيجية والسياسة الدولية

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

من برامج جمعية
مجموعة التفكير الاستراتيجي

هيئة التدريس:

- الأستاذ الدكتور / محمد حسين أبو صالح

أستاذ التخطيط الاستراتيجي القومي (السودان)

- الأستاذ الدكتور / وليد عبد الحي

أستاذ الدراسات المستقبلية في جامعة اليرموك / الأردن

- الدكتور / مصطفى شاهين

أستاذ الاقتصاد بكلية أوكلاند الأمريكية (الولايات المتحدة الأمريكية)

- الأستاذ الدكتور / عبد الستار رجب

أستاذ علم الاجتماع السياسي بجامعة قرطاج (تونس)

- الدكتور / أسامة عيدروس

أستاذ مشارك بجامعة أم درمان قسم العلوم السياسية (السودان)

- الدكتور / محمد نعمة الله

أستاذ التفكير الاستراتيجي بأكاديمية نميري العسكرية (السودان)

- الدكتور / جمال نصار

أستاذ الفلسفة والمذاهب الفكرية في جامعة إسطنبول صباح الدين زعيم (تركيا)

- الدكتور / داود بابكر

أستاذ في معهد البحوث والدراسات الاستراتيجية بجامعة أم درمان (السودان)

الشراكات والاعتمادات:

İBN HALDUN ÜNİVERSİTESİ

جامعة ابن خلدون
اسطنبول/تركيا

İZ Sabahattin Zaim İstanbul Üniversitesi

جامعة صباح الدين زعيم
اسطنبول / تركيا

NECMETTİN ERBAKAN ÜNİVERSİTESİ

جامعة نجم الدين اربكان
قونيا / تركيا

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

من منصات
جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي

نادي الشباب «للتفكير الاستراتيجي»

* **من نحن:**

- مجموعة شبابية رائدة في مجال التفكير والتخطيط والادارة الاستراتيجية ودراسات المستقبل بالمنطقة.

* **الاهداف:**

- توجيه جيل الشباب للدراسات والتخصصات في التفكير والتخطيط الاستراتيجي ودراسات المستقبل.
- تمكين الشباب من امتلاك ادوات ومهارات التفكير والتخطيط والادارة الاستراتيجية في مختلف التخصصات وإكسابهم الخبرات العملية في ذلك.
- المساعدة على اخراج وتطوير مجموعة من المشاريع الشبابية والتنموية في الإطار الاستراتيجي.
- إيجاد فرص وتوظيف لاستثمار مخرجات البرامج والمشاريع الشبابية في تطوير المجتمعات
- المساهمة في تطوير أبحاث ومناهج الدراسات الاستراتيجية ودراسات المستقبل.

من منصات
جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي

* خدمات النادي:

- تقديم الاستشارات للشباب في مجالات التخصصات المختلفة وتطوير الذات وتنمية الإبداع والتفكير وتطوير المشاريع والابتكارات.
- توفير فرص استثمار الشراكة الإبداعية الإنتاجية بين الشباب الباحثين والمبدعين والمبتكرين وبين سوق العمل والشركات.
- إتاحة الفرصة للشباب للالتحاق في دورات الوعي الاستراتيجي والبرنامج السنوي لها.
- مساعدة الشباب الباحثين والدارسين للحصول على خدمة مجانية أو خصومات للكتب والمراجع من الجهات والناشرين.
- تسهيل تسجيل الشباب في مجال الدراسات الجامعية والدراسات العليا خصوصاً في مجالات التفكير والتخطيط الاستراتيجي.
- تقديم منح كاملة أو منح جزئية للدراسات العليا في مجال التفكير والتخطيط الاستراتيجي ودراسات المستقبل وفق الشروط والضوابط التي تضعها جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي.
- مساعدة الشباب الباحثين في نشر بحوثهم في المجلات المحكمة.
- الاستفاده من قاعدة بيانات جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي.
- توثيق التعاون بين الباحثين الشباب والمراكز الأعضاء في الجمعية للتعاون البحثي.

من إصدارات
جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي

مراكز الأبحاث في الشرق الأوسط

العالم وجائحة كورونا «السيناريو المتوقع للعالم العربي»

ندوة تطوير مراكز التفكير الاستراتيجي .... 11 ديسمبر 2015 اسطنبول

الأطراف الفاعلة .. الحالة الجيواستراتيجية في المنطقة (تقدير موقف)

تحليل حركة المتغيرات ... الأزمات : (العراقية - السورية - اليمنية - الليبية - المصرية)

الأزمات بين السعودية وإيران .. مآلات وسيناريوهات

مستقبل المنطقة في ظل مرور مائة عام على اتفاقية «سايكس بيكو»

مستقبل المنطقة من منظور السياسيين ومراكز البحث والتفكير الاستراتيجي

تحليل حركة المتغيرات (التوصيف والتحليل والتوقعات)

المستجدات السياسية والاستراتيجية على المنطقة وتأثيراتها

على الوضع الجيواستراتيجي في المنطقة

ما بعد الانقلاب العسكري الفاشل في تركيا... التحديات والسيناريوهات

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

من إصدارات
جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي

التقرير الاستراتيجي لعام 2018

التقرير الاستراتيجي لعام 2017

التقرير الاستراتيجي لعام 2019

التقرير الاستراتيجي لعام 2020

التقرير الاستراتيجي لعام 2022

التقرير الاستراتيجي لعام 2021